الأمم المتحدة

A/60/PV.86

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الستون

الجلسة العامة ٨٦

الجمعة، ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، الساعة ٩/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يان إلياسون ..... (السويد)

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٠٠.

البند ٤٥ من جدول الأعمال (تابع)

متابعة نتائج الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين: تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى بشأن فيروس نقص المناعة/الإيدز

الرئيس (تكلم بالانكليزية): عملا بالقرار ٢٢٤/٦٠ المؤرخ ٢٣ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٥، تعقد الجمعية العامة اليوم اجتماعها الرفيع المستوى بشأن فيروس نقص المناعة/الإيدز.

أولا، أود أن أرحب بكم ترحيبا حارا في قاعة الجمعية العامة وقد حضرتم بهذه الأعداد الكبيرة – وهي أعداد ترتب عليها أن أصبحت القيود على مدة الحديث شديدة جدا، وأرجو تفهمكم. ولكن حجم هذه الجلسة يدلنا على أهمية هذا الموضوع والمسائل المستهدفة بالخطر.

وهذا اليوم هو اليوم الذي أسمع فيه منكم، وسيكون بياني موجزا جدا.

أولا، أود أن أقول إننا شاهدنا دينامية جديدة في الأمم المتحدة خلال اليومين الأخيرين. حيث اجتمعت الدول الأعضاء والمجتمع المدني بطريقة لم يسبق لها مثيل. وشهدنا في جلسات الاستماع إلى المجتمع المدني وفي أفرقة المناقشة واجتماعات المائدة المستديرة، تفاعلا صادقا وأحيانا متدفق الحماس بين مجموعتي الممثلين – مجموعتي الأطراف الفاعلة – اللتين لم يكن من العادة أن تعملا معا بهذه الطريقة. فعلى سبيل المثال، سمعنا بصورة قوية في جميع أرجاء هذه القاعات أصوات الأشخاص المصابين بالإيدز والأشخاص المنتمين إلى فئات معرضة للخطر.

وآمل أن نتمكن من تسخير هذه الدينامية وجعلها قوة دافعة في العملية السياسية والاجتماعية اللازمة لتحقيق نتائج عملية هنا في الأمم المتحدة وفي بلداننا.

ثانيا، تعلمون أن لدينا مشروع إعلان ختامي لننظر فيه، بعد ساعات عديدة من العمل الشاق الذي قامت به

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

06-37358 (A)

الوفود، التي انتهت من مهمتها الليلة الماضية عند الساعة الثالثة والنصف صباحا. ويجري تعميم مشروع ذلك الإعلان؛ وربما حصلتم عليه من خلال مفاوضاتكم. وستدرسونه جميعكم، أنا مستقين من ذلك. ولكني أستطيع أن أقول إنه، بالنسبة لي، يمثل وثيقة جوهرية جيدة ومستشرفة للمستقبل آمل أن تعتمدوها في نهاية مداولات اليوم.

وأنا مستيقن من أننا جميعا نود أن نشكر سفيري تايلند وبربادوس، السيد لاوهافان والسيد هاكيت، على تفانيهما، الذي أوصلنا إلى هذه المرحلة. وأود أيضا أن أشكر جميع المفاوضين الذين عملوا بشق الأنفس لضمان أن نختط طريقا للمستقبل على نحو يمكن أن نكون جميعنا فخورين به.

واليوم نتطلع إلى الاستماع إلى خبراتكم، وخططكم، والتزاماتكم، في سبيل الاضطلاع بالعمل اللازم لهزيمة فيروس ووباء نقص المناعة/الإيدز. وأناشدكم جميعا، في بياناتكم التي تدلون بها، الاستجابة لحقائق واقع الإيدز، التي عرضت بطريقة حية للغاية في قاعاتنا خلال الأيام الثلاثة الماضية، وكذلك لواقع آخر – أقل قسوة – وهو مطامح وتوقعات سكان العالم وأحلامهم بأمم متحدة لا تدافع عن الأمن للجميع فحسب ولكن أيضا عن الحياة الكريمة.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام، معالي السيد كوفي عنان.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم جميعا على حضوركم اليوم. وآمل أن يدل تمثيل العديد من الحكومات هنا اليوم بأعلى مستوى على الالتزام الحقيقي بمكافحة الإيدز.

في غضون خمس وعشرين سنة غير الإيدز العالم. إذ قتل أكثر من ٢٥ مليون شخص. وأصبح السبب الرئيسي للموت بين الرجال والنساء البالغة أعمارهم ما بين ١٥ و ٥٩ سنة. وتسبب في أكبر نكسة واحدة في تاريخ التنمية البشرية. وبعبارة أخرى، أصبح أكبر تحدٍّ يواجه أجيالنا.

وأخيرا بدأ العالم يدرك هذا. ومنذ أن عقدت الجمعية دورتها الاستثنائية المعنية بالإيدز قبل خمس سنوات، بدأت الاستجابة تكتسب قوية حقيقية. وفي بعض البلدان، أصبح الآن عدد الشباب المصابين بالإيدز أقل منه قبل خمس سنوات، وتضاعف عدد الأشخاص الذين يحصلون على العلاج سبعة أضعاف.

ولكن الوباء ما زال يسبقنا. ففي السنة الماضية حدثت إصابات جديدة في العالم أكثر منها في أي عام سابق، ومات عدد من الناس أكثر منه في أي عام سابق. ويوجد الآن عدد من النساء والفتيات المصابات بالإيدز أكثر من أي وقت مضى. وهناك المزيد من الإنذارات الشديدة بأننا إذا لم نحدث تغيرا جذريا، لن نصل إلى أي مكان قريب من حصول الجميع على الوقاية من الإيدز، وعلاجه، والعناية والدعم بحلول عام ٢٠١٠ – الهدف الذي التزمتم به في مؤتمر القمة العالمي في أيلول/سبتمبر الماضي.

وإذا لم نصعِّد الكفاح بضراوة، لن نبلغ الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في وقف انتشار الإيدز بحلول عام ٢٠١٥ والبدء في عكس مساره.

إننا نعرف ما ينبغي عمله لكي نوقف زحف هذا الوباء. إنه يتطلب من كل رئيس دولة أو رئيس للوزراء، ومن كل عضو في البرلمان ومن كل سياسي أن يقرر ويعلن أن ''الإيدز سيتوقف من خلالي''. إنه يتطلب تغييرا حقيقيا وإيجابيا يمنح النساء والفتيات مزيدا من القوة والثقة، ويغير العلاقات بين النساء والرجال على كل مستويات المجتمع. وهو يتطلب توفير موارد أكبر للمرأة، وسن قوانين أفضل للمرأة وتخصيص مزيد من المقاعد للنساء على طاولة اتخاذ القرارات. إنه يتطلب منكم جميعا في هذه القاعة أن تضعوا

مكافحة الإيدز في مقدمة أولوياتكم الشخصية، لا في هذه الدورة وهذه السنة أو السنة القادمة فحسب، بل في كل سنة حتى يوقف زحف الوباء. إنني أتطلع إلى أن يبدي كل واحد منكم هذا الالتزام الشخصي في الإعلان الذي ستعتمدونه اليوم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا لما قررته الجمعية العامة في جلستها العامة ٨٣ بتاريخ ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٦، أعطي الكلمة الآن للسيد بيتر بيوت، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

السيد بيوت (برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز) (تكلم بالانكليزية): أتكلم اليوم نيابة عن الرؤساء التنفيذيين للوكالات العشر المشاركة في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وكما سمعنا هذا الأسبوع، فإن إعلان الالتزام لعام ٢٠٠١ بشأن الإيدز (القرار دإ- ٢/٢٦) يمثل نقطة تحول حقيقية في مكافحة الإيدز في جميع أنحاء العالم. وأفهم أن اتفاقاً قد تم التوصل إليه صباح هذا اليوم بشأن مشروع إعلان، وآمل أن تعتمده الجمعية، كما أوصى الرئيس إلياسون قبل قليل، لأنه سينقلنا إلى المرحلة الثانية في الكفاح ضد الإيدز. ولأننا قطعنا شوطا طويلا، فإن الآفاق تبدو اليوم أفضل كثيرا من أي وقت مضى. والتقاعس الآن، أو الفشل الآن، أمر لن يُغتفر.

ولئن كنا قد قطعنا شوطا طويلا، إلا أن الطريق أمامنا لا يزال طويلا، وإن كان واضح المعالم. وعلينا أن ننهي هذا الاجتماع بالتصميم على أن تحظى مكافحة الإيدز في برامجنا الوطنية والعالمية بنفس الأولوية القصوى التي توليها الجمعية هذه لتعزيز النمو الاقتصادي أو المحافظة على الأمن. وأقل من ذلك لن يُجدي نفعا لأن الإيدز أزمة إنمائية طويلة الأمد، وليس مجرد طارئ عابر قد يختفي ذات يوم خال من الغيوم.

يجب أن ننهي هذا الاجتماع بالعزم على تخصيص ما لا يقل عن ٢٠ بليون دولار، وهو المبلغ المطلوب سنويا من عام ٢٠٠٨ فصاعدا. ولن يجدي ما هو أقل من ذلك، لأن كل دولار ينقص سيكون نقصا قاتلا. وعلينا أن ننهي هذا الاجتماع بالتصميم على التعجيل بتحقيق عالمية الوصول إلى الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والعلاج الرعاية والدعم. وأقل من ذلك لن يفيد، لأن عالمية الوصول هي السبيل الوحيد لمنع هذا الوباء من اجتياح الأجيال المقبلة. إننا نريد جيلا جديدا خاليا من فيروس نقص المناعة البشرية. يجب أن ننهي هذا الاجتماع بالعزم على ألا تدخر الدول الغنية والدول الفقيرة وسعا من أجل تطوير سريع لعقاقير وأمصال مضادة أفضل، وكفالة الوصول إليها. ولن يجدي شيء أقل من ذلك لأننا نحتاج إلى كل وسيلة ممكنة لمكافحة هذا الوباء. أخيرا، يجب أن نختتم هذا الاجتماع بالعزم على إضافة استجابة طويلة الأمد للإيدز إلى النهج المطلوب لإدارة الأزمة، استجابة تنطلق من تغيير اجتماعي. ولا بد لنا أن نتصدى مرة وإلى الأبد للأسباب الرئيسية لتفشي ذلك الوباء، بما فيها تدني مركز المرأة، والعنف الجنسي، وكراهية المثليين، والوصم والتمييز فيما يتصل بالإيدز.

وعندما نعود إلى العمل، اليوم أو الأسبوع القادم، لا بد لنا أن نبني تحالفاً كبيرا يمكن أن يفضي إلى تحقيق جدول أعمالنا الطموح. وهذا الاجتماع يدلل على أننا جميعا قد أتينا هنا لغرض واحد: دحر الإيدز. وحتى لو اختلفنا على التكتيكات، وهو ما اتضح هذا الأسبوع، فإننا جميعا نمثل جزءا أساسيا من نفس الاستراتيجية. وهناك مكان للجميع، بل هناك حاجة للجميع أيضا. وفي إعلان الالتزام لعام ٢٠٠١، وفي مشروع إعلان اليوم، نأمل أن يتوفر لنا برنامج يمثل الحد الأدنى المشترك لهذه الحركة المتنامية ضد

الإيدز. فلنجعل اليوم بداية مرحلة جديدة في الكفاح ضد الإيدز، مرحلة تستجيب للعالم المتغير حولنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا لما قررته الجمعية العامة في جلستها العامة ٨٣ المؤرخة ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٦، أعطي الكلمة الآن للسيد ريتشارد فيشِم، المدير التنفيذي للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا.

السيد فيشِم (الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا) (تكلم بالانكليزية): قبل خمس سنوات خلت، اقترح الأمين العام كوفي عنان إنشاء صندوق لمكافحة الإيدز في أفريقيا. وعليه، دعا رؤساء الدول في القاعة هذه إلى إنشاء ''صندوق عالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وتوفير الرعاية الصحية، وذلك لتمويل استجابة عاجلة وموسعة للوباء'' (القرار دإ-٢/٢٦، المرفق، الفقرة ٨٩). وقد حظي النداء الذي وجهته الجمعية بالاستجابة. واليوم، فإن الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا يدعم ٣٨٦ برنامجا في ١٣٠ بلدا، بما تصل قيمته الإجمالية إلى ١٠ بلايين دولار. وتبين النتائج التي أبلغ عنها أمس أن ٠٠٠ ٥٤٤ شخص في شتى أنحاء العالم يحصلون بالفعل على العلاج بمضادات الفيروسات الرجعية بفضل تمويل الصندوق العالمي. ويمثل هذا الرقم زيادة بنسبة ٤٠ في المائة عن الأشهر الستة الماضية. ويستفيد الملايين من البشر الآخرين من الوقاية والفحص، كما أن أكثر من نصف المليون يتيم يلقون الرعاية والدعم.

تلك أنباء سارة حقا، ولكن ما زال هناك عمل كثير بل كثير جدا. ويجب أن تزيد مستويات الاستثمار زيادة كبيرة. وقد أبلغنا بيتر بيوت بأنه مطلوب استثمارات إجمالية بقيمة ١٨ بليون دولار للسنة المقبلة، و ٢٢ بليون دولار في سنة ٢٠٠٨ وما بعدها. وإنه لتقدير متواضع أن الصندوق العالمي سيوفر ربع هذا المبلغ. فالدخل الحالي للصندوق يمثل أقل من نصف المطلوب. ويجب توسيع الاستثمارات العامة والخاصة بشكل كبير إن كان للصندوق أن يفي بالولاية المناطة به من قبل الجمعية هذه.

ولكي نحقق هدفنا المتمثل في عالمية الوصول، يجب أن يمول الصندوق العالمي بالكامل جولة جديدة من البرامج كل سنة على الأقل. وبالنسبة للعديد من البلدان التي اجتمعت هنا صباح اليوم، فإن جولة سادسة تمول تمويلا كاملا أمر ضروري لتحقيق التغطية الشاملة بحلول عام ٢٠١٠ واستمرار توسيع البرامج الممتازة التي نراها في كثير من البلدان. ولكي يحدث هذا، لا بد من دخل إضافي قدره ٩٠٠ مليون دولار، وبدون هذا الدخل لن نتمكن من تمويل الجولة السادسة بالكامل.

وعليه، أدعو كل الزعماء الحاضرين هنا إلى أن يبذلوا قصارى جهدهم لضمان توفير هذه الموارد الهامة. ولتسهم جميع البلدان إسهاما كاملا في هذه الأولوية العالمية بحسب قدراتها. وعلى دوائر الأعمال أن تزيد من إسهامها. وليشارك جميع المواطنين تضامناً مع المنكوبين بتلك الآفة من خلال الحملة الحمراء وغيرها من المبادرات. وأخيرا، فلنرفع أصواتنا جميعا مطالبين بألا يعاني أو يموت أي طفل أو امرأة أو رجل لأننا لم نتمكن من تدبير بلايين الدولارات القليلة الإضافية المطلوبة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود الآن أن أنتقل إلى بعض المسائل المتعلقة بالترتيبات التنظيمية لهذا الاجتماع. وننتقل أولا إلى طول البيانات. وأود، كيما يتسنى لنا تلبية رغبات كل المتكلمين في هذا الاجتماع الرفيع المستوى اليوم، أن أناشد المتكلمين أن تكون بياناتهم بحد أقصى قدره ثلاث دقائق. وفي ضوء هذا الإطار الزمني، أود أيضا أن أناشد المتكلمين أن يدلوا ببياناتهم بسرعة عادية حتى يمكن توفير الترجمة الشفوية على النحو السليم.

ولقد تم، من أجل مساعدة المتكلمين، تركيب نظام ضوئي على منصة المتكلمين. وهذا النظام يعمل على النحو التالي: سيشعل ضوء أخضر في البداية؛ وضوء برتقالي قبل ٣٠ ثانية من نهاية الدقائق الثلاث؛ وضوء أحمر عند انتهاء الحد الزمني البالغ ثلاث دقائق. أي أنه ستطبق قواعد المرور العادية.

وأود، تجنبا لعرقلة تدفق المتكلمين، أن ألتمس تعاون المشتركين الآخرين بالبقاء في مقاعدهم عقب الإدلاء بأي من البيانات. وأود، في هذا الصدد، أن أدعو المتكلمين، عقب الإدلاء ببياناتهم، إلى الخروج من قاعة الجمعية العامة عن طريق الغرفة GA-100 الواقعة خلف المنصة، قبل العودة إلى مقاعدهم.

وأود أن أذكر الأعضاء أن الاجتماع الرفيع المستوى وفقا للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها ٨٥، سيقسم ثم يستمر في جزأين متوازيين بعد الاستماع إلى بيانات رؤساء الدول والحكومات، ونواب رؤساء الوزراء، ورئيس الوزراء السابق لليابان. وسيعقد الجزء ألف في غرفة الاجتماع ٢ والجزء باء في غرفة الاجتماع ٣. وبعد ذلك، سيعود الاجتماع الرفيع المستوى إلى الانعقاد في قاعة الجمعية العامة لاعتماد الإعلان السياسي والاستماع إلى البيان الختامي لرئيس الجمعية العامة، بعد الاستماع إلى جميع المتكلمين.

وتستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان فخامة الملك مسواتي الثالث، رئيس مملكة سوازيلند.

الملك مسواتي الثالث (سوازيلند) (تكلم بالانكليزية): يسرني عظيم السرور أن أنضم إلى رؤساء الدول والحكومات الآخرين في اجتماع القمة الهام هذا الذي نستعرض فيه مشاكل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التي تواجهنا جميعا. ومن المشجع أن نرى أن الأمم المتحدة رأت أن من المناسب أن نعود مرة أخرى وأن نستعرض الهدف الذي حددناه لأنفسنا في عام ٢٠٠١. وسننظر في الطريقة التي نجحنا أو أخفقنا بها في الاضطلاع بالتزاماتنا. وما هو واضح هو أن انتشار المرض لم يكشف عن أي دلالات على التناقص بالمعدل الذي نبتغيه. ومن الجلي أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مرض خطير، خاصة عندما نتفكر في أعداد من يموتون نتيجة للإيدز. وهذا الداء يتطلب التزاما منا جميعا.

وأود أن أعطي مثالا على ذلك ببلدي الذي يشهد موت الكثير نتيجة لحالات مرضية تتعلق بالإيدز. ولقد قمنا بشن حملات لتوعية شعبنا. وعلمنا من يعيشون بفيروس نقص المناعة البشرية كيف يقودون حياة صحية. وعلمنا أفراد الشعب أيضا كيف يتجنبون العدوى بهذا الفيروس.

وتعمل الحكومة، والأمة السوازية، والمنظمات غير الحكومية معا بكل قواها في حملات للتوعية في كل أنحاء البلد. واستفادت الأمة السوازية أيضا من كل التقاليد التي تساعد الشباب على الامتناع عن ممارسة الجنس. وعندما أخذنا ببعض الأساليب التقليدية للامتناع عن ممارسة الجنس، حدث شيء من الانخفاض في معدل الانتشار فيما بين الفئة البالغة من العمر ١٥-٢٤ سنة. وما زالت الحالة شديدة الخطورة، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار ارتفاع تكلفة الدواء للمصابين بالفعل بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويتضح لنا كذلك أنه ليس لدينا ما يكفي من الموظفين الطبيين المؤهلين في البلد، ولذلك يتعين علينا أن نرسل بعض المرضى إلى خارج حدودنا، حيث يتكبدون من أجل الحصول على الدواء تكاليف عالية تتجاوز القدرة المالية للكثير من الناس. وهبت الحكومة بمساعدة الشعب بإنشاء صندوق يقدم المساعدة إلى المرضى في توفير تلك التكاليف.

وثمة مجال آخر شديد الخطورة، يثير القلق ويتعلق باليتامى. فهذا الداء عادة ما يفتك بالبالغين من الآباء الذين يتركون وراءهم يتامى دون أن يكون هناك من يرعاهم. ورأت الأمة السوازية أن من المناسب تقديم المساعدة إلى اليتامى، وخاصة فيما يتعلق بالتعليم. وأنشأنا أيضا مراكز رعاية في الأحياء تعرف باسم كاغوغو وإندلونخولو، وهذا مخطط ثقافي ومجتمعي شامل يستهدف تمكين اليتامى والضعفاء من الأطفال من النمو مثل سائر الأطفال الذين تتوفر لهم إمكانية لحصول على أغذية جيدة وإشراف جيد من جانب كبار السن. والهدف من وراء ذلك هو تمكين الطفل من أن يعيش حياة عادية لإعداده للمستقبل. ولا تقتصر هذه المرافق على الأطفال، فهي تقدم أيضا الرعاية إلى المسنين للحيلولة دون شعورهم بالعوز في مجتمعاتهم.

وقد أرهق العبء الثقيل للإيدز نظمنا الصحية. ويزيد وجود الدرن والملاريا في أفريقيا من تعقيد مشاكل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومن الأهمية بمكان التصدي لهذه الأمراض الثلاثة معا. ولقد أنشأنا مجلسا وطنيا للإيدز لتنسيق كفاحنا ضد هذه الجائحة. وخصصنا مبالغ معينة للكفاح ضدها، غير أن الحالة تتطلب بطبيعة الحال مبالغ طائلة. ونحن ممتنون شديد الامتنان للصندوق العالمي وغيره من الشركاء الإنمائيين لتزويدنا بالدعم المالي الذي مكننا حتى الآن من أن نبلغ ما وصلنا إليه. فنحن نستخدم هذه الأموال كي نقدم بالمجان لمرضى الإيدز العلاج ضد هذا الفيروس. ونقدم أيضا بالمجان العلاج للأمهات الحوامل لتقليل نقل الفيروس من الأم إلى الطفل. وقد حققنا الكثير عن طريق هذا الدعم. ويسعدنا أن نعلم أن العديد من المانحين يواصلون تقديم الالتزامات المالية للكفاح ضد هذه الجائحة. ومن سوء الطالع الشديد أن انتباهنا وتركيزنا ومواردنا يشتتها أحيانا ما يبرز من كوارث. وأحيانا يجري تجاهل هذه الجائحة لمجرد أنها أصبحت جزءاً من حياتنا اليومية. وأنا لا أقول أنه ينبغي عدم الاهتمام بالحالات الطارئة، ولكن كل ما أود أن أراه هو أن نركز جميعا على الكفاح ضد هذه الجائحة. فالكثير من الناس يموتون كل يوم.

وعلى سبيل المثال مات في أفريقيا إلى جنوب الصحراء وحدها في عام ٢٠٠٥ ما يزيد على مليونين من الناس نتيجة للحالات المرضية المتعلقة بالإيدز. وهذا شيء يشبه الحرب. وما هو أسوء من ذلك، هو أن بعض البلدان تصنف في الوقت الذي نكافح فيه هذه الجائحة على أنها دول متوسطة الدخل، وبهذا لا يمكنها أن تحصل على الدعم والمساعدة. ونود أن يعاد النظر في هذا التصنيف، في ضوء حالات الاستتراف المالي الناجم عن ارتفاع تكلفة مكافحة هذا الداء. فهذه الجائحة لا تحترم أي بلد، سواء كان هذا البلد مصنفا على أنه دولة متوسطة الدخل أم لا.

وأنا واثق من أننا سنخرج في اجتماع القمة هذا بحلول هادفة واستراتيجيات قوية تمكننا من أن ننفذ برامج فعالة، حتى لا نحبط الشعوب التي نمثلها هنا اليوم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة اليوم إلى بيان من فخامة السيد دينيس ساسو نغيسو، رئيس جمهورية الكونغو.

الرئيس ساسو نغيسو (تكلم بالفرنسية): أخاطب هذه الجمعية، التي تجسد مثلنا الأعلى للسلم والتضامن، بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي، وعلى وجه الخصوص، بالنيابة عن ملايين الأفارقة المصابين بفيروس نقص المناعة/متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز.

ماذا ينبغي لأفريقيا أن تقوله مما لم نعرفه فعلا عن الإيدز، أقسى الأوبئة الذي تعيّن على العالم أن يواجهه خلال الخمس وعشرين سنة الأخيرة؟ أيّ صرخةٍ يجب أن تصدرها أفريقيا في كربها كي يُسمع ألمها، ويُستجاب له ويُفهم بصورة سليمة؟

أود فقط أن أشير إلى أن أفريقيا، من بين جميع القارات، كانت الأكثر تضرراً بتلك البلوى المفزعة. ومن سوء الطالع أن أفريقيا هي أكثر القارات افتقاراً إلى الموارد اللازمة للتصدي للبلوى. ومع كل يوم يمر، لا تزداد الحالة العامة إلا سوءاً. ما من قطاع من سكاننا قد سلم. وأكثر الفئات تضرراً هي النساء والشباب – أساس ومستقبل مجتمعاتنا ودولنا – مما يعرض تنمية بلداننا لخطر عظيم.

وفي ظل هذه الظروف، ماذا يمكننا أن نفعل لوقف تصاعد الوباء العنيد؟ ماذا يمكن أن نفعل لتحقيق حصول الجميع على الوقاية من الإيدز، والعلاج والعناية الطبية؟ إن أفريقيا نفسها تحاول، بمواردها المالية والتقنية المحدودة، تنظيم نفسها للتعامل مع البلوى من خلال برامج الوقاية والإدارة الشاملة.

وقد اجتمعت أفريقيا الموحدة في أبوجا، نيجيريا، في الفترة من ٢ إلى ٤ مايو/أيار ٢٠٠٦ لتقييم حالة الإيدز في القارة والاستفادة من أفضل الممارسات. وفي ختام تلك القمة الاستثنائية، وافى الاتحاد الأفريقي موعده مع التاريخ بإعادة التأكيد على التزاماته بمكافحة الإيدز، والسل والملاريا باعتماد نداء أبوجا والموقف الأفريقي المشترك لهذا الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة.

ويمثل الموقف المشترك للاتحاد الأفريقي التقاء في الآراء ونهجا على نطاق القارة لمواجهة التحديات المتمثلة في وباء الإيدز. والالتزامات التي تعهدنا بها قد تبدو للبعض طموحة أكثر من اللازم أو غير قابلة للتحقيق، ولكن في وجه وباء قتل بالفعل أكثر من ٢٥ مليون شخص، لن يساعدنا على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إلا العمل السريع والحثيث والواسع.

ولكن، كما سبق أن أشرنا في اجتماعي برازافيل وأبوجا، لا تزال العقبات أمام تحقيق حصول الجميع على الوقاية والعلاج والعناية الطبية للإيدز كثيرة، بما في ذلك استمرار الفقر وتفاقمه، وعدم الأمن الغذائي، والقيود الاقتصادية، والصراعات المسلحة المتكررة، والكوارث الطبيعية، والجهل، والخوف، ووصمة العار والتمييز.

واليوم تتاح لنا الفرصة لنرحب مرة أخرى بالمبادرات الدولية الرامية إلى توفير التمويل لأفريقيا في كفاحها ضد الإيدز والأمراض المعدية الأخرى. ونعرب عن عميق امتناننا لشركائنا في التنمية، وشتى المانحين وبلدان مجموعة الثمانية، التي تعهدت بتعبئة ٥٠ بليون دولار بحلول عام ٢٠١٠ بغية الإسراع بتحقيق حصول الجميع على الوقاية من الإيدز والعلاج والعناية الطبية.

ونوجه مناشدة من أجل تضامن المجتمع الدولي بأكمله. والواقع أننا لن نستطيع مواجهة التحديات التي يشكلها الإيدز للبشرية جمعاء على نحوٍ يومي إلا بتضافر جهودنا – جهود كل البلدان، الغنية والفقيرة – لرفع مستوى الوعي والتعبئة العامة.

إن مسؤوليتنا مسؤولية تاريخية، لأن مصائر ملايين الرجال والنساء تتوقف على الالتزامات التي نتعهد بها اليوم. فلنحرص على ألا تؤول آمالنا الكبيرة إلى حزن وبكاء على حائط من العار والوعود التي لم يتم الوفاء بها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من فخامة السيد فرانسوا بوزيزيه، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى.

الرئيس بوزيزيه (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أشكر الأمين العام على الشرف الذي خلعه عليّ بدعوتي، بالنيابة عن أفريقيا، لأشارك في هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى المكرس، في جملة أمور، لتقييم التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المحددة في إعلان الالتزام بشأن الإيدز.

وبالنيابة عن جميع رؤساء الدول الأفريقية، أشكر الأمين العام على علامة اهتمامه تلك وعلى الدور الطليعي الذي يؤديه منذ فترة طويلة في تعبئة وزيادة الموارد لمكافحة الإيدز في البلدان النامية وأفريقيا على وجه الخصوص.

وأغتنم هذه الفرصة لأشكر من أعماق قلبي المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المعني بنقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) على كل عمله ودعوته إلى تعزيز العمل المتضافر لمكافحة الإيدز في جميع أرجاء العالم.

ومنذ الدورة الاستثنائية لعام ٢٠٠١ وفي ضوء تقرير الأمين العام، بذلت البلدان الأفريقية جهوداً كبيرة للتعامل مع هذه البلوى، التي لا تمثل مشكلة لتنمية أفريقيا فحسب، ولكن قبل كل شيء لبقاء سكان أفريقيا أنفسهم. وقد أدت تلك الجهود بالتأكيد إلى تحسن في المؤشرات العالمية والإقليمية بشأن مكافحة الإيدز. ومع ذلك، ينبغي لنا أن نلاحظ أن مؤشرات البلدان النامية مثل جمهورية أفريقيا الوسطى، في حد ذاتها، لا تسهم في بلوغ الأهداف التي يتعين تحقيقها بحلول عام ٢٠١٠ والواردة في إعلان الالتزام أو في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

على سبيل المثال، وبالرغم من الموارد التي تم تعبئتها من قبل الصندوق العالمي لتعزيز الجهود التي تستهدف المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، من بين ٤٠ ٠٠٠ شخص في جمهورية أفريقيا الوسطى يحتاجون إلى العلاج بالعقاقير المضادة الرجعية، فإن عدد من حصلوا على هذا العلاج لم يتجاوز ٢ ٥٠٠ شخص، أي بمعدل وصول ٦ في المائة. وكما يشير تقرير الأمين العام، فإن عدد الأشخاص الذين يتلقون العلاج في جمهورية أفريقيا الوسطى لا يمثل سوى نسبة ٠,٢ في المائة من إجمالي ١,٣ مليون شخص يتلقون العلاج في البلدان النامية – وذلك في بلد يعاني من أحد أعلى معدلات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في كل أفريقيا.

أما فيما يتعلق بالوقاية، فإن زيادة الجرعة التعليمية بشأن الإيدز في المدارس لا يمكن أن تتحقق في بلاد مثل بلدي لأسباب عدة، وخاصة بسبب العدد المرتفع من المدرسين الذين توفوا متأثرين بالإيدز والافتقار إلى الموارد المالية لتنفيذ الحملات.

وبلدي قد استفاد من دعم الصندوق العالمي في تطوير خدمات الدعم الأساسية للأيتام والأطفال الآخرين المعرضين لخطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولكن ما تم إنجازه ما زال أقل بكثير من الاحتياجات الفعلية لبلدي.

وإنني على ثقة من أن الموقف الذي شرحته للتو هو نفس الموقف في معظم البلدان المنخفضة الدخل.

وكما يتضح من تقرير الأمين العام، ففي حوالي ٤٠ بلداً من البلدان النامية، يتم مكافحة الإيدز اليوم من خلال رؤساء الحكومات أو نوابهم. وقد توليت تنسيق المكافحة في بلدي منذ ثلاث سنوات، وأترأس شخصياً الجمعيات العمومية للجنة الوطنية لمكافحة الإيدز. وعقدت أيضاً اجتماعات دورية لمجلس الوزراء لتقييم التقدم المحرز في مكافحة الإيدز. وبالفعل، عُقِد اجتماعان في عام ٢٠٠٦ برئاستي. وكان الاجتماع الأخير في ١٢ أيار/مايو، وحضره جميع شركاء التنمية والحكومة بكامل هيئتها.

وبالرغم من المصاعب المالية التي يعانيها بلدي حالياً، فإن الموارد الوطنية تمثل نسبة ٩ في المائة من الموارد المطلوبة لتنفيذ الخطة التشغيلية لعام ٢٠٠٦. ومثل هذا زيادة تتجاوز نسبة ٥٠ في المائة خلال السنوات الثلاث الماضية. ويحدونا الأمل أن نتمكن من زيادة تلك الموارد – عندما يحصل بلدي – الذي يصنف في عداد أفقر البلدان في العالم – على

الإعفاء من الديون في إطار الصندوق الاستئماني للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أبلغ الجمعية العامة بأن الكثير من رؤساء الدول الأفريقية تعهدوا بالتزامات معينة في القمة الاستثنائية للاتحاد الأفريقي المعقودة في الفترة من ٢ إلى ٤ أيار/مايو، التي شاركت فيها. واعتمدت في هذا الاجتماع الهام وثيقتان رئيسيتان، تتعلق إحداهما بموقف أفريقي مشترك بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز - وتمثلت الثانية في نداء أبوجا للتعجيل بالعمل من أجل الوصول الشامل إلى الخدمات في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا في أفريقيا.

وفي ضوء جسامة الوضع فيما يتعلق بمرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في البلدان الأفريقية، فإنني أتكلم باسم أقراني الأفارقة مؤيداً كل التوصيات التي قدمها الأمين العام في تقريره، والتي تتسق تماماً مع القرارات التي اعتمدناها بالفعل في أبوجا. فإزاء تلك الآفة التي تهدد التنمية في قارة برمتها، أعتقد أنه ينبغي أن نعجل بجهودنا، حسبما ذكر الأمين العام، من خلال اعتماد أساليب جديدة للعمل معاً. لذلك، أقترح تصعيد مكافحة الإيدز وتنظيمها على غرار الجهود الحالية التي تبذل في شتى أنحاء العالم لوقف انتشار أنفلونزا الطيور، وإن كانت تلك الآفة لا تتخذ نفس الأبعاد الوبائية مثل الإيدز.

وهناك سبيل آخر للعمل معاً، هو مراجعة إجراءات الإعفاء من الديون التي تتبعها المؤسسات المالية الدولية، حتى يمكن تخصيص هذه الموارد بالدرجة الأولى لمكافحة تلك الآفة.

والتضامن هو السبيل الوحيد لتنظيم جهودنا لضمان أن تصبح أفريقيا قارة خالية من الإيدز كيما يمكنها أن تبدأ مسيرة التنمية أخيراً. ومن خلال وقوف العالم صفاً واحداً ضد الإيدز، سوف ننجح. عاشت الشراكة الوطنية والدولية من أجل بقاء أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى كلمة فخامة السيد أرنولد روتل، رئيس جمهورية إستونيا.

الرئيس روتل (تكلم بالإستونية، الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): أود أن أعرب عن سعادتي لانعقاد هذا الاجتماع الرفيع المستوى اليوم. لقد انقضت سنوات خمس منذ عقدت الجمعية العامة اجتماعها السابق بشأن الإيدز. وتنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي اعتمد في ذلك الاجتماع بوصفه القرار دإ- ٢/٢٦، هو تعبير عن الاهتمام المشترك والمسؤولية المشتركة لجميع الدول الأعضاء.

وفي السنوات الأولى من عمر الأمم المتحدة، كان الأمن الوطني وتفادي الصراع المسلح هما الشاغلان الرئيسيان. والعالم اليوم يواجه تهديدات وتحديات مختلفة تماماً، تتصل جزئياً بالعولمة. وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية من بين تلك المخاطر. وأتفق مع من يقولون إن الإيدز ليس مجرد مرض وإنما هو خطر أمني أيضاً. وعندما نتكلم عن السلامة والأمن، يجب أن نأخذ في الاعتبار أن البشر هم الأهم.

إن فيروس نقص المناعة البشرية له أثر عميق على الكثير من جوانب الحياة البشرية: القيم والتوجهات والمعتقدات والانتماء والسلوك الاجتماعي. ولمنع انتشار وباء، لا يكفي تصنيع الأدوية وإعطاء وصفات العلاج؛ علينا أيضاً أن نخفض الفقر والإقصاء الاجتماعي وأن نضع نظماً للصحة العامة وللمجتمعات عموماً. ومكافحة ذلك الوباء لا يمكن أن تكون فعالة إلاّ إذا عالجنا كل المجالات التي أشرت إليها؛ والأهم من ذلك أن نفعل ذلك معاً بجهد دولي متضافر. وأعتقد أنه لا يقل أهمية بالنسبة لكل من الوكالات

الحكومية والمنظمات غير الحكومية أن تدرك مسؤولياتها وتشارك في الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية.

وبالأمس، الموافق ١ حزيران/يونيه، احتفلنا باليوم الدولي للطفل. فالأطفال هم أضعف حلقات المجتمع، وما يزيد على المليونين منهم مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية على مستوى العالم أهمية. والكثيرون منهم ليس لديهم أي رعاية طبية، ويموت في كل دقيقة في مكان ما من العالم طفل مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ولهذا ينبغي أن نركز بالدرجة الأولى على الأطفال والحوامل من النساء لمنع نقل الفيروس من الأم إلى الطفل.

وتكمن إحدى الصعاب الرئيسية المتعلقة بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية في أن المرض ينتشر، على الأقل في المرحلة الأولى، داخل مجموعات اجتماعية معينة. ففي إستونيا، على سبيل المثال، كانت حالات الإصابة الأولى بفيروس نقص المناعة البشرية بين متعاطي المخدرات عن طريق الحقن. وهذا يعني أنه يجب علينا أن نكافح، بالتوازي مع مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، كلا من إدمان المخدرات وإساءة استعمال المشروبات الكحولية. واعتقد أنه بإمكاننا أن نهيئ الظروف الملائمة للتغلب على المشكلات الاجتماعية باستخدام نهج متعدد التخصصات.

وثمة شيء مؤكد ألا وهو أنه ينبغي لنا بلا ريب أن نتجنب وصم المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية لأنه لو خشي الناس الرفض أو فقدان وظائفهم أو مراكزهم الاجتماعية فإنهم سيخشون أيضا الفحص والتصريح لأي أحد بأنهم مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية. وإذا أردنا أن نكسب المعركة فعلينا أن نتغلب على التغرض الاجتماعي والخزي اللذين يمنعاننا من أن نتكلم صراحة عن فيروس نقص المناعة البشرية والموضوعات المتعلقة به. وهذا أمر يجب على كل الدول والمجتمعات أن تقوم به بغض النظر عما إذا كان لديها العديد أو القليل من حالات نقص المناعة البشرية أو الإيدز. ويرتبط الكفاح ضد الاستبعاد الاجتماعي والوصم ارتباطا وثيقا باستدامة المجتمعات، وهذه بدورها واحدة من المسائل الأساسية المتعلقة بالمستقبل.

وبالنسبة للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، اعتقد أنه لا بد من توفير العلاج ضد هذا الفيروس لكل من هو بحاجة إليه. وعلاوة على ذلك، يفوق العلاج اليوم طاقة العديد من المصابين، رغم أن حياة الملايين منهم تعتمد عليه. وأطلب من الجمعية العامة أن تولي مزيدا من الاهتمام لذلك الجانب بالذات.

وقبل عشر سنوات فقط، لم يكن معظم الاستونيين يعلمون شيئا يُذكر عن فيروس نقص المناعة البشرية، وسمعنا عنه أنباء متفرقة من بقية العالم. واليوم، أشعر، بصفتي رئيسا لجمهورية إستونيا، ببالغ القلق للغاية بشأن انتشار هذا المرض في بلدنا. ومع ذلك، يمكنني أن أؤكد للجمعية العامة أن إستونيا قد اتخذت خطوات جادة في السنوات الأخيرة لوقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية. والوقاية في إستونيا في الوقت الحالي أكثر انتظاما عنها في الماضي. فعلى سبيل المثال، انتهينا في العام الماضي من إعداد استراتيجيتنا الوطنية الجديدة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية. وشملت عملية الصياغة الوكالات الحكومية، والخبراء، والمنظمات الأكاديمية، والمنظمات غير المدرة للربح، والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية أنفسهم. كما طبقنا أيضا المبادئ التي اتفق عليها في الأمم المتحدة في عام ٢٠٠١.

ويمكن أن يتجلى نجاح استراتيجية الوقاية في إستونيا في أن عدد الحالات الجديدة آخذ في التناقص. ومع ذلك فإننا نشعر بالقلق لأن الفيروس تعدى انتشاره ما يسمى بالمجموعات المعرضة للخطر. وازداد التمويل المقدم للمسائل المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية عدة مرات في السنوات

الأخيرة، كما ازداد عدد شركاء التعاون. وقدم الصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والدرن، والملاريا لإستونيا مساعدة كبيرة. وساعدنا أيضا على اتخاذ خطوات هامة للحد من انتشار الوباء؛ وأود أن أعرب عن خالص امتناننا للصندوق العالمي لذلك الجهد الضخم.

واعتبر هذا الاجتماع الرفيع المستوى والتزامنا بإيجاد حل مشترك للمشكلة رسالة هامة للعالم. وندرك أنه لا يمكن لأي بلد ما أن يكسب هذه الحرب بمفرده. فنجاحنا يتطلب تضامنا عالميا. وإن إستونيا، كإحدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، تتعاون مع عدد من البلدان، وستبذل كل ما في وسعها للمشاركة في الجهد العالمي المشترك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان لفخامة السيد إلياس أنطونيو ساكا غونزاليس، رئيس جمهورية السلفادور.

الرئيس ساكا غونزاليس (السلفادور) (تكلم بالإسبانية): منذ خمس وعشرين سنة مضت، وحينما تم تسجيل الحالات الأولى للإيدز، كانت السلفادور تعاني من صراع مسلح أودى بحياة ٨٠ ٠٠٠ من رجال ونساء السلفادور. وتغلبنا على تلك الأيام العصيبة وتركناها وراء ظهورنا. ولقد التأمت معظم الجروح الاجتماعية العميقة الآن بعد أن نفذنا عملية سلام ناجحة للغاية شاركت فيها كل الأطراف، جنبا إلى جنب مع المساعي الحميدة للأمم المتحدة.

ويواجه شعب السلفادور، الذي ما زال وفيا للمبادئ التي تنظمه، تحديات جديدة هامة، لا جذور لها في الصراع الإيديولوجي، بل أنها بالأحرى تتعلق باستراتيجيات لمكافحة الفقر والعنف والجوع ومشكلات أخرى لها آثار اجتماعية عميقة. ولهذا، فنحن على علم بالتحدي الإنمائي العالمي المتمثل في فيروس نقص المناعة البشري.

ونحن في السلفادور نعاني أيضا من آثار هذه الجائحة. ففي إطار حدودنا الإقليمية، هناك ما يزيد على ٣٠ ٠٠٠ مواطن يعيشون بفيروس نقص المناعة البشرية، أصيبوا خلال الـ ٢٥ سنة الماضية. ويمكننا بالعمل معا جميعا – مجتمع مدني، وحكومات وأشخاص يعيشون بفيروس نقص المناعة البشرية – أن نغير الواقع العالمي الحالي. ومن الأهمية الأساسية أن نشارك جميعا في مساعدة أشقائنا وشقيقاتنا الذين يعيشون بفيروس نقص المناعة البشرية في كل من بلداننا، وذلك لمكافحة تلك الجائحة. ويجب ألا نستبعدهم لأنهم جزء من الكفاح.

وبفضل الدافع الذي توفره الاستراتيجية الشاملة للوقاية القائمة على قيم أخلاقية وتدابير مثبتة علميا للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية ومكافحته، تمكنا من إيقاف أي تزايد في عدد الإصابات الجديدة، مما أدى إلى انخفاض قدره ٣ في المائة في المعدل السنوي لانتشار فيروس نقص المناعة البشرية، و ٤ في المائة في المعدل السنوي لانتشار الإيدز. ويمثل ذلك خطوة جوهرية نحو الهدف المقترح لتقليل انتشار الجائحة ووضع نهاية لها بحلول عام ٢٠١٥.

والسلفادور ملتزمة بضمان إتاحة العلاج لكل من يعيشون بفيروس نقص المناعة البشرية؛ وخطونا خطوات هامة نحو ذلك الهدف. وفي هذا الإطار، يجب أن نسلم بأن مشاركة المجتمع المدني السلفادوري كانت أساسية في المضي قدما بهذا الأمر، وفي التكلم باسم من يعيشون بفيروس نقص المناعة البشرية. وقد أتاح هذا لأسلافنا من الرؤساء المبادرة بتوفير أول حالات العلاج في المستشفيات في نظام الصحة العامة الوطني.

ومنذ عام ٢٠٠١، ازداد عدد المرضى الذين يتلقون علاجا ٥٠ مرة. ويكفل برنامجنا لمكافحة الإيدز حاليا تغطية قدرها ١٠٠ في المائة بدون تكلفة لكل من يعيشون بفيروس

نقص المناعة البشرية والذين يحتاجون إلى عناية وعلاج شاملين. وعلاوة على ذلك، زدنا بما يربو على ١٠٠ في المائة من إمكانية توفر عمليات فحص فيروس نقص المناعة البشرية.

ومن دواعي فخري وارتياحي العميقين أننا استطعنا خلال السنوات القليلة الماضية أن نقلل بما يزيد على ٨٥ في المائة من عدد الأطفال الذين يولدون بفيروس نقص المناعة البشرية. وعلى الرغم من أنه صحيح أن هؤلاء الأطفال السلفادوريين قد أنقذوا من العاقبة الوخيمة المتمثلة في الولادة بفيروس نقص المناعة البشرية، يجب علينا أن نستمر في حمايتهم. هؤلاء الأطفال جزء من أملنا ومستقبلنا بوصفنا شعبا. ومن أجلهم، ومن أجل الآلاف والآلاف غيرهم، يجب علينا أن نعمل الآن لكفالة أن الوصول الشامل هو أكثر من كونه هدفا، وأنه واقع معاش يوميا على المستوى العالمي.

تمثل السلفادور الآن أمام الجمعية العامة بوصفها عضوا مسؤولا يعتز بمنجزاته في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وبالتالي، أمثّل وطني، الذي أقدمه بوصفه بلدا يؤيد المجتمع الدولي وممتنا له. وأود أيضا أن أعرض مشاطرة تجربتنا المتواضعة بوصفنا دولة عضوا جديدا في مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للفترة الممتدة من ٢٠٠٧-٢٠١٠.

ونظرا إلى تلك المنجزات والأهداف المحققة فإن السلفادور متفائلة بأنها تستطيع أن تفي على نحو كامل بالهدف الإنمائي للألفية الذي سينجز بحلول ٢٠١٥. إن كل التقدم الذي أحرزته السلفادور وبعض الدول الأخرى من أمريكا اللاتينية يصبح، مما ينطوي على ما يظهر أنه تناقض، عقبة جديدة وتحديا جديدا لأنها على وجه الدقة بلدان متوسطة ومنخفضة الدخل: يجري تهميشها وتُقلل مساعدة الجهات المانحة لأنها ببساطة تحقق النجاح. تطلب السلفادور أن نتخذ خطوات لكفالة ألا تفقد البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل الدعم – خصوصا الدعم الاقتصادي – من المجتمع الدولي في هذا المكافحة.

هنا أود أن أتكلم باسم أكثر من ٥٠٠ مليون من أمريكا اللاتينية يرفعون أصواتهم حتى يُنظر إلى منطقتنا بنفس التضامن والاهتمام والأهمية التي تحظى بها مناطق أخرى من عالمنا في مكافحة هذا الوباء. نحن في أمريكا اللاتينية نلتمس الدعم الفعال والحقيقي من البلدان المانحة ومن منظمات من قبيل الصندوق العالمي لنكافح الوباء كل منا في بلده. من هذا المنبر أطلب إلى الجمعية العامة ألا يكون مزيد من التأخير في وصول المعونة لشعوبنا. ولا ينبغي لنا أن ننشئ عمليات معقدة لإيصال المساعدة إلى الذين تمس حاجتهم إليها، لأن فيروس نقص المناعة البشرية لا يسمح بالتقاعس عن العمل، ولا تعنيه الميزانيات ولا يغفر للذين يتأخرون.

وكما كان على وجه الدقة في التسعينيات من القرن العشرين، حينما كانت السلفادور قادرة، بدعم المجتمع الدولي، على إنهاء حرب أهلية وبناء عملية السلام الأكثر نجاحا في العالم، نحن بحاجة اليوم إلى نفس النوع من المساعدة لمواصلة التصدي بنجاح لهذا الوباء.

لقد تعاملت السلفادور مع الالتزامات المتعهد بها أمام الجمعية العامة وامتثلت لها. ومنجزاتنا واضحة، ووجودي في هذه الجلسة بوصفي رئيسا للدولة برهان على تصميمي على مواصلة العمل دون كلل والتزامي بها في هذا المسعى وأيضا على أمل أمريكا الوسطى ومنطقة أمريكا اللاتينية برمتها في عدم رؤية مزيد من المعاناة التي يسببها هذا الوباء الفظيع.

وفي هذا المحفل اسمحوا لي بأن أطلب ألا نحقق الأهداف الموضوعة لسنة ٢٠١٠ و ٢٠١٥ فحسب. أتعهد

أمام الجمعية العامة بأن مكافحة الإيدز ستبقى البند الأكثر أهمية في جدول الأعمال الاجتماعي الذي وضعته حكومة بلدي، أملا في رؤية جيل خال من الإيدز والوصمة والتمييز اللذين يسببهما. الرجاء ألا تنسوا أننا في أمريكا اللاتينية وفي كل البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل نكافح أيضا، ونحن بحاجة إلى الدعم الاقتصادي لمواصلة المكافحة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يلقيه دولة الأونرابل إدوارد نغوياني لوواسا، رئيس الوزراء في جمهورية تترانيا المتحدة.

السيد لوواسا (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): قبل خمس سنوات، خلال الدورة الاستثنائية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، التزمنا باتخاذ إجراء ضد الفيروس والإيدز. وكما يرد في تقرير الأمين العام (A/60/736) فإن الاستجابة العالمية للإيدز هي الآن على مفترق طرق. وهكذا، تعقد هذه الجلسة في وقت موات لأن نستعرض التقدم الذي أحرزناه وأيضا لإعادة الالتزام، وذلك هو الأهم، بالقيام بمزيد من العمل الذي سيوطد المكاسب التي حققناها وسيحركنا صوب تحقيق الأهداف التي وضعناها لأنفسنا، بما في ذلك تلك الواردة في ''الأهداف الإنمائية للألفية'' وفي وثيقة نتائج مؤتمر القمة العالمي الذي عقد سنة ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠).

ومما يبعث على قلقنا العميق أن خطر فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز لم يقل، على الرغم من الجهود والموارد الكثيرة التي بذلت، خصوصا في البلدان النامية وفي صفوف النساء والشباب. ومما يبعث على القلق الخاص العلاقة المتبادلة القائمة بين فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والفقر والتفاوت. ونحتاج، ونحن نرسم السبيل قدما، إلى أن نتصدى للتهديدات المتعددة الوجوه التي يمثلها هذا الوباء.

إن حكومة جمهورية تترانيا المتحدة ملتزمة بتنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (القرار دإ-٢/٢٦، المرفق)، وهي تبذل كل جهد للوفاء بالتزاماتها. وتتقيد الحكومة بمبدأ ''العناصر الثلاثة'': أولا، في سنة ٢٠٠١، شكلت لجنة تترانيا للإيدز بوصفها الهيئة التنسيقية في البلد؛ وثانيا، وُضعت السياسة الوطنية المتعلقة بالإيدز، ''إطار استراتيجي متعدد القطاعات وطني معني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ٢٠٠٣-٢٠٠٧''، بأهداف تتسق مع تلك الواردة في إعلان الالتزام؛ وثالثا، وُضع إطار واحد للرصد والتقييم يرشد جميع المنفذين للأنشطة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في البلد.

وبالاتساق مع أولوياتنا، الموجزة في سياساتنا الوطنية، فإننا نركز ونؤكد على نحو رئيسي على الوقاية. ويجري اتخاذ بضعة تدابير وقائية، بما في ذلك برامج التثقيف التي تستهدف مختلف الجماعات من قبيل العمال وأفراد القوات المسلحة واللاجئين؛ وتقديم المشورة على نحو طوعي؛ والاختبار الطوعي. ومنع انتقال الفيروس من الأمهات إلى الأطفال وإدارة الإصابات التي تنقل عبر الاتصال الجنسي، والتوزيع والتسويق الاجتماعي ورفال الذكور والإناث، والمسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، وتخفيف حدة الوصمة والجنس يجري تناولها أيضا في إطار السياسات والإطار الإستراتيجي. ونتيجة عن ذلك، زاد الوعي زيادة كبيرة بوسائل منها على نحو خاص تقديم المشورة لمجموعة الأقران. وثمة قيد كبير على الاختبار وذلك القيد هو تكلفة الشراء العالية للمعدات والتدريب اللازم لتشغيلها. ويجري النظر في سن تشريعات إضافية لزيادة كفالة الحرية الأساسية والحماية القانونية للناس الذين يعانون من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والأيتام والأطفال الذين هم عرضة للإصابة.

إن الرعاية والدعم للناس المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، وبخاصة الأيتام والأطفال الذين يضعفهم الوباء، يشكلان تحديا متناميا للحكومة، نظرا، على نحو خاص، إلى تناقص قدرات شبكات السلامة الاجتماعية التقليدية. وبالتالي فإن تعزيز قدرة الجماعات اقتصاديا واجتماعيا ضروري إذا أردنا توفير الرعاية والدعم والتشجيع. ينبغي للناس أن يمكّنوا، والجماعات أيضا، اقتصاديا ليكون في وسعهم الحصول على التغذية اللازمة التي ينبغي تناولها مع العلاج الطبي. وفي هذا الصدد من اللازم تعزيز التعاون مع المجتمع المدني والقطاع الخاص.

وفي تنفيذ هدف ''٣ × ٥'' العالمي وضعت الحكومة، بالتعاون مع بعض شركائنا في التنمية، خطة الرعاية والعلاج بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في سنة ٢٠٠٣. وترمي الخطة إلى توفير العقاقير المضادة للفيروسات الرجعية بالمجان لحوالي ٤٤٠ ألف شخص مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية بحلول سنة ٢٠٠٧. وفي الوقت الحاضر سُجل زهاء ٣٠ ألفا ويجري رصدهم. وأود أن أقدم شكري المخلص لجميع شركائنا في التنمية على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف على دعمهم.

وتمويل برامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يشكل تحديا كبيرا للميزانيات الوطنية التي تنوء فعلا بالحمل الواقع عليها. وبينما تتطور الاستجابة المتعددة القطاعات من اللازم توفير التمويل الأكثر استدامة وقابلية للتنبؤ به.

والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا أنشئ بحماس والتزام كبيرين وكان مثار توقعات قوية جدا في البلدان النامية. ومن اللازم إبقاء وزيادة الحماس والالتزام اللذين نشآ قبل خمس سنوات وتعزيز سجل المتابعة المشجع للصندوق حتى الآن. وهكذا أناشد المجتمع الدولي زيادة دعمه السياسي والمالي للصندوق العالمي لقيادة مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وبينما نواصل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسعي لتحسين فعالية هذه المكافحة تنشأ تحديات جديدة. ومما تشمله هذه الافتقار الخطير إلى الموارد البشرية المدربة، والمعدات والبنية الأساسية الصحية في قطاع الصحة؛ والإبقاء على خطط الرعاية والعلاج؛ والدعم لتلبية الحاجات المتزايدة للدعم التغذوي لمرضى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذين يتناولون العقاقير المضادة للفيروسات الرجعية؛ والدعم المستدام للعدد المتزايد من الأيتام؛ ونشوء المقاومة لبعض العقاقير اللازمة لفيروس نقص المناعة البشرية والملاريا؛ وأخيرا، تزايد حالات الإصابة بالسل والابتكارات غير الوافية في علاجها.

وفي الختام، نحث على بذل جهود متزايدة ومتضافرة ومنسقة للكفاح ضد هذه الجائحة. إننا نعرف ماذا ينبغي لنا أن نفعل، ونعرف كيف نفعله، ونعلم أنه بالمستطاع. ودعونا نوفر، بصفتنا قادة مجتمعين هنا اليوم، القيادة والإرادة السياسية اللازمتين. ودعونا نفي بالتزاماتنا. فهذا شيء يمكن عمله. ودعونا نضطلع بدورنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان من معالي السيد بيرتي أهيرن تاويسيتش (رئيس وزراء) أيرلندا.

السيد أهيرن (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): عندما وقفت أمام هذه المنصة منذ خمس سنوات، أعلنت عن التزام الحكومة الأيرلندية بإنفاق ٣٠ مليون يورو سنويا على الكفاح ضد الإيدز. ولقد وفت أيرلندا بما أعلنت عنه من التزامات وزادت على ذلك. ولقد أنفقنا، عن طريق برنامجنا الوطني للمساعدة الإنمائية المسمى ''المعونة الأيرلندية'' ما يزيد على ٢٥٠ مليون يورو في السنوات الخمس الماضية.

وأتعهد، بدءا من هذا العام فصاعدا، بزيادة إنفاقنا على الكفاح ضد فيروس نقص المناعة البشرية وغيره من الأمراض المعدية كي يصل على الأقل إلى ١٠٠ مليون يورو سنويا.

وفي السنوات الخمس الماضية، أصيب ما يزيد على ٣٠ مليونا من الرجال والنساء والأطفال بفيروس نقص المناعة البشرية، ومات ما يزيد على ٣ ملايين؛ وتيتم ما يزيد على ١٥ مليونا من الأطفال نتيجة للإيدز. وهذه إحصاءات تثير الجزع. ويكمن وراءها واقع قاتم من الألم والمعاناة والإملاق. وما هو لازم الآن هو قيادة عالمية لا تتزعزع والتزام بزيادة الجهود حتى يصبح الإيدز من ذكريات الماضي.

وأعلن عن التزام الحكومة الأيرلندية ببلوغ الغاية التي حددتها الأمم المتحدة والمتمثلة في إنفاق ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي على المساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٢.

وتتيح لنا هذه الزيادة الرئيسية لبرنامج المعونة الأيرلندي الفرصة لكي نكون في صدارة الكفاح ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في السنوات القادمة. وعلى امتداد السنوات المقبلة، وكجزء من التزامنا العام، سنضاعف تمويلنا لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (يونيدز)، كي يصل إلى ٦ ملايين يورو سنويا؛ وسنزيد تمويلنا للصندوق العالمي للكفاح ضد الإيدز، والدرن، والملاريا، إلى ٢٠ مليون يورو هذا العام؛ وسنواصل الاستثمار في التكنولوجيات الجديدة التي يمكن أن تمنع الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية؛ وسننفق مبلغا إضافيا قدره ٣٠ مليون يورو سنويا على الكفاح ضد فيروس نقص المناعة البشرية في البلدان المشاركة لنا؛ وسنولي الأولوية للنساء في برامجنا؛ وسننفق ما يصل إلى ٢٠ في المائة من الموارد التي زدناها لأغراض الكفاح ضد فيروس نقص المناعة البشرية وغيره من الأمراض المتعلقة بالفقر على التدخلات التي تفيد الأطفال.

وتكتسي القيادة التي توفرها الأمم المتحدة أهمية حاسمة فيما يتعلق بالتحدي العالمي المتمثل في فيروس نقص المناعة البشرية. ويرجع التقدم العالمي الذي أحرزناه إلى حد كبير إلى الالتزام والقيادة الثابتين اللذين يوفرهما الأمين العام.

ويجب أن تواصل الأمم المتحدة تصدر جهودنا الرامية إلى كفالة إنفاق الموارد على نحو فعال. ويعني هذا وضع حد لازدواج الجهود، وتعزيز التنسيق على أرض الواقع، ووضع نظام جدير بالثقة للرصد والتقييم، والتركيز التام من جانب الجميع على تحقيق نتائج معينة. والكفاح ضد الإيدز هو اختبار للإصلاح العملي للأمم المتحدة.

والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية لا تحترم أي حدود. فالاتحاد الأوروبي والبلدان المجاورة له يواجهون أسرع معدلات للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. ولقد استثمرنا في توسيع نطاق الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية كي تستجيب لمستويات الإصابة المتزايدة في أيرلندا.

وعلينا أن نتخذ الإجراءات اللازمة الآن. وأطلب إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الوفاء بالالتزامات الطموحة التي تم الإعلان عنها في دبلن في عام ٢٠٠٤، وإبداء القيادة من أجل مكافحة هذا الوباء المتزايد الانتشار.

والوقاية هي لب استراتيجيتنا المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية. ويجب أن تتمثل أعلى أولوية منفردة لنا في وقف الإصابات الجديدة. وبالنظر إلى أن الإصابات الجديدة في العام الماضي بلغت عددا مذهلا قدره ٥ ملايين، يتعين علينا أن ننفق ما هو أكثر، وأن نبني القدرات، وأن نعبئ الإرادة السياسية للوصول إلى أكثر الناس تعرضا للخطر وأشدهم ضعفا.

وتشعر أيرلندا ببالغ القلق إزاء زيادة انتشار هذا الداء فيما بين النساء. فحالات إصابة الإناث بفيروس نقص المناعة البشرية آخذة في التزايد في آسيا، وأوروبا الشرقية، وأمريكا اللاتينية. وعلاوة على ذلك فإن احتمال إصابة الإناث البالغات من العمر ١٥-١٩ سنة في كل أنحاء أفريقيا إلى جنوب الصحراء يبلغ أربعة إلى ستة أمثاله فيما بين نظرائهن من الذكور. وثبت أن وجود مزيج من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعدم المساواة على أساس الجنس شيء مهلك للنساء والفتيات. ونحن ملتزمون بمعالجة أوجه الضعف الخاصة بالنساء، ولا سيما في البلدان الفقيرة.

والتقدم في إمكانية الحصول على العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية واضح جلي. وانخفض سعر الأدوية المنقذة للحياة انخفاضا شديدا منذ أن التقينا هنا في عام ٢٠٠١. ويسرت التكلفة المخفضة حدوث زيادة كبيرة في عدد من يحصلون على العلاج، غير أنه لا يزال واحد فقط من كل خمسة ممن يحتاجون إلى العلاج يحصل عليه. ونحتاج على نحو عاجل إلى ما يكفي من العاملين المؤهلين واللوازم الصحية لعلاج الإصابات ذات الصلة، مثل الدرن.

ونعمل الآن عن كثب مع مبادرة مؤسسة كلينتون المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في هذا المجال، وسنزيد في السنوات القادمة ما نقدمه لها من دعم.

والأطفال هم الوجه المهمل الصامت للإيدز. وثمة أعداد متزايدة من الأطفال الذين يصلون الآن إلى ما يقرب من ١٥ مليونا يفقدون آباءهم، والأوصياء عليهم، وأقاربهم بسبب الإيدز وستنفق أيرلندا مبالغ أكبر على الأطفال. وسنعمل في المقام الأول مع اليونيسيف، وسنخصص ما يصل إلى ٢٠ في المائة من الموارد الإضافية المحددة لفيروس نقص المناعة البشرية وغيره من الأمراض المعدية بغية دعم الضعفاء من الأطفال. وسنعمل من أجل إبقاء الأمهات على قيد الحياة؛ ودعم العائلات؛ وتغذية الأطفال وإلحاقهم بالمدارس؛ وتوفير العلاج للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية.

وإذا أردنا أن ننجح في عكس اتجاه هذا الوباء، يجب علينا أيضا أن نعالج مسألتي الوصم والتمييز المرتبطتين به. ويتعين على القادة السياسيين أن يعملوا لجعل مجتمعاتنا أكثر انفتاحا ورعاية وشمولية، وغير ميالة إلى الحكم على الآخرين.

ونحن في أيرلندا نعتزم أن نفعل ما هو أكثر لعلاج هذه المسألة. وسنقوم، كخطوة أولى، بحملة وطنية لمكافحة أعمال الوصم والتمييز ضد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في أيرلندا، بدءا من يوم الإيدز العالمي في ١ كانون الأول/ديسمبر من هذا العام.

وما برح المجتمع المدني عنصرا أساسيا في رد أيرلندا على فيروس نقص المناعة البشرية، داخل بلدنا وفي البلدان التي نقدم لها الدعم. ولقد أثبتت منظمات المجتمع المدني أنها قادرة على الوصول إلى المجموعات المهمشة؛ والتكلم دفاعا عن الضحايا؛ وتشكيل الشراكات، والقيام بالأعمال الميدانية. وتجدر الإشادة بأعمال المنظمات غير الحكومية والبعثات التبشيرية، وبخاصة جهودها في رعاية المرضى والضعفاء من الأطفال. وأرحب باشتراك هذه المنظمات في هذا الاجتماع.

وما زالت حكومتي ملتزمة تمام الالتزام بأن تكون في صدارة الرد العالمي على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وستواصل أيرلندا الاضطلاع بجدية بمسؤولياتها، والإعراب عن تضامنها مع أشد الناس فقرا في أكثر البلدان فقرا، الذين يتحملون وطأة هذا المرض. وما فتئ الكفاح ضد الإيدز واحدا من أكبر تحديات جيلنا. وسيحكم علينا بمدى سخاء ردنا وقوة قيادتنا.

لقد فقدنا حتى الآن وبلا مبرر أكثر مما ينبغي من الأرواح. ويجب ألا نخذل الملايين الذين يتطلعون إلينا طلبا للمساعدة، بروح من الإنسانية المشتركة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان من معالي الأونورابل السيد ديتريل دوغلاس، رئيس وزراء سانت كيتس ونيفس.

السيد دوغلاس (سانت كيتس ونيفس) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم في هذا الاجتماع ليس باسم حكومة وشعب سانت كيتس ونيفس فحسب وإنما أيضا باسم الجماعة الكاريبية وشراكة البلدان الكاريبية للكفاح ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (بانكاب). وبانكاب هي الشبكة الإقليمية التي تضم الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والوكالات الدولية والإقليمية، والأعمال التجارية، والهيئات العمالية، والمجتمع المدني، وممثلي الأشخاص الذين يعيشون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز عبر البلدان الكاريبية الناطقة بالانكليزية، والإسبانية، والهولندية، والفرنسية.

وإنني أتكلم في هذا الاجتماع صباح اليوم بمزيج من الإحساس بالفخر والتواضع. أما الإحساس بالفخر فينبع من أننا أنشأنا، في الجزء الذي ننتمي إليه من العالم، آلية للتنسيق تقوم على أساس شراكة واسعة تضم كل العوامل الفاعلة في ميدان فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأشعر أيضا بالفخر لأن الدافع على هذه الشراكة انطلق من قرار اتخذه رؤساء الحكومات مباشرة عقب الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعقودة عام ٢٠٠١ والمعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ولأن تلك الشراكة تمثل النهج السليم لعلاج مشكلة الإيدز المتعددة الوجوه. وأنا فخور أيضا بما أنجزناه حتى الآن. وبدافع من الدليل على جسامة هذه المشكلة في منطقتنا، أنشأنا في بلدان عديدة برامج كان لها حتى الآن نجاح ثابت: أولا، النجاح في توفير العلاج للعديد من المحتاجين إليه؛ وثانيا، النجاح في تخفيض معدل الوفيات؛ وثالثا، النجاح في تخفيض معدل نقل هذا المرض القاتل من الأم إلى الطفل.

وفي الوقت نفسه، أشعر بالتواضع أمام جسامة المهمة التي نحن بصددها إذا أردنا أن نعود إلى هذا المحفل في عام ٢٠١٠ ونعلن بثقة أنه ليس هناك رجل، ولا امرأة، ولا طفل يحرم من إمكانية الحصول على خدمات الوقاية، والعلاج، والرعاية، والدعم لأن هذا هو فهمنا لإتاحة الإمكانية للجميع. وتحقيقا لذلك، قررنا أنه لا بد لنا أولا من أن نضع مؤشرات إقليمية ووطنية دقيقة لتقرير ما إذا كنا قد بلغنا ذلك الهدف. ولن نتردد في الاعتراف بالفشل إذا ما قصرنا في بعض المجالات، وأنا واثق تمام الثقة في أننا لن نفشل.

وعلى الرغم من تفاؤلي بتحقيق الإمكانية للجميع، علي أن أكون صريحا بشأن بعض العقبات التي قد تعوق مسعانا وبرامجنا. فهناك الكثير جدا من الاحتياجات. فهناك الحاجة إلى التمويل المستدام. وهناك الحاجة إلى زيادة القدرة على توفير الموارد البشرية، في ضوء ارتفاع معدلات هجرة اليد العاملة الماهرة من منطقتنا إلى العالم المتقدم. وهناك أيضا حاجة إلى تعبئة الموارد التقنية والمالية التي تسمح بزيادة التأكيد على الوقاية، والحاجة إلى تعزيز لا نظمنا الصحية فحسب وإنما أيضا نظمنا التعليمية وغيرها من النظم الاجتماعية اللازمة لاتباع نهج شامل ومتكامل.

ويجب، من أجل تحقيق هذا، أن نشجع شركاءنا الدوليين على مواءمة البرامج والتنسيق بينها وتبسيط متطلبات التمويل. ويجب، في ذلك الشأن التصدي لمعايير الأهلية المستعصية التي تفرضها الوكالات المتعددة الأطراف والثنائية والتي تجعل البلدان المتوسطة الدخل مثل بلدي وغيره من البلدان الكاريبية غير مؤهلة للحصول على منح مباشرة.

وفي الوقت ذاته، يسر منطقة الكاريبي القرارات المتخذة في توافق آراء مونتريه ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي وضعت مقاييس ومعايير للتنسيق والمواءمة. ونؤيد بلا تردد مبادئ ''الأولويات الثلاث'' التي أوردها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (يونيدز)، وتوصيات فريق العمل العالمي المعني بتحسين التنسيق المتعلق بالإيدز فيما بين المؤسسات المتعددة الأطراف والمانحين الدوليين. ونؤيد أيضا إعلان روما بشأن المواءمة، وتعهد قادة مجموعة الثمانية بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى حوالي ٥٠ بليون دولار سنويا بحلول عام ٢٠١٠.

ويسعدنا أنه تم تغطية هذه المبادرات العالمية في مشروع الإعلان السياسي، لأنها تتفق والطريقة التي نفهم بها في منطقة الكاريبي دور شركائنا الإنمائيين.

والآن، وقد حفزتنا الالتزامات الواردة في مشروع إعلاننا السياسي، ما هي أهدافنا؟ ما هي أهداف الشعوب في منطقة الكاريبي فيما يتصل بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؟ فبحلول عام ٢٠١٠، نكون قد جنينا ثمار وجود شراكة دولية متوائمة. وبحلول عام ٢٠١٠، ستشكل نظمنا الصحية والاجتماعية الأساس لشبكة محسنة ومتكاملة لخدمات الوقاية، والتشخيص، والعلاج، والرعاية، والدعم. وبحلول عام ٢٠١٠، نأمل أن يكون كل بلد في منطقة الكاريبي قد سن تشريعات داعمة ووضع أطرا سياسية لحماية الضعفاء من السكان، وخاصة الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال، والعاملين في ميدان الجنس التجاري، والسجناء. ولكننا نؤكد أيضا على الاحتياجات الخاصة للمعوقين والأطفال لأنهم أيضا شديدو الضعف. وبحلول عام ٢٠١٠، نعتزم أن نبرهن للعالم أنه تتوفر لكل رجل، وامرأة، وطفل في منطقة الكاريبي إمكانية الحصول على خدمات المعلومات والمعارف والدعم ذات الصلة، التي يمكن بفضلها اتخاذ إجراءات وقائية، بما في ذلك معرفة وضع الشخص من حيث الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وبحلول عام ٢٠١٠، سنكون قد نسقنا نظمنا للرعاية والعلاج والدعم. وبحلول عام ٢٠١٠، ستكون منطقة الكاريبي قد حدت بشدة من انتشار هذا المرض، عن طريق إتاحة إمكانية مكافحته للجميع.

تلك هي أهدافنا. وفي هذا الموسم لكأس العالم لكرة القدم سيفهمني الجميع عندما أقول '' يجب علينا أن نحرز أهدافا''. لأننا إذا أردنا أن نكسب، يجب علينا أن نحرز أهدافا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيد ماكي صال، رئيس وزراء جمهورية السنغال.

السيد صال (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أود أن أستهل بياني بأن أنقل للجمعية العامة التحيات الحارة لفخامة رئيس جمهورية السنغال، السيد عبد الله واد.

وتشكر السنغال الأمين العام لما يوفره من دعوة وقيادة في التعبئة الدولية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ونشكر أيضا الرئيس دينيس ساسو نغيسو للإسهام الهام المقدم من الاتحاد الأفريقي في هذا الاجتماع.

ويتيح لنا تقرير الأمين العام (A/60/736) فرصة كيما نعرب عن امتناننا للتعبئة الدولية المعززة التي أدت إلى تدفقات مالية هامة وإلى أعلى التزام من الدول. إلا أنني أود أن أؤكد أنه على الرغم من تلك التعبئة فإن الموارد المالية والتقنية، فضلا عن الجهود المبذولة، ليست كافية لتوفير رد قادر على أن يخفض على نحو هام معدل الإصابات الجديدة، وقادر بصفة خاصة على توفير إمكانية حصول الجميع على العلاج من الفيروس.

ويجب النظر إلى هذا الاجتماع الرفيع المستوى على أنه مرحلة حاسمة الأهمية في التعبئة للكفاح ضد فيروس نقص

المناعة البشرية/الإيدز، بمعنى أن أفريقيا تمر بحالة طوارئ صحية. والواقع أن أفريقيا التي يوجد فيها ١٤ في المائة من سكان العالم، يحدث فيها ٨٠ في المائة من حالات الوفاة المرتبطة بالأمراض الطفيلية والجرثومية والفيروسية، ولا يوجد بها سوى ٣ في المائة من العاملين في الحقل الصحي. وإذا لم نصل إلى حل لمشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التي اكتست ببعد عالمي، سيصبح تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مجرد سراب.

وبعد ٢٥ سنة من الكفاح ضد فيروس نقص المناعة البشرية، اضطررنا الآن إلى الاعتراف بأننا لم نتمكن بعد من عكس اتجاه تطور هذا الوباء والحد من أثره. ولهذا علينا أن نتصدى لثلاثة تحديات رئيسية: التحدي المتمثل في الوقاية، والتحدي المتمثل في توفير إمكانية حصول الجميع على العلاج، وأخيرا التحدي المتمثل في توفير الموارد البشرية، والذي يجب تنسيقه مع التحديين الأولين. ويجب تعزيز جهود الوقاية من أجل مواجهة الانتشار السريع لفيروس نقص المناعة البشرية.

كما أن عدم توفر المعلومات للمراهقين والشباب مسألة تثير القلق. ويجب زيادة الجهود الرامية إلى توعية الأطفال، والمراهقين، الشباب واستدامتها، لمنع خطر حدوث إصابات جديدة.

ويجب الاضطلاع بمزيد من التدخلات الفعالة المحددة الهدف فيما بين مجموعات النساء والضعفاء والمهمشين. ويجب أيضا أن نلتزم بإتاحة إمكانية العلاج المستدام ضد الفيروس، فضلا عن الجيلين الثاني والثالث من الأدوية ورضعات الأطفال لمن يحتاجونها.

ويجب أن تقتدي البلدان النامية بالبرازيل وتايلند والسنغال، التي تدعم العلاج بالعقاقير المضادة من مواردها الخاصة. ففي السنغال، يوفر العلاج بالعقاقير المضادة مجانا بنسبة ٧٠ في المائة، بتمويل من الدولة.

وفي نفس الوقت، لا بد لنا من تمويل البحوث على اللقاحات الوقائية ومبيدات الميكروبات التي تعزز الوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية لدى النساء. ويجب أن نتعهد أيضا بضمان تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به، بما يحقق تطلعاتنا وخرائط الطريق الوطنية لتكثيف الوصول الشامل.

وعلينا أن نتعهد بتطوير شراكة مستدامة بين كل الأطراف الفاعلة في القطاعين الخاص والعام من المجتمع المدني والاتحادات التي تضم المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. وفي هذا السياق، يجب أن نعزز القيادة على أعلى مستويات الدولة، والمجموعات الدينية والمجتمعات المحلية والمرضى المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

لقد آن الأوان لكي يغير العالم من توجهاته إزاء ذلك الوباء. والسنغال تؤيد بقوة البيان الأفريقي الصادر في أبوجا، والذي يبين الموقف الأفريقي المشترك بهذا الشأن.

أخيرا، اسمحوا لي أن أُذَكِّر بما قاله الرئيس عبد الله واد في دورة حزيران/يونيه ٢٠٠١، وكلماته ما زالت معبرة عن الحالة، مع الأسف.

> ”فلنتكاتف لكي نتجاوز المجاملات الدبلوماسية، ويعقب هذه الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين للجمعية العامة مباشرة اتخاذ إجراء محدد وحاسم لصون الأجيال الحاضرة والمستقبلة. فقد حان وقت العمل. وغدا سيكون الأوان قد فات“. (A/S-26/PV.1، الصفحة ١٥)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه دولة الرايت أونرابل باكاليثا بيشول موسيسيلي، رئيس وزراء مملكة ليسوتو.

السيد موسيسيلي (ليسوتو) (تكلم بالانكليزية): إن هذا الاجتماع الرفيع المستوى يتيح لنا فرصة فريدة لكي نقيِّم التقدم المحرز في تنفيذ الالتزام فائق الأهمية إزاء مرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي قطعناه على أنفسنا قبل خمس سنوات، ولكي نؤكد من جديد على التزاماتنا السابقة إزاء ذلك الوباء على الصعد الوطنية والإقليمية والقارية والعالمية.

وتدليلا على التزام قيادتنا بدحر هذا الوباء، فقد أعلن رئيس الدولة، صاحب الجلالة الملك ليتسي الثالث، أن مرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز كارثة وطنية. وأعقب ذلك إطلاق حملة ''اعرف مركزك'' في عام ٢٠٠٤، وتخللها إجراء فحوصات علنية لرئيس الحكومة والشخصيات العامة الرئيسية الأخرى. ولدى تدشين تلك الحملة، تشجعت شخصيا وقويت عزيمتي بوجود رئيس الكنيسة الكاثوليكية في ليسوتو، غبطة الأسقف برنارد موهلاليسي، ورئيسة أسرة الأمم المتحدة في ليسوتو آنذاك، السيدة سكولستيكا كيماريو. وكلاهما خضع معي للفحص الخاص بفيروس نقص المناعة البشرية في ذلك اليوم. وفي حقيقة الأمر، طلبت من الأسقف أن يخضع للفحص قبلي، إذ كنت أخشى من النتيجة. فحتى إن كنت رئيسا للوزراء، فأنا لست إلا بشرا.

وعلاوة على ذلك، أطلق جلالته الخطة التنفيذية الوطنية لحملة ''اعرف مركزك'' خلال إحياء اليوم العالمي للإيدز في العام المنصرم. وتعد هذه الحملة بوابة الوصول الشامل إلى خدمات الوقاية والعلاج والرعاية والدعم.

وقد أحرزنا تقدما أيضا في معالجة مسائل حقوق الإنسان والوصم والتمييز ذات الأهمية الأساسية لأي استجابة فعالة. وأحد المعالم الهامة بدأ بإنشاء شبكة ليسوتو للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في أيار/مايو من العام الماضي، على أساس مبدأ المشاركة الأكبر من جانب من يعيشون بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في مكافحة الجائحة. والبيئة الداعمة لسياستنا الوطنية إزاء فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، التي ستستكمل حلقاتها بقانون مقترح بهذا الشأن، ستضمن معالجة مسألة الوصم والتمييز بشكل قاطع وإلى الأبد.

لقد عبأنا مواردنا المحدودة وكرسناها في معركتنا لدحر هذه الجائحة. والتحدي الرئيسي الذي يواجهنا يتمثل في توفير الموارد البشرية والمادية والمالية الكافية التي تتلاءم مع حجم المشكلة ومستوى الجهد المطلوب لمواجهة خطر فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. وجهودنا في بناء القدرات والحفز والإبقاء على الكفاءات المتخصصة في مجال الصحة قوضها النزوح بأعداد كبيرة إلى العالم المتقدم النمو تطلعا إلى حياة أفضل. والتعويض من صناديقنا الهزيلة الموارد ليس كافيا لتخفيف نزيف العقول. ويتعين على من استفادوا في العالم المتقدم النمو من نزيف العقول هذا أن يساعدونا للإبقاء على كفاءاتنا الصحية وتوفير الحوافز لها عوضا عن استمرار هذا الاستنزاف غير الأخلاقي لكفاءاتنا.

وإذ نثني على الصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا، وغيره من الشركاء الإنمائيين الدوليين والوكالات التمويلية، على ما تعهدوا به من تمويل لمساعدتنا في محنتنا، إلا أننا ندعو إلى إنشاء ''سلة التمويل'' إلى جانب الإعفاء من الدين، بغية توفير الموارد الضرورية لمكافحة الوباء. ويجب أن نحث أيضا – وبقوة – كل أصحاب المصلحة على كفالة وصول الأموال إلى المجموعات المستهدفة من اليتامى والمصابين والمتضررين ولفائدة تلك المجموعات، عوضا عن دفع مرتبات باهظة للمستشارين الأجانب.

أما بالنسبة لموضوع الإعفاء من الدين، وفي إطار تعبئة الموارد لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، فإنني أعتبره أمرا لا يغتفر، إن لم يكن خطيئة، أن مجموعة الثمانية وغيرها في تلك المجموعة لا ترى حتى الآن أن إلغاء ديون جميع أقل البلدان نموا أمر سليم ومعقول. فأفريقيا جنوب الصحراء يشار إليها باعتبارها بؤرة هذا الوباء، ولكننا لا نرى حتى الآن التزاما متناسبا في تلك المنطقة. ولقد آن الأوان لكي نُقرن القول بالفعل: فإما أن ننفذ ما قلناه أو فلنصمت. فلا يمكن أن نتكلم عن أي تنمية اقتصادية أو تكنولوجية ما لم يتم دحر وباء فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وإلى أن يتحقق ذلك.

وفي الختام، يسعدني ويطيب لي أن أثني ثناء مستحقا على الأمين العام كوفي عنان لإدماجه مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في عمل منظومة الأمم المتحدة. ونثني على قيادته في تصدر تعبئة الموارد من خلال الصندوق العالمي وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (البرنامج المشترك)، وعلى الحماس الشديد لدى مبعوثه الخاص، السفير ستيفن لويس، والجهود التي يبذلها، والسفير هولبروك، من التحالف العالمي للمؤسسات التجارية، والسيد بيتر بايو من برنامج الأمم المتحدة المشترك، والسيد فيشم من الصندوق العالمي، والقادة الآخرون في هذه الحرب، جديرون بالثناء الرفيع.

ونحن نأتي إلى هنا في أحيان كثيرة لنضع أهدافا سامية لأعضاء الأمم المتحدة، ولكننا لا نكمل المسيرة. وقد أشار لنا كوفي عنان إلى النجوم. فلعلنا لا نرى فقط إصبعه الذي يشير به، بل النجوم التي من ورائه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سوف تستمع الجمعية الآن إلى خطاب لمعالي السيد سوشاي كاروينراتاناكول، نائب رئيس وزراء تايلند.

السيد كاروينراتاناكول (تايلند) (تكلم بالانكليزية): أود قبل كل شيء أن أهنئ الأمم المتحدة على تنظيم هذا الاجتماع الحاسم للتباحث بشأن فيروس نقص المناعة البشرية (الفيروس) والإيدز. وباسم حكومة تايلند الملكية، أود أن أؤكد مجددا أولا وقبل كل شيء التزام تايلند القوي بالرد على التحديات التي يشكلها الإيدز، سواء كانت على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو العالمي.

وتايلند بلد من عدد متزايد من البلدان التي خفضت معدلات العدوى بالفيروس من خلال برامج الوقاية الفعالة. ونقدر أننا، حتى اليوم، قد منعنا بالفعل ما يزيد على ٦ ملايين من سكان تايلند من الإصابة بالفيروس، ولكن عملنا في التصدي للإصابة بالفيروس في تايلند أبعد ما يكون عن الانتهاء. وترزح تايلند تحت عبء الإصابات بالفيروس، حيث أصيب به على نحو تراكمي من أهلها ما يزيد على المليون. ومع أن نصف أولئك تقريبا قد توفوا، لا يزال أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ من سكان تايلند يرزحون تحت وطأة الفيروس.

ونتيجة لذلك، لا بد أن تناضل تايلند، كبلدان كثيرة غيرها ممثلة في هذه القاعة اليوم، وأن تفوز فوزا قاطعا في المعركة ضد الفيروس. وفي البداية، يجب أن نناضل لنكفل أن نتيح للفئات السكانية العالية التعرض للخطورة جميعا سبل الوصول إلى خدمات الوقاية. واستجابة للمبادرة التي تتصدرها الأمم المتحدة والبرنامج المشترك على نحو فعال لإتاحة سبل الوصول للجميع على الصعيد العالمي، أعلنت تايلند بفخر التزامها بخفض عدد الإصابات الجديدة بالفيروس بمقدار النصف بحلول العام ٢٠١٠. ونعتزم تجديد بذل جهودنا الوقائية بين الفئات المعرضة، بما فيها الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال، والمشتغلون بالجنس، ومدمنو المخدرات عن طريق الحقن، والشباب.

وفي الوقت ذاته، يجب أن نناضل لكي نضمن سبل للجميع سبل الحصول على العلاج لجميع الأفراد والطوائف. وقد اضطلعت حكومة تايلند الملكية بالفعل بدمج العلاج بمضادات الفيروسات الرجعية ضمن برامج تايلند الصحية الوطنية حتى تضمن لجميع أبناء تايلند سبل الحصول على الأدوية المضادة للفيروسات الرجعية. وسيحسن التوسع في الخدمات الاجتماعية التي توفرها الحكومات المحلية إمكانيات وصول ما لا يقل عن ٨٠ في المائة من الأفراد المتأثرين، بمن فيهم الأطفال واليتامى وكبار السن المعرضون للإصابة.

وستمثل التعبئة الفعالة لجميع قطاعات المجتمع التايلندي، ولشركائنا الدوليين، جزءا ضروريا من نجاح تلك الجهود الطموحة لكفالة التصدي الفعال والشامل للفيروس على الصعيدين الوطني والمحلي ودعامة من دعائمه. وسيظل لشركائنا في المجتمع المدني، الذين أسهموا إسهاما كبيرا في ما تحققه تايلند من أشكال النجاح على مدى السنوات الـ ٢٠ السابقة، دور هام يؤدونه، وذلك في شراكة وثيقة مع الشركاء المنفذين على صعيد الحكومات المركزية والإقليمية والمحلية. ومن الأعمدة الأخرى الضرورية لتلك الجهود توافر الموارد البشرية والمادية والمالية اللازمة لخوض هذه المعركة.

وتعتز تايلند بتضافرها مع كل الموجودين هنا اليوم في هذه القاعة لتجديد الالتزام التاريخي الذي قطعناه منذ خمس سنوات بالتصدي للإيدز. وستواصل تايلند بذل قصارى وسعها لكي نحمي شعبنا والعالم من الإصابة بالفيروس، ولكي نوفر العلاج والدعم اللازمين لجميع المصابين بالإيدز. و من منطلق الشراكة التي يمثلها هذا الاجتماع نلتزم بمواصلة دعمنا، بالتعاون مع شركائنا المحليين والدوليين على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، لتحقيق هدفنا المشترك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ستستمع الجمعية الآن إلى خطاب لمعلي السيدة إيشنغول بولدجوروفا، نائبة رئيس وزراء قيرغيزستان.

السيدة بولدجوروفا (قيرغيزستان) (تكلمت بالروسية): إن جمهورية قيرغيزستان، بوصفها طرفا في الاتفاقات الدولية، تمتثل لالتزاماتها وفقا للاتفاقات الدولية والاتفاقيات التي صدقت عليها، بما فيها إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (إعلان الالتزام).

ومن المؤسف أن الصعوبات الاقتصادية التي تعاني منها جمهورية قيرغيزستان تضع جزءا كبيرا من السكان في ظروف عصيبة. والعمال المهاجرون يرحلون إلى بلدان بها انتشار أعلى للإيدز. ومن دواعي الأسف أن استعمال المخدرات والأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي في ازدياد، ويؤدي عدم توافر التمويل للمنظمات الصحية إلى خطر انتشار الأمراض المعدية من خلال عمليات نقل الدم وغيرها من الإجراءات الطبية.ومن المؤسف أن العدد الإجمالي للحالات المسجلة للإصابة بالإيدز وفيروس نقص المناعة البشرية بين سكان الجمهورية قد ازداد ٥٠ ضعفا؛ وفي أشد المناطق إصابة، وهي مقاطعة أوش، ازداد هذا العدد ٢٠٠ ضعفا بين عامي ١٩٨٧ و٢٠٠٠.

وتعكف الدولة على اتخاذ التدابير الوقائية لمكافحة هذا الوباء. وتنفذ سياسة الدولة في مجال الإيدز على أساس نهج متعدد القطاعات يشمل مشاركة الحكومة والمجتمع المدني والمصابين بالإيدز وجميع المنظمات المهتمة والشركاء ضمن إطار البرامج الحكومية.

وقد اعتُمد في عام ٢٠٠٥ قانون جديد، يكمل القانون المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومعروض على البرلمان حاليا للتصديق مشروعات قوانين لجعل السياسات الدوائية أكثر إنسانية. ويجري إعداد

إجراءات تشريعية أخرى وممارسات خاصة بإنفاذ القوانين بهدف إزالة التجريم للقطاعات الضعيفة من السكان. ووفقا لمبادرة الأمم المتحدة أنشأنا مركزا في ديوان رئيس الوزراء لتنسيق الرصد في مجال الإيدز. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٥ وافقنا على إنشاء لجنة حكومية للتنسيق المتعدد القطاعات لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. وبدعم من المنظمات الدولية وضعنا برنامجا ترعاه الدولة ويشمل الفترة الممتدة من ٢٠٠٦-٢٠١٠ لمكافحة وباء الإيدز ولتناول نتائجه الاجتماعية - الاقتصادية. وسيكون البرنامج مستندا إلى القانون الوطني، واعتبارات حقوق الإنسان، والتغلب على الوصمة والتمييز وإنشاء شراكات وفقا للالتزامات الدولية.

بيد أن القيام بهذه الجهود، كما ذكرت هنا، سيكون بالغ الصعوبة دون توفر الموارد اللازمة. وتأمل قيادة جمهورية قيرغيزستان في أن الالتزام البرلماني والقيادة الحكومية، بالإضافة إلى جهود المنظمات غير الحكومية ودعم مجتمع المانحين والتجربة الدولية في مكافحة الإيدز، ستجعل من الممكن منع مزيد من انتشار الإيدز وجميع نتائجه الاجتماعية - الاقتصادية. وآمل في أن يشكل الإعلان الذي سيعتمد اليوم وثيقة هامة جدا في إيقاف انتشار الوباء الذي يهدد العالم اليوم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يلفيه السيد فام غيا خييم، نائب رئيس وزراء فييت نام.

السيد فام غيا خييم (فييت نام) (تكلم بالانكليزية): البشرية اليوم في مرحلة حاسمة في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. في السنوات الخمس الماضية استمر في الازدياد عدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، بخاصة في البلدان النامية. وبرامج الوقاية من هذا الفيروس لم تصل بعد الجماعات الأكثر ضعفا. إن أربعة من الأهداف العالمية الستة الواردة في إعلان الالتزام بشأن فيروس الإيدز لا يزال تحقيقها بعيدا، ولم يحرز تقدم يستحق الذكر في تطوير العقاقير واللقاحات. كل ذلك يجعل صورة مكافحتنا للوباء قاتمة كما هي في الواقع.

وتشمل العلامات المشجعة القلق المتزايد في صفوف قادة الدول حيال فيروس الإيدز، والزيادة في تمويل برامج فيروس نقص المناعة البشرية واستمرار التقدم في مجال العلاج. بيد أننا لسنا على أي شكل من الأشكال أقل قلقا حيال قدرتنا على صد الوباء في السنوات العشر القادمة. ولذلك يجب علينا جميعا أن نتحمل المسؤولية في اتخاذ تدابير أكثر جرأة وفعالية لتحقيق الأهداف الواردة في إعلان الالتزام سنة ٢٠٠١.

وما انفكت حكومة فييت نام مصممة على تنفيذ إعلان الالتزام بشان فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. في السنوات الخمس الماضية كان لدينا نجاح أولي في مكافحة الإيدز. واعتمدنا استراتيجية وطنية متعددة القطاعات. وأنشئت لجنة وطنية معنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من أجل جمع المنظمات والجماعات والمصابين بفيروس الإيدز في مكافحة الوباء. وفي السنوات الخمس الماضية تمت، بفضل هذه الجهود، السيطرة على الوباء فيما يتعلق بالفئات المعرضة للخطر الشديد. وبالإضافة إلى ذلك فإن انتشار فيروس الإيدز أظهر علامات التباطؤ في السنوات الثلاث الماضية. وهدفنا هو تقليل انتشار فيروس الإيدز إلى ما دون ٠,٣ في المائة بحلول ٢٠١٠.

ونجاحنا حتى اليوم ما كان يمكن تحقيقه دون الإرادة السياسية القوية، والمشاركة النشطة من جانب النظام السياسي برمته والمجتمع كله والمساعدة المقدمة من المجتمع الدولي، وخصوصا الأمم المتحدة.

وتبين التجربة خلال السنوات الخمس الماضية أنه يجب علينا، ابتغاء الوفاء بالتزاماتنا بموجب إعلان سنة ٢٠٠١، أن نواصل أولا وضع مكافحة فيروس الإيدز في صدارة جدول الأعمال الدولي. ينبغي إيلاء اهتمام خاص لمسألة الأطفال وفيروس الإيدز. وفي هذا الصدد نظمت فييت نام في آذار/مارس ٢٠٠٦ أول مشاورات في أي وقت مضى لمنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ بشأن الأطفال وفيروس الإيدز.

ثانيا، ينبغي تشجيع البلدان المتقدمة النمو على نقل التكنولوجيات إلى البلدان النامية ابتغاء الحد من معدل الإصابة بفيروس الإيدز، مما من شأنه أن يكون ذا فائدة للمجتمع الدولي كله.

ثالثا، ينبغي تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي بقصد منع انتشار فيروس الإيدز عبر الحدود ومكافحته. وفي هذا الصدد من الضروري جعل برامج التعاون جزءا من الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يلقيه السيد يوشيرو موري، رئيس وزراء اليابان السابق.

السيد موري (اليابان) (تكلم باليابانية؛ النص الانكليزي وفره الوفد): يشرفني أن تتاح لي هذه الفرصة للتكلم أمام الجمعية العامة.

أحلم بعالم خال من فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. وأعتقد أن هذا الحلم يتشاطره جميع قادة العالم المجتمعين هنا اليوم. في هذه اللحظة يكافح كثير من الناس في كل أرجاء العالم للتخلص من الإصابة بفيروس الإيدز، ويكرس كثير من الأطباء والممرضات والعاملين في مجالي الصحة والمعونة أنفسهم لإغاثة ضحايا فيروس الإيدز من المعاناة الجسدية والكرب العقلي. ومع كل شخص في قاعة الجمعية العامة أود أن أشيد إشادة نابعة من القلب بشجاعة المصابين بفيروس الإيدز وبتفاني الذين يدعمونهم.

وأشعر بالشرف بأن يكون في وسعي تشجيع التعاون الدولي بشأن المسائل المتعلقة بفيروس الإيدز. إن مؤتمر قمة كيوشو – أوكيناوا الذي عقد سنة ٢٠٠٠ والذي كنت رئيسا له، تناول، أول مرة في تاريخ مؤتمرات قمة مجموعة الثماني، مسألة الأمراض المعدية، بما في ذلك فيروس الإيدز، باعتبارها أحد المواضيع الرئيسية المدرجة في جدول أعماله. ووضع قادة مجموعة الثماني في الاجتماع أهدافا كثيرة ووافقوا على تقديم استجابة عالمية لآفة الأمراض المعدية.

لقد مكّن ذلك المجتمع الدولي من قطع شوط طويل في حملة مكافحته لفيروس الإيدز. وأذكّر في الواقع بحماس عميق بأن هدفا هاما من الأهداف الإنمائية للألفية هو مكافحة فيروس الإيدز. وتبع ذلك إعلانُ الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وإنشاء الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا.

وأدى الصندوق العالمي ووكالات أخرى دورا مركزيا في زيادة الوعي بالحاجة إلى مسعى واستراتيجية ذوي نطاق عالمي حقا لمكافحة فيروس الإيدز. وترجم ذلك إلى عدد من الإجراءات الملموسة. مما هو مسلّم به على نطاق واسع أن من الحيوي، حتى تكون هذه الإجراءات فعالة حقا، أن بتعاون جميع أصحاب المصلحة عبر الحدود الوطنية. ويشمل ذلك الحكومات وأيضا المصابين بفيروس الإيدز والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمؤسسات الخاصة وغيرها.

في عام ٢٠٠٤، أنشأ بعض من قادة القطاع الخاص في اليابان رابطة أصدقاء الصندوق العالمي في اليابان، الذي أعمل رئيساً له. وتهدف تلك الرابطة إلى تعزيز الدعم الوطني

للصندوق العالمي. وتشجع أيضا التعاون بين البلدان في شرق آسيا وتروّج له.

إن مشكلة الإيدز مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمسائل مثل الفقر، والتنمية، والسلام والاستقرار، والظلم الاجتماعي والحكم، التي تقتضي كلها اتباع نهج طويل الأجل. وأعتقد أن من الضروري تحقيق المزيد من فرص الحصول على الوقاية والعناية والدعم و، على وجه الخصوص، العلاج – الذي ينبغي أن يكون الحصول عليه شاملا بحلول عام ٢٠١٠. ويجب أن ننتصر في مكافحة الإيدز من خلال وضع أهداف متوسطة الأجل وتنفيذها واستعراضها بشكل دوري في الأمم المتحدة.

والحكومة اليابانية، كجزء من جهودها في هذا المجال، تعهدت في يونيه/حزيران الماضي بزيادة مساهماتها في الصندوق العالمي وستتبرع بنصف بليون دولار خلال السنوات المقبلة؛ ومنذ نشأة الصندوق أسهمنا بمبلغ ٤٨٠ مليون دولار. ولا يزال التزامنا تجاه الصندوق العالمي راسخا.

إن مكافحة الإيدز تجسيد لفكرة الأمن البشري، التي تشدد على أهمية حماية الأرواح البشرية والحفاظ على الكرامة الإنسانية.

في لعبة الرغبي – وهي رياضة أحبها – يتمثل شعار اللاعبين في عبارة ”الواحد للجميع، والجميع للواحد“ فلنبذل جُهْد فريق مشترك، بأن يعمل الواحد من أجل الجميع والجميع من أجل الواحد، حتى عندما نلتقي في السنة التالية نستطيع الاتفاق على أننا نجحنا في محاولات عديدة في مكافحة الإيدز.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر رئيس وزراء اليابان السابق على إدخاله موضوع الرغبي في الجمعية العامة. الجميع للواحد والواحد للجميع!

لقد استمعنا إلى آخر متكلم في الجزء الأول من الاجتماع الرفيع المستوى. وقبل الاستطراد، أود أن أستشير الأعضاء بشأن مسألة تنظيمية.

لعل الأعضاء يتذكرون أن الجمعية العامة قررت في جلستها الثالثة والثمانين، المعقودة في ٣٠ أيار/مايو، أن تتكلم السيدة كنساني مافاسا من برنامج حملة العمل من أجل العلاج في الاجتماع الرفيع المستوى بوصفها ممثلة للمجتمع المدني. وتلقينا طلبا باستبدال ممثلة المجتمع المدني بمتكلم آخر، هو القسيس كانون غيديون بياموغيشا، من شبكة العمل الأفريقية للقادة الدينيين المصابين والمتضررين شخصيا بالإيدز.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر قبول ذلك التغيير المقترح للمتكلم؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سنبدأ الآن القطاعين المتوازيين للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالإيدز حتى نكمل الاجتماع في الوقت المناسب لاعتماد الإعلان السياسي في أبكر وقت ممكن.

أود أن أذكّر الأعضاء بأنه بعد تعليق الجلسة مباشرة، سيُعقد القطاعان ألف وباء في القاعتين ٢ و ٣، على التوالي.

علقت الجلسة الساعة ١١/١٠ واستؤنفت الساعة ١١/٣٠ في قاعتي المؤتمرات ٢ و ٣ بجزأين متوازيين، وفقا لما قررته الجمعية في جلستها ٨٥ بتاريخ ١ حزيران/ يونيه ٢٠٠٦.

[ترأس الجزء ألف الرئيس إلياسون ومن ثم نائب الرئيس لويزاغا (باراغواي)، وترأس الجزء باء نائب الرئيس مايا أوو (ميانمار) ومن ثم نائب الرئيس كياو

تينت سو (ميانمار). وقد تم جمع الجزأين أدناه، وكل من ترأس الجلسة معرَّف باسم ”الرئيس“.]

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة أورسولا هوبنر، الوزيرة الاتحادية للحماية الاجتماعية والأمنية وحماية الأجيال والمستهلكين في النمسا، التي ستتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

السيدة هوبنر (النمسا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. ويؤيد هذا البيان البَلَدان المنضمان بلغاريا ورومانيا؛ والبلدان المرشحة للانضمام تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشحة المحتملة، البوسنة والهرسك وصربيا والجبل الأسود وألبانيا، وكذلك أوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

نظراً لضيق الوقت، أحيل أعضاء الجمعية العامة إلى النسخة المكتوبة من بيان الإتحاد الأوروبي الذي وُزّع في القاعة.

لقد أتاحت لنا المشاورات التي جرت خلال الأيام القليلة الماضية إلقاء نظرة عامة على المعالم البارزة التي حققناها في مكافحة الإيدز منذ اعتماد إعلان الالتزام قبل خمس سنوات. ولكن رغم التقدم المحرز، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. ولذلك أود أن أركز بياني الشفوي على الاحتياجات المستقبلية.

يدرك الاتحاد الأوروبي أن الالتزامات العالمية المتعلقة بالإيدز، التي اتفقت على تصعيد الجهود في سبيل إتاحة الحصول الشامل على الوقاية والعلاج بحلول عام ٢٠١٠، يجب أن تتوافق مع جعل الوقاية من الإيدز جزءاً من نهج شامل لكل القطاعات تجاه جميع الخدمات الصحية، على نحو ما حدده برنامج عمل المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية وبرنامج عمل بيجين. وتشمل هذه الخدمات تلك المتعلقة بالأمومة والصحة الإنجابية.

ويعني الأخذ المطلوب بهذا النهج الشامل لعدة قطاعات أيضا أن القطاعات من قبيل قطاع التعليم والنقل والدفاع يجب أن تشكل جزءا من الاستجابة. وبينما نرتفع بمستوى التصدي، من المهم أن نعزز إعلان الالتزام (القرار دإ-٢/٢٦، المرفق) الذي اتفقت عليه جميع الدول الأعضاء ووقعته هنا منذ خمسة أعوام. وسوف تدعمنا المؤشرات الموضوعة والدروس المستفادة في إحراز تقدم صوب الوفاء بالأهداف التي تم تحديدها.

وقد تحسنت إمكانيات الحصول على العلاج بمضادات الفيروسات الرجعية تحسنا ملحوظا على مدى العامين الماضيين. وتحققت سبل الوصول المستدام إلى العلاج بالنسبة لمن يحتاجون إليه في عدد كبير من البلدان. بيد أنه لا مجال للتقاعس. فبالرغم من التقدم المحرز في بعض الأماكن، يختلف الحال في البلدان التي هي في أمس الحاجة إليه. ولم تطرأ زيادة ملموسة في سبل الحصول على العلاج المضاد للفيروسات الرجعية لمدمني المخدرات الذين يلجؤون إلى الحقن ولا في الوقاية من انتقال العدوى من الأم إلى الطفل. ومع أن مبادرة ”٣ في ٥“ أدت دورا هاما في الارتفاع بمستوى التصدي، يلزم بذل جهود إضافية لبلوغ هذا الهدف. فالهدف المتمثل في احتواء الوباء، بل وعكس اتجاه تفشيه أبعد ما يكون عن التحقق، بالرغم من تجديد الجهود وزيادتها.

لذلك نوصي بالاستفادة على أكبر نطاق ممكن من أشكال المرونة المتوقعة في الاتفاق بشأن جوانب حقوق الملكية الثقافية المتصلة بالتجارة. ولا ينبغي تقييد تلك الجوانب المرنة باتفاقات التجارة الحرة وينبغي أن تقترن باتخاذ

تدابير لتجنب فرض ضرائب على العلاج المضاد للفيروسات الرجعية.

ومن الضروري تنفيذ برامج الحد من الأذى على نطاق واسع، بما فيها برامج تبادل الإبر، التي ثبتت فعاليتها. ويبرز الاتحاد الأوروبي أيضا أهمية إجراء البحوث على التكنولوجيات الوقائية الجديدة، وبصفة خاصة الأمصال ومبيدات الميكروبات.

ويدرك الاتحاد الأوروبي أن إمكانيات الفقراء محدودة في الحصول على التعليم والخدمات الصحية والطرق المستقرة لكسب الرزق، وأنهم لذلك كثيرا ما تفرض عليهم حالات تزيد من ضعفهم لدى التعرض للفيروس/الإيدز والعدوى. وكثيرا ما يشتد هذا الضعف سوءا في السياقات الإنسانية. لذلك يعتبر الاتحاد الأوروبي الفيروس/الإيدز تحديا شاملا يتعلق بجميع جوانب التنمية التي تتطلب استجابة عاجلة.

ولكي نتمكن من مكافحة الفيروس/الإيدز بطريقة فعالة، يجب أن نعالج المحددات الهيكلية التي تشكل أساسا لتفشي وباء فيروس نقص المناعة البشرية. ويتطلب ذلك اتخاذ إجراءات للحد من الفقر وجعل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها ومراقبتها، بما في ذلك المساواة بين الجنسين والقضاء على العنف القائم على نوع الجنس والوصم والتمييز، أساسا لجميع السياسات المتعلقة بالإيدز وتخطيط البرامج وتنفيذها.

وفي صوغ تلك الاستجابة، يجب أن يشترك أصحاب المصلحة، بما في ذلك الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أو المتضررين من جرائه، بشكل رئيسي في تشكيل السياسات وتطوير الخدمات التي تفي باحتياجاتهم، ويجب أن يشكلوا جزءا من عملية مساءلة الحكومات والمجتمع الدولي عن إحراز التقدم، على النحو المتفق عليه في مبدأ زيادة مشاركة الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، المتخذ مؤتمر قمة باريس لعام ١٩٩٤.

ولدى الاتحاد الأوروبي اعتقاد راسخ بأنه لكي تنجح جهود الوقاية من الفيروس ينبغي أن تكون شاملة وأن تبنى على الأدلة. ولكي تكون هذه الجهود فعالة، يجب أن تستخدم في نهاية المطاف جميع النهج الممكنة المعروف أنها تأتي بنتائج، بدلا من الاعتماد على تنفيذ واحد منها أو عدة نهج انتقائية.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن ترحيبه باستراتيجية الوقاية من الفيروس الواردة في ورقة المواقف السياسية التي اعتمدت بتوافق الآراء من قِبل مجلس تنسيق البرامج التابع لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (البرنامج المشترك). ويود الاتحاد الأوروبي كذلك أن يحث البرنامج المشترك والمنظمات المشتركة معه في الرعاية على أن تتبع ذلك ببرنامج عمل ملموس لتحقيق أهداف استراتيجية الوقاية.

ويلاحظ الاتحاد الأوروبي مع القلق أن الفيروس/الإيدز يكتسي بصفة متزايدة وجها شابا وأنثويا. ولا يمكن أن تكلل استراتيجيات الحد من الفيروس/الإيدز بالنجاح دون التصدي للاحتياجات المحددة للمرأة والفتاة، اللتين ما زالتا تنوءان بعبء هذا الوباء. ومن المهم بدرجة هائلة تمكين المرأة وضمان سبل وصولها للوقاية والعلاج والرعاية والدعم، فضلا عن إشراكها في عملية صنع القرار.

ومن المعروف أن الوصم المقترن بالفيروس/الإيدز وما ينجم عنه من التمييز الفعلي أو الذي يُخشى منه، هما أشق العوائق التي تحول دون فعالية الوقاية منه.

ويرحب الاتحاد الأوروبي ترحيبا شديد بالنهج المتكامل الذي يتخذه هذا الاجتماع، الأمر الذي يتيح للجهات الفاعلة الحكومية وممثلي المجتمع المدني تبادل الآراء

بصراحة. فذلك هو النهج الوحيد المجدي في التعامل بفعالية مع الفيروس/الإيدز. ويؤدي المجتمع المدني، ولا سيما الأشخاص المصابون بالفيروس والإيدز، دورا محوريا في الخط الأمامي من المواجهة، أي في صوغ السياسات وتنفيذها ورصدها وتقييمها، وتوفير الخدمات وإذكاء الوعي. ونرجو أن تكون هذه الروح المتسمة بالشمول والفعالية نموذجا يحتذى في الاجتماعات المقبلة.

ويرحب الاتحاد الأوروبي أيضا بالجهود التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وخاصة الدعم المقدم من البرنامج المشترك، لتوفير المساعدة التقنية على الصعيد المحلي، وهي أحد التدابير الأساسية اللازمة للنجاح في مكافحة الوباء.

ويسلم الاتحاد الأوروبي بالتقدم المحرز في الأعوام الأخيرة في إيجاد التمويل للتصدي للوباء، ولكن القلق يساوره بشأن الفجوة القائمة فيما يتعلق بالتمويل في الأعوام المقبلة. ويدرك الاتحاد الأوروبي الدور الهام الذي يؤديه الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا بوصفه الآلية المالية الرئيسية لمواجهة تلك الأمراض الثلاثة المعدية. وقد قدم الاتحاد الأوروبي ما تتجاوز نسبته ٥٠ في المائة من إجمالي المساهمات في الصندوق.

ويجب التصدي بشكل مباشر للعوامل التي تزيد من حدة هذا الوباء، وهي: الفقر والتفاوتات وأشكال الظلم الاجتماعي القائمة بين الجنسين. ويلزم أن نتغلب على الحواجز التي تقف في طريق الوصول الشامل وهي لا تزال موجودة على هيئة الوصم والتمييز وانعدام المساواة بين الجنسين وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان. وسوف يلزمنا أن نتصدى للعواقب البشرية والاجتماعية والصحية والاقتصادية المترتبة على الفيروس/الإيدز، من قبيل تعرض أجيال من الأطفال لليتم، وإضعاف تماسك النسيج الاجتماعي على الصعيد المحلي ونزع القدرات البشرية والمؤسسية. ويجب أن نضاعف جهودنا المبذولة على الصعيد العالمي والوطني. وسيتطلب الأمر من أجل الوفاء بأهدافنا المشتركة التزاما قياديا على جميع مستويات المجتمع وشراكة دولية أقوى بين الحكومات والمجتمع المدني وأوساط الأعمال التجارية والقطاع الخاص والأمم المتحدة.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يبرز أهمية استخدام الموارد المتاحة بأقصى قدر ممكن من الكفاءة، فالسلبية أعدى أعدائنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو الأونرابل ليسلي رامسامي، وزير الصحة بغيانا، الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة ريو. الآن أعطيه الكلمة.

السيد رامسامي (غيانا) (تكلم بالانكليزية): إن أعضاء مجموعة ريو، الذين أتشرف بالكلام بالنيابة عنهم، يرحبون بفرصة الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالإيدز لتجديد التزامهم بالكفاح العالمي ضد وباء الإيدز. ونحن ملتزمون تماما بالعمل على تحقيق الحصول الشامل على الوقاية والعلاج والعناية والدعم بحلول عام ٢٠١٠.

لقد أُحرز تقدم منذ سنة ٢٠٠١. ولوحظ إحراز تقدم في تمويل برامج الإيدز في بعض البلدان النامية. ويسهم إنشاء الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا إسهاما إيجابيا في الجهود العالمية. وقد زادت فرص الحصول على العقاقير المضادة للفيروسات، ويجري تسجيل نجاحات على نحو متزايد في مجال الوقاية.

ولكن ما هو واضح أن التقدم المحرز حتى الآن لم يكن كافيا لوقف مد المرض.

وكما يبين الأمين العام في تقريره، كان عدد حالات الإصابات الجديدة والوفيات من جراء الإيدز في عام ٢٠٠٥ أكبر منه في أي وقت مضى. وتتفق مجموعة ريو مع الاستنتاج الذي توصل إليه بأنه ما لم يشتد التصدي لفيروس

نقص المناعة/الإيدز ويصبح أكثر اتساما بالطابع الاستراتيجي وأفضل تنسيقا بدرجة ملموسة، فلن يحقق العالم الأهداف المحددة لعام ٢٠١٠ في إعلان الالتزام. وندعو لذلك إلى الارتقاء بالاستجابة العالمية بشكل عاجل إلى مستوى يتناسب مع التحدي الذي يشكله هذا البلاء.

وتبذل بلدان مجموعة ريو جهودا ملموسة لمكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بالرغم من إمكانياتها المحدودة في الحصول على الموارد الخارجية لهذا الغرض. بيد أن خبرة بلداننا بهذا الفيروس/الإيدز ليست واحدة. فقد طورت عدة بلدان قدرات ملحوظة في مكافحة الوباء، وبعضها ناجح في احتوائه، إن لم يكن في القضاء عليه. وما زال البعض يغالب معدلات انتشار تتجاوز ١ في المائة. ومع ذلك، فقد أُدرج عدد من بلداننا ضمن ١٨ بلداً حققت في نهاية عام ٢٠٠٥ أهداف مبادرة ''٣ في ٥''. ومن التجارب التي مررنا بها على أرض الواقع، تستخلص بلدان مجموعة ريو دروسا هامة في الحرب على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وكثير منها مشتركة في برامج نشطة للتعاون بين بلدان الجنوب، سواء داخل المنطقة أو خارجها.

وباسم مجموعة ريو، اسمحوا لي بتلخيص بعض الشواغل التي تراودنا في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

تساور بلدان مجموعة ريو شواغل بشأن ترتيبات التمويل لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وعلى سبيل المثال، بينما القصد من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا هو دعم جهود البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل في التعامل مع الوباء، يساورنا القلق من أن تظل أبوابه موصدة في وجه غالبية بلدان المنطقة. وتنادي بلدان مجموعة ريو بالتضامن، بدلا من الاستبعاد. ويساورنا القلق من أن معظم البلدان المتقدمة نموا لم تف بعد أكثر من ٣٥ عاما بالهدف المتمثل في تقديم نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي المستهدفة للمساعدة الإنمائية الرسمية.

ونؤيد مبادرة ''العناصر الثلاثة''، ولكن لدينا شواغل من أن الشركاء الدوليين لا يشجعون دائما الإشراف الوطني على مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بالعمل ضمن إطار وطني لمكافحته.

ولا يزال الفقر يشكل عائقا رئيسيا في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. والإعفاء من الديون ضروري لكثير من بلداننا إذا أردنا أن نحد من الفقر، ولكن هذه العملية ما زال يشوبها البطء كما تحول الشروط المسبقة دون إحراز تقدم سريع.

ومما يحول دون تمتع الجميع بإمكانيات الحصول على الوقاية والعلاج والرعاية والدعم عدم وجود سبل الحصول على العقاقير واللوازم الطبية وغيرها بأسعار منخفضة. ومع أن عقاقير الصف الأمامي قد أصبحت في المتناول، فإن عقاقير الصف الثاني، وكواشف المختبرات وغيرها من اللوازم لا تزال عالية التكلفة بدرجة غير معقولة. ونؤيد المبادرات الرامية إلى كفالة جودة المنتجات، ولكن هذه المبادرات يجب ألا تتخذ ذريعة لتقييد سبل الحصول على السلع منخفضة التكلفة ولفرض الحماية التجارية. وفي هذا الصدد، نثني على البلدان التي أدت دورا رائدا في تعزيز سبل الحصول على عقاقير مضادة للفيروسات الرجعية بتكلفة زهيدة. وتدعو مجموعة ريو إلى بذل جهود على مستوى العالم لإزالة الحواجز من قبيل سياسات تحديد الأسعار، وترتيبات التعريفة والسياسات التنظيمية التي تجعل جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة في واقع الأمر عديمة الجدوى. وتؤكد مجموعة ريو مجددا التزامها الراسخ بإعلان الدوحة

فيما يتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة وبالصحة العامة.

ويملك عدد من بلداننا، منهم بلدي غيانا، القدرة على إنتاج عقاقير جيدة النوعية لا تحمل علامة تجارية. وينبغي تعزيز هذه القدرات، وليس إحباطها. وكثير من بلداننا تعيقه الصعوبات التي تكتنف الموارد البشرية. فهجرة العاملين في المجال الصحي، بمن فيهم الممرضات، إلى البلدان المتقدمة النمو يعيق القيام باستجابات فعالة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الصعيد الوطني. ويلزم الآن الاضطلاع بجهد عالمي للتخفيف من هذا العائق. وبالمثل، يلزم تكثيف الجهود لتيسير نقل التكنولوجيا الضرورية ولدعم تطوير الهياكل الصحية لتعزيز التصدي للوباء على الصعيد الوطني.

ومع الاعتراف بتطور التكنولوجيات على مدى السنوات الـ ٢٥ الماضية، يساورنا القلق إزاء بطء التقدم المحرز في إعداد مصل ومبيد للميكروبات ونحث على تكثيف الجهود في هذا الصدد.

ولا تزال مجموعة ريو على التزامها الراسخ بالتحقيق الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، وترى ذلك عنصرا ضروريا في الاستجابة العالمية لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بما في ذلك في مجالات الوقاية والعلاج والرعاية والدعم.

ويساورنا القلق بشأن التأثير المتزايد للوباء على المرأة والفتاة والطفل. ونطالب بتعزيز الالتزام بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبالاحترام الكامل لحقوق المرأة والفتاة والطفل، وبحمايتهم من جميع أشكال العنف.

والتصدي للوصم والتمييز أمر أساسي في مكافحة هذا الوباء. غير أن بعض البلدان، بينما يعلن العالم التزامه بمكافحة الوصم والتمييز، يشترط لدخوله إجراء اختبار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مما يخل بالحق في حرية التنقل.

ولا تزال مجموعتنا تشعر بالقلق إزاء ارتفاع معدلات انتشار الفيروس في بعض الفئات المعرضة داخل مجتمعاتنا. ونعرب عن التزامنا بالتصدي لتلك الحالة، بما في ذلك عن طريق كفالة سبل الوصول الكامل إلى جميع الخدمات المتعلقة بهذا الوباء، وحماية حقوق أفراد تلك الفئات.

وإذا كان للعالم أن ينجح في المعركة مع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فهو بحاجة إلى الأخذ بنهج شامل تشترك فيه جميع الجهات صاحبة المصلحة ويعالج جميع أبعاد التحدي. وترى مجموعة ريو أن هذا النهج يكون قاصرا ما لم يتصد على نحو كامل للشاغل الذي ألمحت إليه.

وقد تفاوضت بلدان مجموعة ريو على الالتزام الذي سنتعهد به جميعا في وقت لاحق. ونحن نعلن تأييدنا له.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أطلب إلى الوفود باحترام أن تراعي مدة الدقائق الثلاث التي اتفقنا عليها سابقا.

أعطي الكلمة الآن لصاحب المعالي السيد هيلاري بِن، وزير الدولة لشؤون التنمية الدولية في المملكة المتحدة.

السيد بن (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تأييد المملكة المتحدة للبيان الذي استمعنا إليه منذ قليل من السيدة هوبنر باسم الاتحاد الأوروبي.

بعد أيام ثلاثة، سيكون قد مر ٢٥ عاماً كاملة منذ اكتشاف أولى حالات الإصابة بالإيدز. خمسة وعشرون عاماً انهمرت خلالها دموع الملايين أسفاً على ذويهم الذين راحوا ضحية هذا المرض الفظيع. خمسة وعشرون عاماً كان على كل بلد من بلداننا أن يواجه خلالها تلك الجائحة. خمسة

وعشرون عاماً قبل أن نصل إلى هذه اللحظة، حيث أصبحنا نعرف، أخيراً، ما ينبغي أن نفعل لدحر هذا المرض، وما علينا إلاّ أن نجد السبل والإرادة للعمل.

ومن الأسباب التي نجتمع من أجلها اليوم هنا اتفاق مجموعة الثمانية واجتماع القمة العالمي في السنة الماضية على ضرورة أن يجد العالم سبيلاً إلى الأمام: خطط للوقاية والعلاج والرعاية تقربنا قدر الإمكان من الوصول الشامل إلى العلاج لكل من يحتاج إليه بحلول عام ٢٠١٠. ومهمتنا اليوم أن نجد ذلك السبيل إلى الأمام لكي نمضي قدماً حتى يتحقق ذلك. إذاً، ماذا عسانا أن نفعل؟

أولاً، يتعين على البلدان التي تقف على الخطوط الأمامية في الكفاح ضد الإيدز أن تحدد كيف تعتزم دحره. إننا نحتاج إلى خطط بأي ثمن لمكافحة الإيدز – تكون متصلة بخطط عشرية للرعاية الصحية – لبناء العيادات والمستشفيات، وإلغاء الرسوم التي تمنع المحتاجين من السعي إلى طلب المساعدة، وتوظيف الأطباء وأطقم التمريض، وإجراء الفحوصات، وشراء العقاقير المضادة وتوفير العلاج. ولن يكون الوصول الشامل ممكناً ما لم يتوفر قدر معقول من الرعاية الصحية للجميع في كل مجتمع وقرية وبلدة ومدينة.

ثانياً، لا يمكن أن تكون هناك خطط مكلفة يعول عليها من دون تمويل. ويسعدني أيما سعادة لأن مشروع الإعلان المعروض علينا اليوم قد تضمن ذلك. وكلنا نتحمل مسؤولية تأمين الأموال اللازمة. ولا بد للمجتمع الدولي أن يدعم خطط مكافحة الإيدز هذه بتمويل طويل الأجل ويمكن التنبؤ به للصحة والتعليم. ولذلك، فإن زيادة المساعدة أمر مهم. وتغذية موارد الصندوق العالمي أمر بالغ الأهمية أيضاً. ولهذا السبب، تضطلع المملكة المتحدة بدورها بوصفها ثاني أكبر المانحين بشأن الإيدز في العالم.

ثالثاً، ينبغي أن يكون لخطط مكافحة الإيدز هذه أهداف محددة بحيث يمكننا قياس ما تحقق من تقدم في كل بلد من البلدان. وهنا، نحتاج إلى أن يكون لدينا أهداف مؤقتة لسنة ٢٠٠٨ في مشروع الإعلان المعروض علينا اليوم، كيما يمكننا قياس ما حققناه، وما ينبغي لنا تحقيقه لبلوغ هدفنا بحلول عام ٢٠١٠. لقد أدرجنا تلك الأهداف في مشروع الإعلان.

رابعاً، نحتاج إلى إدراك أن معالجة الإيدز لا تتصل بالمال فحسب، بل تشمل الثقافة والتوجهات الاجتماعية وإدراك أن العلاج وإن كان هو مفتاح بقاء من يعيشون بالإيدز على قيد الحياة اليوم، فإن الوقاية هي مفتاح تحقيق جيل خال من الإيدز غداً. والأمر بالدرجة الأولى يتصل بالصدق فيما يتعلق بفداحة المشكلة وما نحن بصدده.

وإن جاز لي القول، كنت أود أن نتوخى مزيداً من الصراحة في مشروع الإعلان بشأن ذكر الحقيقة: حقيقة أن بعض المجموعات– مثل المشتغلين في صناعة الجنس، ومدمني المخدرات والرجال الذين يمارسون الجنس مع رجال– أكثر تعرضاً للخطر؛ حقيقة أن بعض الشباب من الرجال والنساء، بدافع الاختيار أو الحاجة، يتبادلون الجنس مقابل المال أو الطعام؛ حقيقة أن الوصم والتمييز والمركز غير المتكافئ للنساء والفتيات في المجتمعات يزيد من صعوبة مكافحة هذا المرض؛ حقيقة أن المعلومات الصحيحة عن الوصول إلى الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، واحترام حقوق الإنسان، كل ذلك له صلة بمكافحة هذا المرض؛ حقيقة أن استعمال الواقي الذكري يقي من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية؛ حقيقة أن المحاقن النظيفة تمنع متعاطي المخدرات عن طريق الحقن من نقل الفيروس إلى الغير؛ حقيقة أن الامتناع أمر طيب لمن يستطيع أن يمتنع، لكن البشر يرغبون في ممارسة الجنس. ولا أعتقد أنهم ينبغي أن يموتوا لأنهم يمارسون الجنس.

إنني أدرك أن بعض هذه الحقائق صعب وغير مريح. فلنكن أمناء. وأقولها ببساطة، إننا لا يمكن أن نسمح لعدم الارتياح هذا، وهو أمر مؤقت، أن يقف عقبة في طريق إنقاذ الأرواح – لأن الموت أمر دائم، في المقام الأول – مثلما لا يمكننا أن نجعل التحيز عقبة في طريق الحقائق. فالحقائق – ٢٥ مليون إنسان ماتوا فعلاً، و ٤٠ مليون إنسان يعيشون بفيروس نقص المناعة البشرية و ١٥ مليون طفل فقدوا أبويهم – هي سبب وجودنا هنا اليوم. ومسؤوليتنا أن نضمن أنه بعد ٢٥ عاماً من الآن يمكن أن ننظر إلى الوراء قائلين: لقد واجهنا الحقائق، وعرفنا المطلوب، وأنجزناه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحب المعالي السيد محمد الشيخ بيد الله، وزير صحة المغرب.

السيد بيد الله (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أعرب عن تقديري للأمين العام، السيد كوفي عنان، للدور الأساسي الذي يؤديه في تعبئة المجتمع الدولي للحرب على وباء الإيدز المفزع.

وبالرغم من الإنجازات التي تحققت منذ اعتماد إعلان الالتزام لعام ٢٠٠١، وبصفة خاصة فيما يتعلق بزيادة التمويل وتحسين سبل الحصول على خدمات الوقاية والعلاج والدعم، لا يزال عدد الإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في ازدياد عاما بعد عام، كما يزيد عدد الحاملين للفيروس وعدد الوفيات المرتبطة بالإيدز.

ومن الواضح أن الفقر والبؤس والإقصاء عقبات أساسية أمام عالمية الوصول إلى هذه الخدمات. ولذلك، فمن الأمور الحيوية أن نجدد الأدوات المتاحة للتعاون والشراكة، بغية إزالة تلك العقبات، وبالتالي بلوغ الحد الأدنى لإنفاق نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على المساعدة الإنمائية الرسمية؛ وتحقيق إلغاء ديون البلدان الفقيرة؛ وتسهيل الوصول إلى الأسواق الدولية؛ وتخفيض كلفة معدات المختبرات والعلاج بمضادات الفيروس؛ وتعزيز التعاون الثلاثي، وخاصة التعاون بين بلدان الجنوب؛ وحث بلدان الشمال على تذكر مسؤوليتها إزاء بلدان الجنوب، وخاصة البلدان الأفريقية، التي تتحمل العبء الأكبر فيما يتعلق بتلك الآفة.

تلك بعض الإجراءات التي يمكن أن تساعد في مكافحة ذلك الوباء الفظيع. ومع ذلك، فإن السعي إلى آليات مبتكرة للتمويل يبقى أساسياً. وفي هذا الإطار، فإن تحويل ديون البلدان التي تعاني من ارتفاع معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية كوسيلة لتمويل مكافحة الإيدز يمكن أن يساعد تلك البلدان بشكل كبير. وفي هذا السياق، نود أن نرحب بالمبادرة الفرنسية التي تحظى بتأييد كثير من البلدان.

وبعد إعلان الالتزام لعام ٢٠٠١، شهدت المملكة المغربية تعبئة غير عادية، بتشجيع من جلالة الملك محمد السادس. ووضعت خطة وطنية لمكافحة الإيدز. وحظيت تلك الخطة بتأييد واسع من الحكومة والمنظمات غير الحكومية والشركاء الدوليين. وتوفر الخطة إجراء الفحص الطوعي والمجاني مع عدم الكشف عن الهوية، إلى جانب العلاج المركب دون مقابل وعلى نطاق واسع. تنظم كل وسائط الإعلام حملات للتوعية؛ وتتخذ الإجراءات لمساعدة قطاعات السكان الأكثر تعرضاً لخطر الإصابة، وخاصة من خلال المنظمات غير الحكومية؛ وتولى عناية كبيرة للنساء والفتيات في إطار تلك الخطة.

ومن بين استراتيجياتنا الرئيسية تنفيذ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي دشنها صاحب الجلالة. وهذه المبادرة تمثل استراتيجية متكاملة تستهدف مكافحة التعرض لخطر الإصابة، والفقر والإقصاء، وتمكين المرأة. وهذه المبادرة تعزز

استراتيجيتنا لمكافحة الإيدز، وتفتح باب الأمل، لا سيما فيما يختص بالوصول المتكافئ للعلاج.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للأونرابل ريتشارد نشابي كاموي، وزير الصحة والخدمات الاجتماعية في ناميبيا.

السيد كاموي (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): إن هذا الاجتماع الرفيع المستوى يتيح لنا جميعاً فرصة هامة لتقييم التقدم وتحديد الأولويات لزيادة توسيع وتقوية الاستجابة ضد جائحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي هذا الصدد، نشكر الأمين العام على تقريره الحافز للفكر، الذي يحدد النهج لتجمعنا البالغ الأهمية هذا.

وتمشياً مع إعلان الالتزام، وضعت ناميبيا برنامجاً للوقاية من انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل باستخدام العقاقير المضادة الارتجاعية. وكل المستشفيات العامة الأربعة والثلاثين في ناميبيا تنفذ ذلك البرنامج. ووضعنا برنامجاً للعلاج بالعقاقير المضادة الارتجاعية. ويوفر ذلك البرنامج العلاج في ٩٠ في المائة من مستشفيات الدولة، وبالاشتراك مع القطاع الخاص، يتم توفير العلاج لأكثر من ٥٠ في المائة من المستحقين.

إننا نطبق استراتيجية شاملة للوقاية تتجاوز النهج المرحلي، وتشمل تعليم مهارات الحياة للشباب في المدارس أو خارجها، والنهوض بحقوق المرأة والطفل والمجموعات المعرضة لخطر الإصابة ومن يعيشون بالفيروس أو يتضررون به، وإعداد برامج شاملة في أماكن العمل. وإلى جانب ذلك، نطبق استجابة عريضة في القطاع الصحي تشمل خدمات الإرشاد والفحص الدوري الطوعي، ومنع انتقال العدوى من الأم إلى الطفل، وتشخيص المرض وعلاج الأمراض التي تنتقل عن طريق الجنس، وسلامة برامج نقل الدم والحقن.

ونحن بصدد عملية تنفيذ تغطية وطنية ومسح إنذاري، مما سيوفر لنا فهماً أفضل للتقدم المحرز صوب تحقيق الوصول إلى سكاننا المستهدفين في شتى أنحاء البلد. وهذا سيمكننا من تحديد المجالات التي يتسم التقدم فيها بالبطء، والتي تقتضي منا مضاعفة الجهد. وهذه المعلومات سوف تمكننا كذلك من تعبئة مزيد من الموارد لصالح استجابتنا الوطنية الموسعة، من داخل البلد ومن مصادر إضافية مثل الصندوق العالمي وخطة الطوارئ التي وضعها الرئيس للإغاثة من الإيدز، في جملة أمور. ونعتزم تقوية الاستجابات المجتمعية المتكاملة، والبرامج التي تنفذ في أماكن العمل، واستراتيجيات الاستجابة المحددة في تلك المناطق، والمجموعات المستهدفة التي لا يزال وصولها إلى صفقة الخدمات الشاملة غير كاف.

إن الشراكة القوية هي مفتاح الاستجابة الموسعة الناجحة. وأود أن أعرب عن تقديرنا لمشاركة المجتمع المدني النشطة في اجتماعنا هذا. وفي بلادنا، نُكِن تقديراً خاصاً للأثر الكبير الذي يمكن أن يحدثه المجتمع المدني في استجابتنا إزاء جائحة الإيدز. ولذلك، سنعمل على تعزيز توفير الموارد وتيسيرها لكل جهاتنا الفاعلة الهامة خلال السنوات الخمس القادمة. ومع ذلك، فنحن نواجه نقصاً في الموارد، البشرية والمالية على حد سواء. وذلك هو التحدي الذي نواجهه. وعليه، فغننا نحتاج إلى دعم خارجي.

وأخيرا، لا تزال ناميبيا ملتزمة التزاما راسخا بتنفيذ الموقف الأفريقي الموحد الذي أقرته الدورة الاستثنائية للاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٠٦ المعقودة في أبوجا، وإعلان الالتزام بشأن الفيروس/الإيدز (القرار دإ – ٢/٢٦، المرفق).

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لمعالي السيدة تابيته بطرس شوكاي، وزيرة الصحة في السودان.

السيدة شوكاي (السودان): لقد ظللنا نتابع باهتمام وتقدير الجهود العظيمة التي ما فتئ يبذلها السيد رئيس

الجمعية العامة ونوابه والسادة رؤساء وأعضاء الوفود خلال الدورة الستين للجمعية العامة التي هي بحق دورة متميزة شهدت العديد من الإنجازات، خاصة في مجال إصلاح نظام الأمم المتحدة الذي توافق عليه آباؤنا قبل ستين عاما. فالتهنئة له على ما تحقق وأنجز. كما نهنئ السيد يان إلياسون على تقلده منصب خارجية السويد الذي هو أهل له.

وفدي يؤيد البيان الذي أدلى به فخامة الرئيس ساسو نغيسو، رئيس جمهورية الكونغو ورئيس الاتحاد الأفريقي، الذي عرض صورة صادقة لواقع القارة الأفريقية فيما يتعلق بمرض الإيدز.

لقد ظل السودان فريسة لمرض الإيدز لعوامل عديدة، منها الحدود الجغرافية المترامية، والنزاعات الداخلية المسلحة، والاضطرابات على حدوده، والتقلبات المناخية، وغير ذلك من العوامل التي تكون محصلتها النهائية شيوع الفقر واستدامته بالقدر الذي يجعل الفقراء ضحايا لا حول لهم ولا قوة أمام هذا الوباء الفتاك. إضافة إلى ذلك، يعاني السودان من الإجراءات الأحادية التي كبحت نموه الاقتصادي وأوقفت عجلة التنمية فيه وحرمت شعبه من الحصول على الدعم المالي والتكنولوجيا الطبية والأدوية الأساسية، وتدهور ومحدودية الخدمات الوقائية والعلاجية اللازمة لمواجهة مرض الإيدز.

ورغم العوامل السلبية السابق ذكرها، جعلت الحكومة السودانية تحقيق الأمن والاستقرار عن طريق التوصل إلى حلول سلمية للنزاعات الداخلية همها الأكبر. واستطاعت بالعزم والإصرار على بلوغ السلام، وبمساعدة المجتمع الدولي، أن تتوصل إلى اتفاق السلام الشامل الذي أنهى حربا امتدت لعشرين عاما وأسفر عن تكوين حكومة الوحدة الوطنية الحالية التي توصلت مؤخرا وبمساعدة الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي إلى اتفاق سلام دارفور الذي وقّعت عليه كبرى الحركات المسلحة بدارفور، إضافة إلى معظم القادة الميدانيين والسياسيين بالحركات الأخرى. ونناشد من تبقى من قادتها تغليب روح الوفاق والانضمام إلى ركب السلام حتى يعم الاستقرار، وتتجه الجهود إلى التنمية والإعمار ومحاربة الأمراض الفتاكة، وعلى رأسها وباء الإيدز.

وقضية الإيدز تحتل رأس القائمة في أولويات حكومة الوحدة الوطنية، ويتجسد ذلك في تأكيد الالتزام السياسي بتنفيذ إعلان الإيدز الذي يقوده السيد رئيس الجمهورية والنائب الأول لرئيس الجمهورية رئيس حكومة الجنوب، والذي أفضى إلى وضع سياسة قومية موحدة تستوعب كل الجهود المبذولة لمكافحة الوباء. كما تم رسم استراتيجية قومية حتى عام ٢٠٠٩ شملت كل القطاعات ذات الصلة بالتركيز على التعليم والإرشاد والتوجيه والمرأة والشباب والطلاب والقوات النظامية، ودمج خدمات الوقاية والعلاج والرعاية في أنشطة الرعاية الصحية الأولية لضمان وصولها إلى كل فرد وبناء النظام الصحي وسن القوانين اللازمة لضمان حقوق المصابين ومحاربة التمييز ضدهم وإدماجهم في مجتمعاتهم المحلية.

في الختام، وباسم حكومة الوحدة الوطنية في السودان، أتقدم بالشكر والتقدير للأسرة الدولية ممثلة في منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الدولية، وعلى رأسها الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. وأشكر كذلك الدول المانحة على ما قدمته للسودان من مساعدات فنية وتقنية ومالية. وما زلنا نتطلع إلى مزيد من تلك المساعدات بغية تحرير الإنسان السوداني من قيود الأمراض والأوبئة وتوجيه الجهود نحو الإعمار والإنتاج في ظل السلام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الآن الكلمة لمعالي السيدة شِيلا دينوتشي تلو، وزيرة الصحة في جمهورية بوتسوانا.

السيدة تلو (بوتسوانا) (تكلمت بالانكليزية): إنه لمن دواعي الشرف والامتياز لي، أن أدلي بكلمة في هذا الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة الذي يستهدف استعراض تنفيذ ما نبذله من جهود لمواجهة مشكلة تؤثر على حياتنا جميعا.

منذ تشخيص أول حالة للإيدز في بوتسوانا عام ١٩٨٥، استفحل الوباء بسرعة في البلد، كما يعكس ذلك معدل انتشاره وسط النساء الحوامل، الذي ارتفع إلى أكثر من ٣٠ قي المائة بحلول أواخر التسعينيات.وفي ذات الوقت، شهدنا زيادة في معدلات شغل الأسرّة في المستشفيات والوفيات.

وإدراكا منا لآثار الوباء الاجتماعية – الاقتصادية والإنمائية، اتخذنا تدابير متعددة القطاعات لمواجهته يديرها رئيسنا، الذي تجلّت قيادته والتزامه، من بين مبادرات أخرى، في ترأسه للمجلس الوطني لمكافحة الإيدز. وبفضل تلك القيادة والالتزام السياسي، تحتل جهود مواجهتنا الوطنية للوباء مكانة محورية في عملية تخطيطنا، بمشاركة جميع القطاعات، حيث يضطلع كل منها بدور هام في إطار استراتيجي وطني متفق عليه لمكافحة الإيدز.

في عام ١٩٩٩، وضعت بوتسوانا برنامجا وطنيا لمنع انتقال الفيروس من الأمهات إلى الأطفال، في إطار مجهود أشمل للوقاية من الإصابة بالفيروس، وبالتالي، إحدى الاستراتيجيات الرئيسية لعملية مواجهتنا الوطنية للوباء. وبلغ عدد النساء الحوامل المصابات بالفيروس المسجلات في هذا البرنامج أكثر من ٨٣ في المائة، مقابل ٢٨ في المائة عام ٢٠٠٢، و ٦١ في المائة عام ٢٠٠٧. وفعلا، تم خفض معدل انتقال الفيروس من الأمهات إلى الأطفال من حوالي ٤٠ في المائة عام ٢٠٠٢، إلى نحو ٦ في المائة عام ٢٠٠٦. وتدل هذه النتيجة، إلى جانب زيادة الوصول إلى العلاج، على إنقاذ حياة عدد متزايد من الأطفال وأمهاتهم.

ربما لا يزال أمامنا طريق طويل نحو بلوغ الوصول الشامل للعلاج، إلا أن الاتجاه الذي نتخذه في بوتسوانا يشكل فرصة لتحقيق الهدف النهائي في وقت مبكِّر، حتى قبل حلول عام ٢٠١٠. في كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٢، شرعت حكومتي في تنفيذ برنامج وطني للأدوية المضادة للفيروسات يوفر العلاج بالمجان لأي مواطن يستوفي معايير العلاج. وبنهاية عام ٢٠٠٥، كان أكثر من ٥٠ في المائة من المرضى قد استفادوا فعلا من هذا العلاج، بمعدل يفوق الهدف المتمثل في ”٣ في ٥“ الذي حددته منظمة الصحة العالمية لكل بلد.

تلتزم بوتسوانا التزاما تاما بإعلان أبوجا. وأبرزت تجربتنا أن البرامج التي تتيح الحصول على العلاج الفعال والميسر التكلفة، يمكن أن توجد بيئة موائمة للوقاية من الفيروس. هناك مؤشرات تدل على تراجع الوباء، كما يوضح ذلك انخفاض معدل انتشار الفيروس فيما بين النساء الحوامل – لا سيما الشابات – من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٥. وقد يكون من المبكر الاحتفاء بهذا الإنجاز، إلا أن نشعر بالتشجيع.

ورغم ما حققناه من إنجازات متواضعة، كان علينا مواجهة العديد من التحديات. فقد أثَّر العبء الثقيل لهذا المرض، بشكل مباشر، على مواردنا البشرية التي تضطلع بدور أساسي في مكافحة الوباء. لهذا يكتسي إدراج عامل العنصر البشري القوي أثناء تطوير خططنا الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإيدز/الفيروس بأهمية بالغة.

ما زال الوصم والتمييز يهددان نجاح برامجنا، ولمعالجة هذه المشكلة، نواصل إشراك الرجال و أفراد الأسرة الكبار. وتشكل أسعار الأدوية والفحوص المختبرية تحديا لميزانيتنا، لهذا علينا وضع استراتيجيات مبتكرة لضمان استدامة برامجنا.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالإعراب عن خالص شكري وتقديري لجميع شركائنا على دعمهم المالي والفني. وأود أن أشكر أيضا الجمعية العامة على تبادل الخبرات في البحث الجدّي عن حلول توائم بيئاتنا المختلفة. وتذكروا، يجب علينا محاربة عدونا المشترك في إطار شراكة حقيقية، وسنخرج من المعركة ظافرين.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لصاحب المعالي السيد سيلسو أموريم، وزير خارجية البرازيل.

السيد أموريم (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به وزير صحة غيانا بالنيابة عن مجموعة ريو. وقد ألمّ فيه بجميع النقاط الرئيسية التي تحظى بتأييدنا.

لقد كان إعلان الالتزام لعام ٢٠٠١ (القرار دإ-٢/٢٦، المرفق) نقطة تحول في الحرب على فيروس نقص المناعة/الإيدز. وأدرك المجتمع الدولي آنذاك أن الاستراتيجية الفعالة لمكافحة الوباء يتعين أن تشمل إتاحة سبل الحصول على العلاج، جنبا إلى جنب مع الوقاية والدعم.

وكان من الواضح أيضا أن تكلفة العلاج ينبغي ألا تكون عائقا يحول دون حصول الفقراء على العقاقير المنقذة للحياة، ولا سيما في البلدان النامية. ومنذ ظهرت أولى العقاقير المضادة للفيروسات الرجعية، اعتمدت البرازيل سياسة توفير العلاج للجميع. ويجري تقديم الأدوية بالمجان لكل من يحتاجونها. وقد قدر البنك الدولي أن ١,٢ مليون شخص قد أصيبوا في البرازيل بحلول عام ٢٠٠٠. وأدى اعتماد سياسة تقوم على العلاج المجاني والشامل إلى خفض تلك التقديرات بمقدار النصف. كما تم خفض عدد الوفيات المتعلقة بالإيدز بنسبة ٥٠ في المائة.

وقد أصبح التصدي للوباء على نطاق العالم أكثر اتساقا منذ عام ٢٠٠١. وجعلنا الزخم الذي أحدثته مبادرة ”٣ في ٥“ أيضا نرمي إلى هدف أكثر طموحا، هو إتاحة سبل العلاج والوقاية والرعاية والدعم للجميع بحلول عام ٢٠١٠.

ويلزم أن نشجع إنتاج العقاقير المضادة للفيروسات الرجعية والعناصر الفعالة في البلدان النامية. وينبغي أن نستفيد من المرونة التي يوفرها إعلان الدوحة الوزاري لعام ٢٠٠١ والاتفاقات التالية بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والصحة. ولمسألة انخفاض التكلفة أهمية حاسمة. وندرك أهمية حقوق الملكية الفكرية. ولكن لا يمكن مراعاة أي حق له طابع تجاري إذا كان في ذلك إضرار بالحق في الحياة.

وللمصادر المبتكرة أيضا دور تؤديه. وقد اشتركت البرازيل، بالتعاون مع فرنسا وشيلي والنرويج ومجموعة من البلدان الأخرى المهتمة بالأمر، في مبادرة لإنشاء مرفق دولي لشراء الأدوية. وجرى التفكير في هذه المبادرة كمشروع تجريبي في إطار حملة العمل من أجل مكافحة الجوع والفقر، التي شنها الرئيس لولا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وندعو جميع البلدان التي يهمها الأمر إلى الانضمام إلى هذه المبادرة.

والوقاية عنصر رئيسي من عناصر الاستراتيجية المتكاملة. ولا يزال استعمال الواقيات الذكرية وسيلة مقبولة علميا لتجنب نقل العدوى عن طريق الجنس. ويجب أن تصل الوقاية إلى الفئات المعرضة، وهي كثيرا ما تتعرض للوصم والتمييز. ويجب أن تشكل الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز جزءا من خدمات الصحة الجنسية والإنجابية.

كما يجب إيلاء اهتمام خاص للمرأة. والواقع أن معدل إصابة النساء بالفيروس والإيدز آخذ مؤخرا في الازدياد.

ولا يزال التمويل أمرا محوريا. ولا بد من زيادة كمية الموارد المتاحة. وأفريقيا هي أشد المناطق تأثرا. وينبغي أن تستمر في استحقاقها للاهتمام على سبيل الأولوية. وسوف تتيح الموارد الإضافية للمجتمع الدولي أن يتجه إلى مناطق أخرى، منها البلدان الفقيرة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتعكف البرازيل على تنفيذ مشروعات بالاشتراك مع أكثر من ٢٥ بلدا في أمريكا اللاتينية وأفريقيا. فنحن نتشاطر مسؤولية جماعية في هذا الشأن. وتتوقف حياة ملايين الناس على القرارات والالتزامات التي نعرب عنها اليوم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الآن الكلمة لمعالي السيد فيليب دوست بلازي، وزير خارجية فرنسا.

السيد فيليب دوست بلازي (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أتلو بيانا للسيد جاك شيراك، رئيس الجمهورية الفرنسية.

”لقد تعهد المجتمع الدولي بالتزامين اثنين: ضمان الوصول الشامل للعلاج بحلول عام ٢٠١٠ – أي غدا –، وعكس اتجاه الوباء بحلول عام ٢٠١٥. علينا الوفاء بهذين الالتزامين لأن الحالة الراهنة تبرز أن الفيروس ما زال ينتشر، ويحصد أرواح أكثر من ٣ ملايين شخص في السنة. ونلاحظ أن غالبية المصابين يوجدون في بلدان الجنوب، بينما تظل الأدوية في الشمال. هذه الحالة تستحق الشجب سياسيا، وهي خطيرة أخلاقيا، وعبثية اقتصاديا، كما أنها غير مقبولة لأننا نتوفر على الوسائل الضرورية للنجاح.

” إن الحكومات والمجتمعات المدنية في الشمال كما في الجنوب معبئة الآن. وقد تضاعف حجم الموارد المالية عشر مرات منذ عام ٢٠٠١، وأصبح الصندوق العالمي، الذي تعد فرنسا ثاني أكبر المساهمين فيه، قوة أساسية في مكافحة الوباء. إلا أنه لا يستفيد من العلاجات المضادة للفيروسات سوى مليون ونصف من بين ٤٠ مليون شخص مصاب في بلدان الجنوب. علينا بذل المزيد من الجهود، لأننا إذا أردنا تلبية الاحتياجات العاجلة، يجب أن نكون قد شرعنا فعلا في توفير العلاج لستة ملايين مصاب. ولبلوغ ذلك الهدف، علينا بذل مزيد من الجهود السياسية والاقتصادية على أساس خمس أولويات:

”الأولوية الأولى هي الزيادة في حجم الموارد. فنحن لم نقطع سوى نصف الطريق، لكننا وصلنا إلى سقف معين. علينا بذل المزيد من الجهود، وهذا يعني زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية. في عام ٢٠٠٧، سترفع فرنسا حجم مساهمتها في الصندوق العالمي إلى ٣٠٠ مليون يورو. ويستلزم هذا أيضا وضع آليات جديدة للتمويل لتعبئة الموارد الضرورية ما دام ذلك لازما. هذا هو هدف رسوم التضامن المفروضة على تذاكر السفر الجوي التي اعتمدتها مبدئيا ١٤ بلدا. وستشرع فرنسا في تنفيذها ابتداء من ١ تموز/يوليه.

”إننا نقترح، مع البرازيل، وشيلي، والنرويج، تخصيص الأموال التي تم جمعها لإنشاء مرفق دولي لشراء الأدوية – نسميه (اليونيتيد) –، يكمل الهيئات القائمة، لا سيما الصندوق العالمي. وهكذا سيتم تأسيس نموذج اقتصادي جديد سيمكِّن أفقر البلدان من ضمان وصول العلاج الناجع للجميع، بمنح صانعي الأدوية ما يحتاجونه من

معلومات واضحة للاستثمار في البحث وقدرات إنتاج المستحضرات الصيدلانية الجديدة، وبدعم خفض الأسعار.

”الأولوية الثانية هي تعزيز التنسيق بين المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف من أجل دعم الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الإيدز. لقد أصدرت المجموعة الدولية التي أنشئت عام ٢٠٠٥ في أعقاب المؤتمر الذي عُقد في لندن بمبادرة من اللجنة المشتركة لبرنامج الأمم المتحدة بشأن الفيروس/الإيدز، وفرنسا، و المملكة المتحدة، والولايات المتحدة، أصدرت توصيات خاصة لتفادي العمل المزدوج وغير المجدي.

”الأولوية الثالثة هي مساعدة بلدان الجنوب على تعزيز خدماتها الصحية، و هذه خطوة ضرورية يجب أن تتم بالموازاة مع الجهود الوطنية في مجال العلاج والوقاية. سوف أتقدم باقتراح في قمة سان بيترسبورغ من أجل مبادرة دولية لبحث آليات التأمين الصحي الملائمة للبلدان الأكثر فقرا.

”الأولوية الرابعة هي مواصلة الجهود لجعل قوانين منظمة التجارة العالمية الخاصة بالملكية الثقافية أكثر مرونة من أجل تيسير الوصول إلى الأدوية غير المسجلة.

”وأخيرا، الأولوية الخامسة هي البحث العلمي. لا يمكن وقف استفحال الوباء إلا بلقاح وقائي، ومن أجل هذا الغرض، يجب أن نطور التعاون الدولي على الصعيدين العام والخاص. تساهم فرنسا بشكل كامل، من خلال الوكالة الفرنسية لأبحاث الإيدز، في الجهود المشتركة الدولية والأوروبية، كما تساهم في برامج البحث الخاصة بالعلاج والتلقيح في أفريقيا.

واليوم، وبعد أكثر من عقدين من الزمن، رأينا كيف أن فيروس الإيدز يتطور، وشهدنا في أعقاب ذلك كيف دمر حياة ملايين الناس، مخلفا يتامى عرضة للأسى والعنف، وأزمات اجتماعية، واقتصادية، وسياسية تعيق نمو قارات بأكملها لا سيما في أفريقيا حيث سجلت أفدح الخسائر.

”لقد ذكرتنا هذه الكارثة بالخطر الذي تشكله الأمراض المعدية على البشرية. ولمحاربة الفيروسات التي لا تحترم حدودا، وتتغذى على نواقص الخدمات الصحية، وتستفيد من الأرضية الخصبة التي يوفرها الفقر والإقصاء، يجب علينا أن ننشر قوات التعاون الدولي والتضامن. إن ما هو في كفة الميزان يرتبط بمستقبل سلامة البشرية، والكرامة الإنسانية، والعدالة. نجاحنا حتى الآن منحنا الأمل، فلنجعل هذا الأمل أمرا واقعا“.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لصاحب المعالي السيد فرانسيسكو دوق الثالث، وزير صحة الفلبين.

السيد دوق (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): يسر الفلبين أن تكون جزءا من هذا الاجتماع العالمي لاستعراض التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الموضوعة في إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (القرار دإ-٢/٢٦، المرفق)، وأن تكفل استمرار مشاركة زعماء العالم في التصدي بشكل شامل لفيروس نقص المناعة البشرية وللإيدز.

وبالرغم من انخفاض معدل الانتشار في الفلبين، يسود خطر متزايد من تفشي الوباء بشكل واسع النطاق. ويؤكد وجودنا هنا اليوم التزامنا الصامد بتأمين مكتسبات

٢٢ عاما من التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في الفلبين ومواجهة تحدياته الحاسمة.

ومنذ أكدنا دعمنا لإعلان الالتزام الذي أصدرته الجمعية العامة في عام ٢٠٠١، والبلد عاكف، من خلال الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، على الارتفاع بمستوى الوقاية، مستهدفا بذلك أشد الفئات تعرضا للخطر، كالمشتغلين بالجنس والرجال الذين يمارسون الجنس مع رجال ومدمني المخدرات عن طريق الحقن. كما نعمل على توسيع نطاق البرنامج، لنستهدف العمال المهاجرين، بطرق من بينها التعاون القطري مع شركائنا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا. كذلك نعكف على إنشاء نظام قومي للرصد والتقييم فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز استنادا إلى مبادئ مبادرة ''العناصر الثلاثة'' التي يروج لها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومن خلال تنفيذ شكل أحدث من نظام مراقبة الفيروس والإيدز.

وقد أدرجنا مؤخرا العقاقير المضادة للفيروسات الرجعية، في القائمة الوطنية للأدوية الأساسية وأنشأنا آلية لاستيراد أدوية مضادة للفيروسات الرجعية منخفضة التكلفة. وفي ظل القيادة الحالية، خصص مبلغ ٤٠٠ ٠٠٠ دولار لشراء عقاقير وكواشف علاوة على المجموعة التي يوفرها البرنامج الوطني للتأمين الصحي في حالات الطوارئ لرعاية أعضائه من المرضى المقيمين المصابين بالفيروس/الإيدز.

ومن الجدير بالتنويه أيضا أن كونغرس الفلبين قد أنشأ لجنة خاصة بالمجلس معنية بالأهداف الإنمائية للألفية، بدأت في إجراء استعراض لدعم قانون الوقاية من الإيدز ومراقبته في الفلبين لعام ١٩٩٨.

وأخيرا، نود أن نبلغ الجمعية بأن قطاع الأعمال في بلدنا قد احتشد وراء تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتزم بتقديم دعمه الكامل لجهود البلد في مكافحة الفيروس والإيدز.

وسوف يتطلب التصدي الفعال للإيدز في الفلبين تنفيذ خطتنا متوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠ التي تتبع مبادئ مبادرة تعميم سبل الحصول على العلاج. وسينطوي ذلك على التصدي بفعالية وعقلانية لوباء الإيدز استنادا إلى الأعمدة الأربعة لمبادرة إصلاح القطاع الصحي في الفلبين، المعروفة أيضا بالصيغة رقم واحد، وهي على وجه التحديد الإدارة الرشيدة وإيجاد آلية تنظيمية قوية والتمويل المستدام للرعاية الصحية وإقامة نظام مرن لإيصال الخدمات الصحية.

ويساورنا القلق إزاء تدهور الحالة العالمية لوباء نقص المناعة البشرية حيث يتم الإبلاغ عن إصابة خمسة ملايين من البالغين والأطفال في كل عام. وهذا الوباء يفتك بأعداد متنامية من النساء والأطفال. وتتطلب زيادة سرعة التنقل والهجرة في أنحاء العالم الأخذ بنهج ابتكارية لتعزيز الوقاية والعلاج والرعاية والدعم المتعلق بفيروس نقص المناعة للمتأثرين من جراء المرض. علاوة على ذلك، ما زال عدم إمكانية الحصول على العقاقير والكواشف بتكلفة زهيدة يحول دون مجابهة هذه المسائل، ولا سيما في البلدان النامية وأقل البلدان نموا.

وفي هذا الصدد يأمل وفد بلدي في أن يحشد هذا الاجتماع الرفيع المستوى الإرادة السياسية لتنفيذ التدابير وتعزيز الشراكات على المستويات الوطني والإقليمي والدولي من أجل التغلب على جميع العقبات التي تعترض الحصول بشكل عام على العلاج، مع مراعاة احترام كرامة وحقوق الإنسان الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، نؤيد تحولا في النموذج الذي يركز على استراتيجيات الوقاية من مجرد الحد من التعرض للخطر إلى مزيج من الحد من التعرض للخطر والضعف والأثر.

وباسم حكومة الفلبين، أعيد التأكيد على التزامنا الذي لا يتزعزع بالعمل العالمي، ليس فقط من أجل وقف مد هذا الوباء، ولكن أيضا لتوفير العلاج والرعاية والدعم للمصابين والمتضررين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولا نزال نتوق إلى العمل مع الشركاء وجميع أصحاب المصلحة لتحقيق أهدافنا وللإبقاء على استجابتنا على الأمد الطويل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة يولا تورنس، وزيرة التعاون من أجل التنمية في الدانمرك.

السيدة تورنس (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): لقد مضت خمس سنوات على انعقاد أول اجتماع للجمعية العامة بشأن مكافحة الفيروس/الإيدز. لقد شكل اجتماع ٢٠٠١ نقلة نوعية جعلت مكافحة الفيروس/الإيدز موضوعا أساسا في جهودنا من أجل التنمية، لقد أعطتنا إعلان الالتزام الذي ما زال يشكل أساس نضالنا من أجل جيل خال من الإيدز.

منذ عام ٢٠٠١ ما انفك المجتمع الدولي ملتزما بتعزيز مكافحة الإيدز بأشكال متعددة، بيد أنه، وكما يوضح ذلك بجلاء تقرير الأمين العام عن هذا الاجتماع، لا مجال للمجاملات. الأرقام تحيلنا على حكاية ”لم ينجز قدر كاف“. وتخبرنا عن مدى تعقُّد هذا المرض، وكيف يصيب الأسر، والعائلات، والقرى، والبلدان بمختلف الأشكال، وكيف أن الفقر وعدم المساواة يغذيان الوباء.

لقد تحقق بعض التقدم منذ عام ٢٠٠١، خصوصا في مجال التمويل المرتبط بالفيروس/الإيدز الذي ارتفع بشكل ملحوظ. بيد أننا ما زلنا بعيدين عن بلوغ هدف الـ ٢٢ مليار دولار الذي سنحتاج إليه حسب التقديرات بحلول ٢٠٠٨.

إن جهود الدانمرك الوطنية في تمويل التنمية معروفة جدا. لقد وفرت الدانمرك على مدى سنوات أكثر من هدف الـ ٠,٧ في المائة الذي وضعته الأمم المتحدة. إن حكومتي تعهدت بألا تقل المعونات الدانمركية الرسمية عن ٠,٨ في المائة. نحن أعضاء في ناد حصري يتألف من خمسة بلدان فقط تعمل على الوفاء بهذا الوعد الذي سيمتد إلى ثلاثين سنة. نتمنى أن ينضم إلينا آخرون.

في العام المنصرم، قدمت استراتيجية جديدة للدانمرك حول دعم الجهود الدولية لمكافحة الفيروس/الإيدز. وفي إطار المتابعة، قررت مؤخرا مضاعفة تمويلنا لأنشطة الفيروس/الإيدز وبزيادة هذا الدعم، سنواصل عملنا الدؤوب لتعزيز قدرات النظم الصحية الوطنية، لأن مواجهة أزمة الفيروس/الإيدز بشكل فعال ودائم – بما في ذلك الجهود الرامية إلى علاج عدد أكبر من الناس – تعتمد على نُظم صحية وطنية قوية تعمل بشكل جيد.

بالإضافة إلى ذلك، سترفع الدانمرك من مساعداتها لضمان وصول النساء والفتيات الصغار إلى الخدمات الوقائية، وتعزيز تعاوننا مع المجتمع المدني، ومساعدة عدد أكبر من اليتامى والأطفال الضعفاء.

ولكن علينا ألا نبذل المزيد من الجهود فقط، ولكن يلزمنا أن نحسن أداءنا. إن الدانمرك ملتزمة بشكل قوي بمواءمة دعمها مع الاستراتيجيات والمخططات الوطنية. سوف نواصل دعمنا القوي للقيادة الوطنية وللتنسيق لمواجهة الفيروس/الإيدز بشكل أكثر قوة، وتماسكا، ونجاعة.

وخلال القمة العالمية في أيلول/سبتمبر من العام المنصرم، التزمنا بصورة مشتركة بتعزيز جهودنا لمكافحة الوباء. واتفقنا على دمج تحقيق هدف وصول العالم إلى الصحة الإنجابية بحلول ٢٠١٥ في استراتيجيات مكافحة الفيروس/الإيدز. وقررنا أيضا جعل أهداف الألفية، بما فيها

هدف محاربة الفيروس/الإيدز والأمراض المعدية الأخرى، أساس الاستراتيجيات الوطنية للتقليص من الفقر. إننا إذ نمضي قدما في مكافحة الفيروس/الإيدز، علينا الوفاء بتلك الالتزامات.

إن عكس مسار استفحال الفيروس/الإيدز، وتحقيق هدف وصول العالم إلى سبل الوقاية، والعلاج، والعناية الطبية، يتطلب مجهودا جبارا منا جميعا. فالدانمرك مستعدة للقيام بدورها لتحقيق هذا الهدف.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد خنيس غونزاليس غارسيا، وزير الصحة والإنفاذ في جمهورية الأرجنتين.

السيد غونزاليس غارسيا (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بالقول إننا نتفق تماما مع ما قاله وزير غيانا باسم مجموعة ريو.

لقد استجابت الحكومات والمجتمع المدني لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ولكن يجب علينا أن نعزز الجهود. وحتى تكون السياسات فعالة يجب إدراج جميع القطاعات، حتى تلك التي تفضل عدم الحديث عن هذا الموضوع. ويجب أن تؤلف الأعمال اتفاقا تعمل بموجبه جميع مستويات الحكومة معا، وتنسق مع الوكالات الدولية والمجتمع الدولي.

في الأرجنتين، على الرغم من وجود كثير من أصحاب النزعة الظلامية الذين لا يزالون يقاومون، ثمة التزام قوي بهذه المهمة. ويتجلى ذلك في التنسيق القائم بين المجتمع المدني والمشاركة النشطة الظاهرة للعيان من جانب جميع الجهات الفاعلة الاجتماعية، وخصوصا ممثلي السكان الضعفاء والبرامج الميسّرة التي تشمل الشباب والنساء على نحو خاص.

من الضروري ضمان سبل الوصول للجميع إلى التعزيز والوقاية والعلاج بحلول سنة ٢٠١٠ في جميع البلدان للأسباب التي كانت فعلا قائمة قبل شهر، وأيضا احتفاء بذكرى صديقنا، الدكتور لي يونغ – ووك، الذي كافح كفاحا قويا لهذا الغرض.

وعلى الرغم من أن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة تقل لديها سبل الوصول إلى الموارد الدولية، بُذلت جهود هامة، ويمكن لهذه المنطقة أن تكون من بين المناطق الأولى التي تبلغ هدف توفر سبل وصول الجميع إلى العلاج. في أمريكا اللاتينية توجد بلدان توفر فعلا تغطية ١٠٠ في المائة، ومنها الأرجنتين.

ولهذا السبب نطلب هنا التأييد حتى لا تعاني منطقتنا من التمييز، إما في مجال الوصول إلى موارد الصندوق العالمي أو في مستوى أسعار المنتجات والأدوية. ينبغي ألا يستبعد أي بلد في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، نظرا إلى أن ذلك وباء يستلزم الرعاية المستمرة على المستوى العالمي.

وثمة تحد آخر وهو مواصلة استراتيجيات المفاوضات المتعلقة بالأسعار. وبفضل هذه الاستراتيجيات حققت منطقتنا تخفيضات كبيرة جدا تسمح بتغطية موسعة للعلاج بالدواء المضاد للفيروسات الرجعية. وفضلا عن ذلك، أحرزنا التقدم الهام، مع البرازيل، فيما يتعلق بمشروع للبحث في تطوير وإنتاج أدوات وأدوية وموارد تشخيصية.

هذا هو المسار الذي ألزمنا أنفسنا به لضمان ظروف أفضل للوصول بالنسبة إلى جميع بلدان المنطقة، وفي المقام الأول الاختبارات ومضادات الفيروسات الرجعية.

وفيما يتعلق بالوقاية من الضروري مواصلة الحملات المركزة الواسعة النطاق وتكثيف الجهود حتى يعرف أشقاؤنا في كل أرجاء العالم ما ينبغي فعله وكيف يتجنبون الإصابة. وبهذا الهدف نفضل توفر سبل الوصول إلى أدوات الوقاية،

من قبيل استعمال الرفال وعلب تضم مجموعات للحد من الضرر لمستعملي العقاقير. يجب علينا أن نوجد الوعي بمشكلة فيروس الإيدز في صفوف الناس الذين لا يطلبون أو يطالبون اليوم بخدمات صحية، مما ييسر التغييرات في السلوك البالغ الخطورة ويعزز سبل وصول الجميع إلى اختبار فيروس الإيدز.

ويجب إيلاء اهتمام خاص للوقاية من الانتقال من الأم إلى الطفل، ومن الأطفال المصابين بفيروس الإيدز. والأرجنتين تسير على الطريق صوب إزالة الانتقال العمودي وهي تنفذ تنفيذا كاملا القانون الوطني للصحة الجنسية والإنجاب المتسم بالمسؤولية.

والنهوض الكامل بحقوق الإنسان يجب ضمانه لجميع المصابين بفيروس الإيدز وفي الحالات التي تُعرض للخطر، مثل المثليين والسحاقيات والأشخاص الذين يغيرون جنسهم، والرجال الذين يجرون الاتصال الجنسي بالرجال، والعاملين في مجال الجنس ومستعملي العقاقير، والذين يعيشون دون خط الفقر، والسجناء، ومنهم النساء والفتيات والأولاد والمراهقون.

وجميع الاستجابات لهذا الوباء يجب تنسيقها بين البلدان، نظرا إلى أن لجميع البشر الحق في التمتع بالصحة. وفي إطار هذا الحق يجب ضمان توفر سبل الوصول إلى العلاج. ولتحقيق ذلك يجب على الأمم المتحدة أن تقدم الدعم الحاسم لاستعادة مرونة الاتفاق على الجوانب المتعلقة بالتجارة لحقوق الملكية الفكرية ولجعله أكثر فعالية في إطار إعلان الدوحة.

ونتفق، بوصفنا بلدانا من أمريكا اللاتينية، على موقف مشترك بشأن الملكية الفكرية والصحة والابتكار في منظمة الصحة العالمية. وهذا الإعلان المشترك عُرض في الأسبوع الماضي في جمعية الصحة العالمية.

إن بعض المنظمات المتعددة الأطراف وبعض أكثر البلدان قوة في العالم تدافع بتعصب عن حقوق الملكية الفكرية. هذا الموقف يقيد تقييدا شديدا توفر الأدوية وتوفر سبل الوصول إليها. وبغض النظر عن مدى قوة رغبتها في إخفاء النتيجة فإن النتيجة تتمثل في عدد أكبر من حالات الوفاة التي كان تفاديها ممكنا. ومهمتنا هي الحؤول دون ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى السيد جون لوي شيلتز، وزير التعاون والتنمية والعمل الإنساني في لكسمبرغ.

السيد شيلتز (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): منذ عام ٢٠٠١، استجاب المجتمع الدولي بشكل هائل للنداء الذي أطلقته الجمعية العامة حينئذ، وهذا يدل على أنه عندما يكون لدينا إعلان مشترك توازيه التزامات صادقة، يمكننا أن نحقق نتائج ملموسة جدا.

لهذا، فالعبارات التي صدرت في ٢٠٠١ لم تبق حبرا على ورق وتم إنقاذ حياة العديد من الناس. لقد ظهرت مبادرات جديدة، غير أن الوباء مستمر. لقد ارتفع حجم التمويل بشكل ملحوظ، وهذا أمر يستحق الإشادة، لكنه لا يعني أننا بلغنا الهدف و باستطاعتنا القضاء على الفيروس/الإيدز في ظرف بضع سنين. الأمر مختلف تماما.

الفيروس ما زال ينتشر بسرعة ويحصد المزيد من الأرواح، لا سيما النساء، وما زال يحتفظ بقوته المدمرة مخلفا ملايين اليتامى كل عام، لا سيما في أفريقيا. فقد ركز هجوماته على المجموعات الأكثر ضعفا، التي مهما كانت غير بادية للعيان، فأنها الأكثر عرضة للإصابة. لهذا يجب علينا أن نسير بخطى حثيثة في جهودنا إذا كنا نرغب في القضاء على مرض.

وإذا كنا نروم القضاء على هذا المرض الذي يدمر ما هو أكثر بكثير من أرواح الناس الذين يموتون من جرائه، فلا بد لجلستنا هذا اليوم من تمكيننا من الالتزام بخوض غمار هذا النضال بقوة. نعم، نحن بحاجة إلى المزيد من الأموال في السنوات القادمة. نعم، لا بد لنا قبل كل شيء من وضع كل ثقلنا السياسي في المضي قدما لكي نحرز تقدما مجديا في السنوات القليلة القادمة. ويضيف ذلك إلى الإرادة السياسية، والإرادة السياسية هي ما نحتاجه إذا كنا نروم اتخاذ إجراءات ملموسة، وذات مصداقية ومستدامة في هذا الميدان.

وليس خوض هذا الغمار باليسير. ولكن ليس من المحتم علينا أن نفشل فيه. وما بعض التحديات التي نواجهها اليوم سوى نتيجة لما أحرزناه من نجاح. فنحن نرى مبادرات متعددة ويتطلب ذلك التطور الإيجابي بذل جهود أكبر في مجال التنسيق. وفي ذلك السياق، أود الترحيب بالعمل المتميز الذي اضطلع به برنامج الأمم المتحدة المعني بالفيروس/الإيدز، ومديره المتسم بالدينامية، بيتر بيوت. فعمل البرنامج نموذجي. والشيء الوحيد الذي يمكنني أن أتمناه لهما هو ألا نحتاجهما بعد مرور ١٠ أو ١٥ سنة: لأن من شأن ذلك أن يعني أننا انتصرنا في المعركة. بيد أن هذا الاحتمال مجرد حلم ليس إلا في الوقت الراهن.

لقد ازداد التمويل، وحسَّنا نوعية مساعداتنا. ونعتقد أن هذا ما سيضمن استدامة تدخلنا. ويجب علينا أن نولي الاهتمام بجوانب يمكن أن أسميها ”جانبية“، ولكنها ترتبط، مع ذلك، بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب. وتنطوي هذه الجهود على بناء قدرات الموارد البشرية، ودمج النظم الصحية وتعزيزها، والصلة بالفقر، وإمكانية الحصول على الحقوق الصحية والجنسية وتعزيز دور المرأة وما إلى ذلك. وسيساعدنا تكثيف نشاطنا في تلك الجوانب على تحسين نتائجنا. وبينت مبادرات مثل مبادرة العمل من أجل إقامة شبكة من مستشفيات العلاج (ESTHER) التي اتخذها بلدان عديدة من بلدان الاتحاد الأوروبي أنه من الممكن إحراز تقدم من حيث الاستدامة. ولقد شهدنا ذلك في المشروع التعاوني الذي يضطلع به بلدي مع رواندا، حيث تمكنَّا من شراء أول عقاقير ذات طبيعة عامة وتحقق التعاون فعلا بين مستشفيات الشمال والجنوب وبوسعنا تكرار هذا النموذج وقد فعلنا ذلك في مناسبات عديدة، وهو عامل ينصب على جودة أنشطتنا.

وأخيرا فإن لتحدي الوقاية، المشفوع جليا بأساليب العلاج، نفس الأهمية في المستقبل حيث أننا بحاجة إلى تكثيف جهودنا في الميدان التربوي. ومن نافلة القول، إن الجهل بالسلوك الخطير وسبل الاحتراز هو أشرس عدو في مكافحة الفيروس/الإيدز. ولن يعطينا سوى العمل المشترك دافعا للأمل. ويجب على الجميع العمل معا. ولا بد لأشد البلدان تضررا بهذا الوباء من أن تجعل مكافحته بين أولوياتها القصوى. ولا بد أيضا للقطاع الخاص، وخاصة صناعة المواد الصيدلانية، من الاضطلاع بنصيبه من المسؤولية؛ وينبغي توفير الأدوية بكميات كافية وبأسعار ميسورة التكلفة أو حتى مجانا، عند الاقتضاء، حيثما لا يكون ذلك قد حدث فعلا.

ولا تمثل زيادة الموارد مجرد رغبة عقيمة. ففي العام الماضي، بينت المجموعة الأوروبية، برئاسة لكسمبرغ، هذه الحقيقة من خلال الالتزام بتخصيص ٠٫٧ في المائة من دخلها الإجمالي للتعاون والتنمية بحلول عام ٢٠١٥. ويمثل ذلك التزاما راسخا، وليس وعدا مبهما لا يوفى به. ويعني تخصيص المزيد من المبالغ المالية للتعاون كذلك تخصيص المزيد من المبالغ المالية لمكافحة الفيروس/الإيدز.

ولسنا هنا بصدد تقديم قائمة بقصص فشلنا أو تهنئة أنفسنا. فنحن هنا لأننا نواجه تحديا مشتركا. وإننا نتشاطر دروسا يمكننا أن نبني على أساسها ما نتخذه من إجراءات في

المستقبل. فنحن نتشاطر أفضل الممارسات التي نحاول أن نكررها في المستقبل.

وليس هناك من يشكك في النوايا الحسنة لكل الحاضرين هنا، ولكن يجب ترجمة هذه النوايا الحسنة إلى عمل ملموس. وقد خصص بلدي، مع أربعة بلدان أخرى، على مدى أعوام عديدة ما يزيد على ٠,٧ في المائة من دخله المحلي الإجمالي للتعاون الإنمائي، وسنواصل السعي لكي نبقى شريكا يمكن الوثوق به في مكافحة الفيروس/الإيدز.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد هونغ سون هيوت، الوزير الأقدم ووزير الصحة ورئيس السلطة الوطنية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية في كمبوديا.

السيد هونغ (كمبوديا) (تكلم بالانكليزية): باسم الحكومة الملكية في كمبوديا وبالأصالة عن نفسي أعرب عن سروري البالغ بأن أتمتع بامتياز المشاركة في الاجتماع الرفيع المستوى الذي تعقده الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

في سنة ١٩٩٧ واجه كمبوديا وباء خطير أصاب ٣ في المائة من سكانها البالغين بفيروس الإيدز. ومن ذلك الوقت قل انتشار الفيروس على نحو مستمر إلى ١,٩ في المائة في سنة ٢٠٠٣. والإصابة بالفيروس في صفوف الأشخاص الأكثر عرضة للخطر تقل باستمرار، وأصبح عدد الوفيات بسبب الفيروس مستقرا. ويعرف عن كمبوديا أنها أحد البلدان القليلة في العالم التي تمضي على مسار تحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتعلق بفيروس الإيدز.

وفي السنة الماضية أطلقت الحكومة الملكية لكمبوديا خطتها الاستراتيجية الوطنية الثانية للفترة من ٢٠٠٦-٢٠١٠. ومنجزات الخطة الاستراتيجية الوطنية الأولى استجابة لفيروس الإيدز أنجزت بالتنسيق المتبادل والتعاون بين الجهات الشريكة في التنمية والمجتمع المدني والمصابين بفيروس الإيدز في سياق التحديات التي تواجهها كمبوديا في ميداني بناء الدولة والتنمية.

أولا، أوجدت القيادة السياسية الكمبودية، على سبيل المثال، بيئة للأفراد والجماعات والمجتمع المدني يجري فيها أخذ زمام المبادرة إلى الاستجابة وتوجيهها. ثانيا، تضمن الريادة التقنية العمل السليم القائم على البرهان والاستثمار الحكيم في تنمية القدرات الوطنية. ثالثا، أدى التعاون الوثيق بين القطاعات وداخلها إلى تحديد أهداف مشتركة. ويشمل ذلك تعزيز النظام الصحي والشراكات بين البرامج المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية والسل والأمومة والأطفال في البلد. رابعا، أثبتت الشراكات بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية وجود حاجات الجماعات، وخصوصا حاجات المصابين بالإيدز، ووضعتها في مركز الاستجابة الكمبودية للفيروس.

خامساً، أدى الحكم السديد إلى وضع وتنفيذ قانون خاص بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز ومدونة للسلوك. سادساً، واجهنا ما يحيط بالمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية من صمت وإنكار بغية الحد من أثر الوصم والتمييز. أخيراً، هناك التزام مستمر من قبل الشركاء التنمويين بتوفير الموارد لصالح الأولويات التي تحددها الحكومة الملكية والمجتمع المدني في كمبوديا.

وفيما يتعلق بكمبوديا، فإن كان لنا أن نحقق هدفنا المتمثل في الوصول الشامل، من المهم أن تؤَمَّن استدامة الشراكة التنموية الدينامية على المدى البعيد. ورسالتنا إلى اجتماع اليوم هي أنه في وجود الإرادة السياسية والرؤية، مع توفر الموارد وتنسيقها، يمكن أن يصبح الوصول الشامل حقيقة واقعة وليس مجرد شعار.

ونحن على ثقة من أنه خلال السنوات الخمس القادمة، يمكن أن نتوصل إلى استجابة إزاء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من خلال الإشراك الفعال للمواطنين في كسر حاجز الصمت داخل الأسرة ومشاركتهم النشطة في المناقشات العامة والتخطيط السياسي وتنفيذ السياسات وفقاً للبرامج. ويسعدنا أيما سعادة أن جهود الأمم المتحدة يتم تنسيقها بشكل فعال من خلال برنامج الأمم المتحدة للدعم المشترك للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ الذي وضع في صورته النهائية مؤخراً.

أخيراً، وبالنيابة عن حكومة كمبوديا الملكية، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعبر عن خالص امتناني لكل الدول الأعضاء، والشركاء التنمويين والمجتمع المدني على التعاون والدعم المستمرين استجابة لما يمثله وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من خطر بالنسبة للعالم، بما في ذلك كمبوديا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيدة مانتو تشابالالا - مسيمانغ، وزيرة الصحة في جنوب أفريقيا.

السيدة تشابالالا - مسيمانغ (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالانكليزية): يتشرف وفد جنوب أفريقيا أن يكون جزءا من هذا الاستعراض الشامل والاجتماع الرفيع المستوى اللذين أتاحا لنا فرصة هائلة للتمعن بالتقدم المحرز في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن الفيروس/الإيدز (القرار دإ-٢/٢٦، المرفق). وشدد تقرير الأمين العام (A/60/736) وتقييم عملية إمكانية حصول الجميع على العلاج مرة أخرى على دور الوقاية بصفته الدعامة الأساسية لمواجهة الفيروس/الإيدز عالميا. وأحرز قسط كبير من التقدم أيضا في تنفيذ برامج الوقاية، والرعاية والعلاج التي تجلت فعاليتها وان كانت بمعدلات نجاح متواضعة.

ونلاحظ أنه إذا أريد لنا توسيع الخدمات المتصلة بالفيروس/الإيدز، يجب علينا بذل جهود إضافية لبناء شراكات أفضل في مواجهة متعددة القطاعات. ولذا فان جنوب أفريقيا تثمن المشاركة الواسعة والآراء المتنوعة والخبرة التي تشاطرناها في مختلف المناسبات على مدى الأيام الثلاثة المنصرمة.

وتتيح لنا جميعا هذه الجلسة الخاصة الفرصة في إلزام أنفسنا مجددا بمواجهة العقبات التي تعيق إحراز التقدم في توسيع تدخلنا. ومن الضروري أن نعزز نظمنا الصحية ونبني قدرات بشرية ملائمة من أجل تقديم خدمات صحية ذات جودة، بما في ذلك تلك التي تتصل بالفيروس/الإيدز. ولا يسع أبناء جنوب أفريقيا التشديد بما فيه الكفاية على أهمية التشجيع على اتباع أسلوب حياة صحي للمحافظة على صحة مثلى وإطالة أمد تحوّل الإصابة بالفيروس إلى مرض الإيدز.

وتكتسي مواصلة المساعي الرامية إلى خفض أسعار الأدوية والسلع الأساسية الأخرى من أجل تحقيق مواجهة الفيروس/الإيدز على نحو فعال، أهمية حاسمة، ويتعين علينا تشجيع الابتكار والبحث في أدوات إضافية للمواجهة، بما في ذلك اللقاحات، ومبيدات الجراثيم، والأدوية التقليدية وأنواع أخرى من العلاج.

وتؤيد جنوب أفريقيا تماما توسيع إمكانية حصول الجميع على الوقاية من الفيروس/الإيدز، والعلاج والرعاية والدعم. ونعتقد أن الأهداف الطموحة ولكن الواقعية ضرورية لقياس التقدم الذي يحرزه مسعانا الرامي إلى تحقيق إمكانية حصول الجميع على العلاج. ويتعين على تلك الأهداف تغطية جميع العناصر الأساسية للمواجهة الشاملة، بما فيها المحددات الاجتماعية لانتشار الفيروس وتأثير الإيدز. وينبغي أن تكون تلك الأهداف مشفوعة أيضا بمؤشرات

وأدوات من أجل رصد التقدم المحرز. وتوحي المناقشات الدائرة خلال المشاورات بشأن إمكانية حصول الجميع على العلاج ووثيقة منظمة الصحة العالمية عن توسيع علاج الفيروس/الإيدز والوقاية منهما، بأنه يتعين تحديد الأهداف على الصعيد القطري، وتنسيقها على الصعيد الإقليمي وتطبيقها على الصعيد العالمي. ومن المهم أيضا إدراج برامج الفيروس/الإيدز في برامج التعاون ذات الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية.

يعتمد علم وباء الفيروس/الإيدز على ديناميات اقتصادية وثقافية وديناميات أخرى ولا سيما تحديات الفقر والتخلف الإنمائي. ولذا تتطلب المواجهة الناجحة للفيروس/الإيدز أن نضاعف جهودنا في الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية. وثمة حاجة ملحة للوفاء بالالتزامات المالية وتنسيق المساعدات وفقا للأولويات والنظم الوطنية. ويتعين علينا التصدي لتحديات انعدام الأمن الغذائي وتعزيز التغذية الجيدة لشعوبنا. ولا بد لنا من التركيز خصوصا على انعتاق المرأة وحماية حقوق الطفل، ولا سيما حقوق الطفلة.

وختاما، تعرب جنوب أفريقيا مرة أخرى عن التزامها التام بتوسيع إمكانية حصول الجميع على الوقاية من الفيروس/الإيدز، والرعاية والعلاج بحلول عام ٢٠١٠.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة إلينا سلغادو، وزيرة الصحة والشؤون الاستهلاكية في إسبانيا.

السيدة سلغادو (إسبانيا) (تكلمت بالإسبانية): بعد ٢٥ عاما من ظهور أول حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، لم يعد الإيدز مجرد مشكلة صحية؛ فقد أصبح يمثل مشكلة اجتماعية تتطلب سياسات والتزامات جديدة.

ولذلك، أود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلت به رئاسة الاتحاد الأوروبي ودعم حكومتي للإعلان السياسي الذي سنعتمده اليوم. وأود فحسب أن أضيف بضع كلمات للتأكيد بإيجاز على مسألتين رئيسيتين في الإعلان تكتسيان أهمية خاصة بالنسبة لنا، ونرى أنه كان ينبغي تناولهما بمزيد من التفصيل.

المسألة الأولى تتعلق بالوقاية. فتوسيع نطاق استراتيجيات الوقاية عالمياً من شأنه أن يحد من عدد الإصابات بمقدار قد يتجاوز النصف خلال السنوات العشر المقبلة. ولذلك، نرى أنه لا بد من إزالة العوائق الاقتصادية والأيديولوجية التي تعوق أو تحد من الوصول إلى التدابير الوقائية التي ثبتت فعاليتها، وخاصة استعمال الواقي الذكري والاستراتيجيات الرامية إلى الحد من الضرر فيما يتصل بتعاطي المخدرات بالحقن.

وإسبانيا قد سجلت أعلى معدلات انتشار مرض نقص المناعة البشرية/الإيدز في غرب أوروبا. وأودى هذا المرض بحياة ٤٦ ٠٠٠ شخص بالفعل، ومن كل ١ ٠٠٠ مواطن، هناك ثلاثة مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية أو الإيدز. وكان يمكن لهذه الأرقام أن تكون أكثر مأساوية لو لم نعتمد برنامجاً واسع النطاق للوقاية يشمل تقديم بدائل الأفيون وتوفير مواد حقن معقمة لمدمني المخدرات. وبذلك، تمكنا من خفض معدل الوفيات ومعدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية وتخفيض عدد من يلجأون إلى الحقن لتعاطي المخدرات والحد من السلوك المنطوي على مخاطر.

أما المسألة الثانية التي أود أن أتطرق إليها، فهي تتعلق بحقوق الإنسان. فهذه الحقوق ينبغي أن تشكل إطار الاستجابة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، تجنباً للوصم والتمييز الذي يواجهه المصابون بهذا الفيروس أو

الإيدز، وخاصة المجموعات الأكثر تعرضاً لخطر الإصابة: من يتعاطون المخدرات بالحقن، والرجال الذين يقيمون علاقات جنسية مع رجال، ومن يمارسون البغاء، ونزلاء السجون، والمهاجرين ومن يتحولون عن جنسهم. ونرى أيضاً أنه ينبغي أن تشارك تلك المجموعات في وضع برامج الوقاية وتنفيذها وتقييمها.

والمرأة، أيضاً، معرضة لخطر الإصابة، إلا أن تعرضها هذا تحدده عوامل اجتماعية وثقافية واقتصادية. فإذا عالجنا تلك العوامل، نكون قد أسهمنا في مكافحة الوباء. لقد تسبب الإيدز في حالات وفاة ومعاناة، فضلاً عما يشكله من تهديد للتنمية البشرية، ولكن هذا الوباء أيضاً قد عزز مشاعر التضامن الاجتماعي والتسامح وأكد على المساواة واتساع نطاق التعاون الدولي. ولذلك، وافقت حكومة إسبانيا على زيادة مساهمتها في الصندوق العالمي بنسبة ٤٢ في المائة، لتبلغ ٥٠ مليون يورو لهذا العام. وبذلك، تكون إسبانيا قد أسهمت في الصندوق بمبلغ ١٨٥ مليون يورو حتى الآن.

لقد بذل جهد دولي كبير خلال السنوات القليلة الماضية. وتمكن برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة مرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من زيادة ميزانيته، إلى جانب زيادة نشاطه التقني والسياسي. كما أن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، التي نحتفل بذكرى انعقادها اليوم، أحدثت تغييراً في البرامج السياسية للعديد من البلدان، ومع أن عدد الأشخاص الذين يملكون الوصول إلى الوقاية والعلاج اليوم لا يمكن اعتباره نجاحاً، إلا أننا شهدنا قفزة كبيرة إلى الأمام بالتأكيد.

ويعزى الفضل في التقدم المحرز إلى حد كبير إلى جهود وأصوات المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. واليوم، يجتمع ممثلو المجتمع المدني والحكومات معاً هنا في هذه القاعة. ولئن كنا نقر بأن الطريق أمامنا لا يزال طويلاً، كما ورد في تقرير ٢٤ آذار/مارس للأمين العام، إلا أن لدينا أيضاً أساس متين لانطلاق استجابة كاملة وواسعة النطاق.

وإسبانيا، شأنها شأن الأعضاء الآخرين في الاتحاد الأوروبي، ستشارك بأقصى جهدها في تلك الاستجابة العالمية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد عمار تو، وزير الصحة والسكان والإصلاح الاستشفائي للجزائر.

السيد تو (الجزائر): رغم تنامي الوعي بالمرض، ورغم ما تم تحقيقه في محاربته، فإننا نجمع على أن ما ينتظرنا لأكبر مما أنجزناه. فالمرض يتزايد بسرعة أعلى من سرعة تكفلنا بالمرضى. كما أن إنجازاتنا الميدانية متأخرة عن أهداف البرامج المحددة. فهل يعود هذا الوضع إلى محدودية نجاعة آليات التطبيق التي وضعناها في ٢٠٠١؟

أن الوصول الشامل إلى الوقاية والدواء والعلاج والدعم النفساني والاجتماعي لهو كل متكامل ويشمل في مفهومنا، كل الأمراض المعدية والمزمنة والمنقولة جنسيا ومنها الإيدز. وإذا كان جزء فقط من مرض الإيدز معروفا، ويُلزمنا بالتكفل به تكفلا كليا، فإن الجزء الآخر الذي لم يتم الكشف عنه حتى الآن، لهو الأشد خطورة، ويستدعي منا جهدا أكبر.

وفي الجزائر، حيث تبلغ نسبة انتشار المرض ٠,٠٧ في المائة، تضمن الدولة مجانية الكشف، ومجانية الدواء وتضمن المراقبة الطبية والبيولوجية والنفسانية والاجتماعية للمرضى، بما فيه الوقاية من العدوى لدى الأمهات الحوامل المصابات ولأجنتهن ولو بشكل محدود. كما أن الكشف الاختياري، السري والمجاني، مضمون عبر شبكة واسعة تتكون من حوالي خمسين مركزا تغطي عما قريب كل

التراب الوطني. ويعنى هذا الكشف كذلك بأمراض أخرى كالالتهاب الكبدي وأمراض السل والزُهري. وتضطلع حاليا سبع مراكز مرجعية بالتكفل العلاجي بالمرضى، كما تولي المصالح الصحية عناية خاصة للمهاجرين والمجموعات الأكثر عرضة للخطر رغم صعوبة التكفل بهم.

إن إشراك المجتمع المدني وإنشاء أول جمعية لمرضى الإيدز في الجزائر منذ سنة ١٩٩٨، وهي أول جمعية في منطقة المغرب العربي والشرق الأوسط، وإشراك مختلف القطاعات، قد ساعد كثيرا على التكفل بالمرضى وعلى تجاوز كثير من الحواجز الثقافية.

ولكن رغم هذه الإنجازات، فإننا نعمل حاليا على توفير الشروط الضرورية لتحسين انتظام وصول الأدوية إلى المرضى وتوعية العاملين في الحقل الصحي لضمان التعامل اللائق بالمرضى. ويحدونا أمل كبير بأن يحقق برنامج التدريب الخاص الجاري تنفيذه لصالح هؤلاء المرضى والمهنيين، كل الأهداف المرجوة منه. كما نأمل أن نرى التشريعات ذات الصلة ببراءات الاختراع تتسم بالمرونة الضرورية من أجل إنتاج أوفر للدواء وبأسعار أقل حتى يقترن عندنا جميعا القول بالفعل في احتواء المرض والقضاء عليه.

ولا يفوتني أخيرا أن أتقدم بجزيل الشكر لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، على المساعدة الكبيرة التي يقدمانها للجزائر وللمجتمع المدني.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لسعادة الشيخة غالية محمد بن حمد آل ثاني، رئيس الهيئة الوطنية للصحة ورئيس وفد دولة قطر.

الشيخة غالية آل ثاني (قطر) (تكلمت بالانكليزية): إنه لمن دواعي الشرف والاعتزاز أن أقف بينكم هنا اليوم لأتناول إحدى أهم القضايا التي يواجهها عالمنا اليوم، وهي عبء مسألة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) التي تثقل كاهل العالم عامة والبلدان النامية وأقل البلدان نموا على وجه التحديد.

اسمحوا لي بداية أن أعبّر، باسم دولة قطر، حكومة وشعبا، عن عميق التقدير لمنظومة الأمم المتحدة ولبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) على الدور الريادي والحاسم لتعزيز ودعم المواجهة الموسّعة لهذا المرض. إن دولة قطر تؤيد بشدة جهودهما المحمودة والولاية المنوطة بهما.

لعلمكم تعلمون أن هناك أكثر من ٦٥ مليون شخص ثبتت إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية. وتتزايد أعداد المصابين بهذا الفيروس كل دقيقة وكل ساعة وكل يوم، ويموت كل دقيقة أكثر من طفل بسبب الإصابة بالإيدز. وبرغم الجهود المشتركة التي يبذلها العالم تتزايد مشكلة متلازمة نقص المناعة المكتسب سوءا ولا تشهد أي تحسن. إذ يعصف هذا الفيروس الفتاك بحياة الناس على نحو لم تشهده في أي مرض آخر. فهو يدمر الأسر ويتدخل بأكثر علاقات الناس حميمية وينتشر بصمت ويهدد أمن الدول واستقرارها ويمسخ اقتصاداتها ويهدد البشر في أكثر سنين العمر إنتاجية. ولا تنحصر هذه المسألة في كونها مسألة صحة عامة. إنها قضية تربوية واقتصادية وسياسية، قضية حقوق الإنسان، الأمر الذي يستدعي منا أن نعمل معا في إطار جهد حثيث متسارع لمواجهة هذا التحدي الذي يعتبر أكثر قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية في عصرنا أهمية على الإطلاق.

وبإعادة تأكيد رؤساء الدول أو الحكومات الممثلين هنا في هذا الاستعراض على الالتزام بالتنفيذ الكامل لإعلان

الالتزام بشأن الفيروس/الإيدز (القرار دإ-٢/٢٦، المرفق) الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة أصبحوا أكثر اقتناعا من أي وقت مضى بضرورة التحرك على الصعيد العالمي. وأصبح ذلك يشكل هاجسا مشتركا يتطلب رؤية مشتركة وتحركا جماعيا وشراكة وإجراءات جسورة وردا شاملا.

إننا بحاجة ماسة إلى إعادة تقييم، وربما إلى إعادة تصميم لاستراتيجيتنا حول موضوع مرض الإيدز. ويتعين على الأسرة الدولية بدورها أن تزيد من تدفق الأموال إلى البلدان المتضررة التي يتعين عليها بدورها أن تعطي مسألة الوقاية ما تستحقه من الاهتمام وأن تتحرك بحزم دون أي تلكؤ. لذا فإننا بحاجة إلى العمل معا تحت رعاية الأمم المتحدة في إطار جهد حثيث ومتسارع الإيقاع لمواجهة هذا التحدي.

ورغم أن عدد المرضى المصابين بالفيروس/الإيدز في قطر لا يزال صغيرا نسبيا، بيد أننا ندرك أبعاد هذا المرض الفتاك ونتخذ الاحتياطات الواجبة، إذ أن للفيروس وجودا لا يستهان به في بلدي ويعتبر مرضا مستوطنا فيه. وقد بلغ العدد الإجمالي للإصابات المشخصة ٢١٢ حالة حتى نهاية عام ٢٠٠٥. وبلغ عدد القطريين المتوفين من جراء هذا المرض ٤٨ شخصا (٢٨ من الذكور و ٢٠ من الإناث)، وقد تم الاضطلاع بدراسة متعمقة على الصعيد الوطني حول الحالة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، وقدم القطاعان العام والخاص دعما كبيرا. وناقش استشاريون من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية ومخططون في قطاع الصحة هذا الأمر، واقترحوا إطارا وطنيا للعمل. كما طُبقت وبشكل صارم الاحتياطات اللازمة في إطار الرعاية الصحية لمنع انتقال العدوى بالفيروس وحماية العاملين في مجال الرعاية الصحية.

وبدأ الاضطلاع بأنشطة إعلامية وتربوية لنشر الوعي بين صفوف العامة حول هذا الجائحة. وأدى العاملون في قطاع الخدمات الاجتماعية والأساتذة ورجال الدين والطلاب دورا في هذه الحملات التي استُخدمت فيها ورشات العمل والمحاضرات ومقالات الصحف والنشرات، بالإضافة إلى البرامج الإذاعية والتلفزيونية. ويتم حاليا تشكيل لجنة وطنية بغرض تطوير استراتيجية وطنية وتنسيق العمل وتقديم النصح والمشورة للهيئات المعنية بالإضافة على تنفيذ إطار العمل الوطني.

ختاما، قد يعترينا شعور بالإحباط بسبب تزايد سوء الإحصائيات التي تردنا عاما بعد عام، لأنها تقف شاهدا على كثرة الكلام عن هذه المشكلة وعدم القيام بما يكفي لإيجاد حل لها. بيد أن التحدي جسيم والمسألة تتطلب شراكات عالمية على قدر من الفعالية، كفيلة ببناء جبهة مرصوصة في وجه هذه الجائحة. فلنكن أكثر التزاما بهذا الإعلان لأننا نعرف حق المعرفة ما يجب القيام به. إن علينا أن نتحرك، وأن نتحرك الآن، فلنمضي قدما إذ ليس لدينا وقت نضيعه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد بيت هدغسون، وزير الصحة في نيوزيلندا.

السيد هدغسون (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): قبل خمس سنوات اتفقنا على استراتيجية شاملة في إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وبعد مرور خمس سنوات على ذلك الإعلان، علينا أن نلقي نظرة فاحصة على التقدم الذي أحرزناه.

لقد قصرنا. وعلينا أن نسلم بأن عدم التقدم قد كلفنا أرواحا وسوف يكلف المزيد من الأرواح. وإذا ما ضعفت فتاة صغيرة أمام الإغراءات الجنسية من جانب رجل بالغ مصاب، فإن الفيروس هو المنتصر. وإذا اعتُدي على الأشخاص المصابين، ووُجه لهم اللوم وشُردوا من

عائلاتهم، فإن الفيروس هو المنتصر. وإذا حرم الشباب من الحصول على العازل الذكري، ولم يتمكن مستخدمو المخدرات من الحصول على إبر الحقن النظيفة، فإن الفيروس هو المنتصر. وإذا حُرمت النساء من المساواة مع الرجال، ولم يتمكنَ من التحكم في حياتهنَ الجنسية والتناسلية وإذا لم تخل حياتهن في هذا الجانب من العنف، فإن الفيروس سيكون هو المنتصر. وإذا أنكر وجود الرجال الذين يقيمون علاقات جنسية مع الرجال ومع حاملي صفات الجنس الآخر، فإن الفيروس هو المنتصر. وإذا أنكرنا وجود أولئك المصابين بالإيدز لدى صياغة استجابتنا للوباء، فإن الفيروس سيكون المنتصر.

وإذا فشلنا في التصدي للفقر، فإن الفيروس سينتصر. وإذا أخفقنا كزعماء عالميين في أن نرى ذلك كتحد عالمي، فسيكون هو المنتصر. إن الفيروس ينتصر. ويتعين علينا أن نقدم القيادة العالمية. ومن دواعي أسفنا العميق أن الاستراتيجيات الأساسية لدحر الوباء ما زال يدور حولها الجدل. وكان يجب ألا يخضع إعلان الالتزام لعام ٢٠٠١ للمنازعات الجدلية من جديد. فتجدد تلك المنازعات يصرفنا عن العمل.

ومنذ أن اجتمعنا قبل خمس سنوات، تعين على نيوزيلندا أن تتكيف مع ارتفاع غير متوقع في معدل انتشار الإصابة بالفيروس. وكان السبيل الوحيد للتَمكن من ذلك هو العمل في شراكة وثيقة مع الجماعات الأكثر تعرضا للخطر، بمن فيها المصابون الذين يعيشون وهم يحملون الفيروس، والرجال الذين يقيمون علاقات جنسية مع رجال، ومؤخرا مع جماعات المهاجرين واللاجئين.

إن العالم النامي يتحمل العبء الأعظم، وتعاني المرأة والشباب على نحو مطرد وغير متناسب من الآثار. ويقلقنا أن نرى انتشار المرض في منطقتنا ووصوله إلى مستوى الوباء في بابوا غينيا الجديدة. وتتعرض جزر المحيط الهادئ المجاورة للخطر. وإذ أدعو اليوم جميع الدول إلى أن تلاحظ هذا الخطر المحدق، فإن نيوزيلندا تكرر تأكيد التزامها تجاه منطقة جزر المحيط الهادئ.

إن الفيروس/الإيدز ليس مجرد مسألة صحية، بل هو تحد للتنمية العالمية وللأمن وحقوق الإنسان. وعلينا اتخاذ الإجراءات في جميع الجبهات. ونحن نكرر التأكيد على نتائج مؤتمر القمة العالمي، وإعلان الألفية، ونتائج المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية وبرنامج عمل بيجين.

إن الفيروس/الإيدز يمس أشد المسائل حساسية فيما يتعلق بهويتنا كأفراد وجماعات ويستغل نقاط الضعف في مجتمعاتنا. ولا يمكن أن نستمر في السماح للفيروس وللإيدز بالتفريق بيننا. ولا يمكن أن ندع الفيروس ينتصر.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيد نورايير دافيديان، وزير الصحة في أرمينيا.

السيد دافيديان (أرمينيا) (تكلم بالروسية): من دواعي الشرف البالغ أن أتكلم في هذه الجلسة الرفيعة المستوى بالنيابة عن حكومة جمهورية أرمينيا. ونود الإعراب عن أملنا بأن ترفع هذه الجلسة، المعقودة بإشراف الأمم المتحدة، التعاون الدولي إلى صعيد جديد من حيث النوعية، وذلك كيما نناهض تركة فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) التي ورثناها عن القرن الماضي.

في أعقاب اعتماد إعلان الالتزام بالفيروس/الإيدز لعام ٢٠٠١، كثّفت أرمينيا التزامها السياسي بمكافحة الإيدز، فضلا عن تعميق فهمها لمسؤولياتها في القطاعين الحكومي وغير الحكومي بالنسبة لمستقبل شعبنا. وفي ذلك الصدد، جرى إعداد أول برنامج وطني معني بالإيدز. وتم الاتفاق على سبل ممكنة لتمويل البرنامج. واتفقنا أيضا على

كيفية تنسيق الخطوات من أجل مكافحة وباء الإيدز على الصعيد الوطني. ويجري رصد المؤشرات ونحن بصدد تنفيذ برنامجنا الوطني، بما فيها المؤشرات الرئيسية التي تمت الإشارة إليها في إعلان عام ٢٠٠١.

وبالنسبة لتنفيذ مبادئ ''الآحاد الثلاثة'' في أرمينيا، لدينا إطار عمل لمكافحة الإيدز يشكل أساسا لتنسيق عمل كل الشركاء وهيئات التنسيق الوطنية، وله سلطة واسعة مشتركة بين القطاعات لتنفيذ عمليات الرصد والتقييم المنتظمة في عموم البلد.

وفي غضون الأعوام الخمسة الماضية، غيّرت الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة نهج الوقاية المفاهيمي تغييرا كبيرا. وتم إدراج تعزيز السلوك الأسلم تدريجيا في المدارس ومؤسسات التربية الأخرى. وجرى إعداد برامج أيضا من أجل تقليل المخاطر والأضرار، الأمر الذي سيسمح لنا بتقليل معدل انتشار الفيروس بين أشد الفئات الاجتماعية ضعفا، فضلا عن زيادة كمية المعلومات المتوفرة.

وتبيّن أن الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز، والسل، والملاريا يقدم دعما هائلا لتنفيذ برنامجنا الوطني. وفي الحقيقة، يصعب علينا اليوم حتى أن نتخيل عملنا بدون الصندوق العالمي. وفي الوقت ذاته، ندرك أنه لا بد من تعزيز الإمكانيات الوطنية لمكافحة الوباء يوميا.

وتمثلت النتيجة الرئيسية لمبادرة ''٣ في ٥'' هذه في الالتزام بإمكانية حصول الجميع على العلاج بحلول عام ٢٠١٠. ويشكل توفير العلاج المضاد للفيروسات الرجعية إنجازا خاصا. وأود أن ألاحظ مع الارتياح أن فريقا من العلماء في أرمينيا نجح في تحضير دواء مبتكر يحتوي على مضادات للفيروسات. ويحسن ذلك الدواء نوعية حياة المرضى مستعيدا قدرتهم على العمل والسماح لهم بالعودة إلى ممارسة حياة مفعمة بالنشاط.

ووضعت أرمينيا توصيات وطنية لتوسيع إمكانية حصول الجميع على الوقاية، والعلاج، والرعاية والدعم. ويجري الآن إعداد برنامج، بدعم من برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز/الفيروس. وبالتالي يوفر تنفيذ برنامجنا الوطني زخما لتحقيق إمكانية حصول الجميع على الوقاية والرعاية في أرمينيا.

وختاما، أود الإعراب عن قناعتنا بأن اعتماد مشروع الإعلان السياسي يشكل أساسا صلبا لتحقيق إمكانية حصول الجميع على الوقاية من الفيروس/الإيدز، والعلاج، والرعاية والدعم في جميع أرجاء العالم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة ريتا كايبر - بيك، وزيرة الخارجية لليختنشتاين.

السيدة كايبر - بيك (ليختنشتاين) (تكلمت بالانكليزية): على مدى ٢٥ عاما، جلب وباء الإيدز المعاناة الإنسانية المريرة في كل أنحاء العالم، وكانت له آثار مدمرة على التنمية. وسوف يسبب خسائر أفدح إذا لم نتصرف بالتصميم والقيادة اللازمين لوقف انتشار الفيروس ودحره. وعلينا اتخاذ إجراءات عاجلة ومستدامة لتحقيق هدف الوصول الشامل إلى الوقاية والعلاج والرعاية والدعم. وما زالت هناك أشكال متعددة من الحواجز - القومية والدولية والقانونية والمالية والاجتماعية والثقافية - التي تعيق هذا الوصول الشامل. وبالتالي، نحن بحاجة ليس إلى القيادة السياسية والتصميم فحسب، بل أيضا إلى المشاركة الكاملة للمجتمع المدني، ولا سيما مشاركة المصابين الذين يعيشون مع الفيروس والإيدز، والقطاع الخاص فيما نتخذه من إجراءات.

إن النهج الشامل الذي يضم الجميع في هذا الاجتماع ينبغي أن يكون مثالا للتعاون الدولي والشراكة

الوطنية في المستقبل. إن الإيدز وباء استثنائي بسبب نطاقه، وتعقيداته والتعدد الواسع للعوامل التي تسهم في انتشاره المدمر. وهذه مسألة تتعلق بحقوق الإنسان بقدر ما هي واحدة من أكبر التحديات التي تواجه التنمية. ولن تتحقق النتائج اللازمة إلا باتباع نهج شامل – وهذا رأي أعرب عنه الأمين العام أيضا في تقريره المعروض علينا.

وفي مؤتمر القمة المعقود في العام الماضي، أعرب قادة العالم عن الالتزام بزيادة هائلة في التدابير الرامية إلى كفالة توفير الوقاية، والعلاج، والرعاية، والدعم للجميع، بما في ذلك أضعف الناس. وقامت حكومة ليختنشتاين تدريجيا بزيادة الموارد التي تقدمها لمساعدة الآخرين في كفاحهم ضد هذا الداء. واتبعت أيضا نُهُجا مبتكرة لتوفير أموال جديدة، مثل تقديم ضعف المبالغ التي تجمعها المنظمات غير الحكومية، وتجميع مساهماتها لأنشطة اليونيسيف المتصلة بالإيدز مع الدول الصغيرة الأخرى، كوسيلة لتعزيز فعالية المساعدة. ويكمل ذلك التعاون المساعدة الثنائية المقدمة من لختنشتاين، ولا سيما إلى البلدان الأفريقية، لتقوية قطاعها الصحي في الكفاح ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتنفق لختنشتاين حاليا حوالي ٢,٢ مليون دولار على هذه المساعدة، ونحن ملتزمون تمام الالتزام بالمحافظة على ذلك المستوى من الدعم على الأقل.

وما برح الفقر المدقع وعدم كفاية إمكانية الحصول على التعليم، ولا سيما الحصول على المعلومات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية يذكي نار انتقال الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية ويزيد من وطأته. وكثيرا ما تزيد من تعقيد تلك العوامل أوجه عدم المساواة بين الجنسين والعنف ضد المرأة. وتتطلب زيادة انتشار هذا الوباء بين الإناث التركيز على نحو أوضح على الاحتياجات الخاصة للمرأة. وبدون هذا التركيز، لن تتحقق إمكانية توفير العلاج للجميع. وبالمثل، يتعين علينا أن نضع الأطفال والشباب في صميم كفاحنا ضد الإيدز. ويجب أن نضع في الاعتبار على سبيل الاستعجال الأثر المحدد للإيدز على الأطفال، وأن نجعل من الملايين من الأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أولوية رئيسية في استخدامنا للموارد.

لقد أتاح إعلان الالتزام أساسا صلدا لاستجابة عالمية متضافرة وشاملة ومحددة الأهداف لمواجهة وباء الإيدز. وقد التقينا في هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى لتعزيز اتخاذ إجراءات استثنائية ضد الإيدز والتغلب على العقبات العديدة التي ما برحت تعترض سبيلنا. ويعطينا الحضور ذو المستوى الاستثنائي هنا الأمل في أن يكون المجتمع العالمي على استعداد للتصدي لهذا التحدي الضخم. ولنغتنم هذه الفرصة ذات الأهمية الحاسمة للوفاء بالتزامنا الذي تعهدنا به في عام ٢٠٠١ وإيجاد سبل ابتكارية للعمل معا. ولختنشتاين على استعداد لعمل ذلك.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيدة آغنس فان آردن – فان در هويفن، وزيرة شؤون التعاون الإنمائي في هولندا.

السيدة فان آردن – فان در هويفن (هولندا) (تكلمت بالانكليزية): واحد، واثنان، وثلاثة وأربعة. أحسب بيدي أربع ورقات نقدية من فئة الدولار الواحد. ويشكل هذا كل ما تكلفه الوقاية من انتقال الفيروس أثناء الولادة. وهذا كل ما تكلفه وقاية الأطفال حديثي الولادة وتجنيبهم حكم الإعدام. وخلافا لما حصل قبل خمسة أعوام، فلدينا الآن المبالغ المالية لتحقيق ذلك. وهذا الأمر يجعل إخفاقنا أكثر مأساوية. وفي سبيل منع انتقال المرض من الأم إلى الطفل، وعد قادة العالم بعلاج ٨٠ في المائة من الأمهات المصابات بالفيروس. ولم تتم معالجة سوى ٩ في المائة فحسب. ولا توجد طريقة دبلوماسية للتعبير عما يلي: إن ذلك يشكل إهمالا فاضحا.

ولا توجد لدينا أسباب كثيرة تدعونا إلى الاحتفال ولكن لدينا أسباب كثيرة تجعلنا نشعر بالإحراج. ولم تمنع جهودنا من حدوث ٤ ملايين إصابة جديدة و ٣ ملايين وفاة في العام الماضي من جرّاء الإيدز. وأفريقيا الآن في قلب العاصفة: إذ يصيب الإيدز باليتم طفلا واحدا من أصل كل ٢٠ طفلا تقريبا.

ولكن يتضح الآن أننا لا نستطيع أن نحل أزمة الإيدز بمجرد رمي المبالغ المالية عليها. فتتمثل المهمة أمامنا في جعل تلك المبالغ المالية ناجعة بالنسبة للناس من خلال بناء قدرات قطرية قوية – قدرات الأفراد، والمجتمعات المحلية والمؤسسات على مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب بنفسها. ويشمل ذلك القدرة على إجراء البحوث في تكنولوجيات الوقاية الجديدة وإعداد خطط للتأمين الصحي، التي تضطلع هولندا الآن بريادتها في أفريقيا. ولكن، وقبل كل شيء، يعني ذلك تعزيز النظم الصحية الوطنية، وهي العمود الفقري لأي مواجهة ناجحة تتصدى للإيدز. وفي نهاية المطاف، لا يمكن بناء النظم الصحية الوطنية إلا على أساس متين من الإرادة السياسية الوطنية. وينبغي ألا تحتل مكافحة الإيدز/الفيروس الصدارة في جداول أعمال الحوارات المتصلة بالسياسة العامة مع المانحين فحسب، بل خصوصا جداول الأعمال المحلية السياسية.

واسترشادا بالحكومات الوطنية، تقع على عاتق جميع العناصر الفاعلة مسؤولية أخذ التبسيط والمواءمة على محمل الجد. وإذا كان كل ما يفعلوه هو مواصلة العمل كالسابق، فإننا نخشى من إرسال مواجهة الإيدز في ألف اتجاه مختلف، مما يستترف القدرات الوطنية الضئيلة الموجودة في أفريقيا وأماكن أخرى غيرها بالفعل. ولذلك ينبغي تطبيق مبدأ ''الآحاد الثلاثة'' – إطار عمل واحد، وسلطة تنسيق وطنية واحدة ونظام واحد للرصد والتقييم – على الصعيد القطري.

وينبغي لنا، عند بناء قدراتنا لمكافحة الإيدز، التركيز على الوقاية. وإذا فعلنا ذلك، يمكن منع حدوث نصف جميع الإصابات في العقود القليلة القادمة وتوفير ٢٤ بليون دولار من تكلفة العلاج. غير أن المحاولات الرامية إلى تعجيل الوقاية لن تكون فعالة إلا إذا كانت قائمة على الحقوق الصحية الإنجابية والجنسية وإذا ترسخت في استراتيجيات تقوم على الأدلة كتخفيف الضرر، واستخدام مبيدات الميكروبات، والرفالات الذكرية والأنثوية، والتربية الجنسية للشباب – وكلها ناجحة جدا في هولندا. ومن أجل أن تكون المكافحة فعّالة حقا، يجب أن تنطلق من الوعي بالإنسانية المشتركة واحترام الكرامة البشرية، بغض النظر عن اللون والثقافة والمعتقد. وهذا يعني تقديم ما يحتاجه المستضعفون – كالنساء والبنات، اللواتي يتعرضن الآن أكثر من غيرهن لخطر الإصابة – من عناية خاصة.

والأمين العام على صواب: فنحن نقف أمام مفترق طرق. ومع كل المبالغ المالية الموجودة في العالم، لا يسعنا أن نشتري الهدف الإنمائي ٦. وتتمثل الطريقة الوحيدة لإيقاف أكبر كارثة بشرية في عصرنا بضم الالتزام والتعاون إلى القدرات ذات الأهمية الحاسمة. ودعونا جميعا ننظر في المرآة ونسأل أنفسنا يوميا السؤال التالي: ماذا نود أن نترك للأجيال القادمة من ميراث؟

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونورابل الفريق روني شيكابواشا، وزير الخارجية في زامبيا.

السيد شيكابواشا (زامبيا) (تكلم بالانكليزية): في أيار/مايو ٢٠٠٦، اعتمدت المنطقة الأفريقية موقف أفريقيا المشترك فيما يتعلق بالاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي يتمثل موضوعه في إمكانية حصول الجميع على العلاج من فيروس

نقص المناعة البشرية/الإيدز، والدرن، والملاريا بحلول عام ٢٠١٠.

وتؤيد زامبيا البيان الذي أدلى به رئيس جمهورية الكونغو ورئيس الاتحاد الأفريقي، السيد دينيس ساسو نغيسو، باسم المجموعة الأفريقية.

وإن معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية يبلغ في زامبيا ١٦ في المائة بين السكان البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٤٩ سنة، وهذا يعني أن هناك مليونا من السكان في زامبيا مصابون بهذا الفيروس. ونجد أن معدل الإصابة بين النساء أعلى، حيث يبلغ ١٨ في المائة، بالمقارنة بمعدل ١٣ في المائة بين الرجال. وأربعون في المائة من الأطفال الرضع الذين تلدهم أمهات مصابات بفيروس نقص المناعة البشرية مصابون بهذا الفيروس؛ ويحتاج ما يزيد على ٢٠٠ ٠٠٠ إلى العلاج بالعقاقير المضادة للفيروسات.

وتتطلع زامبيا إلى أن تصبح بلدا خاليا من الأزمة المتمثلة في فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتتمثل مهمتها في توفير القيادة الوطنية لشن كفاح منسق ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للقضاء على ما يرتبط به من إصابات لتحقيق ما فيه خير المجتمع. والهدف من وراء ذلك هو تخفيض معدل نقل فيروس نقص المناعة البشرية والأمراض التي تنقل عن طريق ممارسة الجنس بين سكان زامبيا، والحد من الأثر الاجتماعي الاقتصادي للإيدز.

ولقد أعلنت حكومتي أن الإيدز أزمة وطنية، وسلمت أيضا بأنه أزمة وقضية إنمائية. وأدى ذلك إلى إدراج استراتيجيات مكافحة الإيدز في الخطة الإنمائية الوطنية الخمسية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠.

وأود أن أعلن أن الحكومة والجهات المعنية في زامبيا تقوم الآن بتحويل ''الآحاد الثلاثة'' من مبدأ إلى ممارسة عملية. وتثبت الأدلة بقوة وجود التزام رفيع المستوى لا بدعم ''الآحاد الثلاثة'' فحسب، وإنما أيضا بتحسين تطبيقها.

وتشجع زامبيا استراتيجيات الوقاية المتعددة القطاعات. وأقرت زامبيا مؤخرا الفحص الروتيني لكل الأمهات الحوامل، مع كفالة اختيار الامتناع عن ذلك. وعلاوة على هذا تسلم زامبيا بأهمية إيجاد لقاح للإيدز، ومن ثم أجرينا مؤخرا تجربة للقاح. وبدأت زامبيا كذلك العلاج بالعقاقير المضادة للفيروسات باستخدام الموارد الخاصة بها في عام ٢٠٠٣ واستهلت خدمات العلاج المجاني للإيدز في آب/أغسطس ٢٠٠٥. وفي غضون ٢٤ شهرا، وضعت وزارة الصحة بدعم من الصندوق العالمي والخطة الطارئة لرئيس الولايات المتحدة للإغاثة المتعلقة بالإيدز، ٠٠٠ ٥٠ شخص على العلاج بالعقاقير المضادة للفيروسات، من بين ما يقدر بنحو ٠٠٠ ٢٠٠ شخص مصابين بالإيدز. ومثّل ذلك ٢٥ في المائة ممن يحتاجون إلى العلاج.

وزامبيا ملتزمة بتنفيذ برنامج سريع للعلاج، بما في ذلك علاج الأطفال ومنع نقل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من الأم إلى الطفل.

وقد خلف الإيدز وراءه ما يقدر بنحو ٠٠٠ ٧٥٠ يتيم. ويقدر أن ٦ في المائة من أولئك الأطفال يعيشون في الشوارع، وأن ما يقل عن ١ في المائة يعيشون في دور لإيواء اليتامى. ويتوقع أن يصبح ما يصل إلى ٢٠ في المائة من جميع الأطفال في البلد يتامى بحلول عام ٢٠١٥. وسيكون لذلك بطبيعة الحال آثار اجتماعية اقتصادية سلبية، إذا تركت الحالة دون علاج.

ولعلاج هذه الحالة، اتخذت حكومتي مجموعة من التدابير، بما فيها تنظيم برامج بالمجان لخدمات التعليم الأساسي، والتدريب على المهارات، والوقاية من الإيدز، وستعزز هذه التدابير جهودنا لمكافحة هذا المرض.

وبالإضافة إلى ذلك، اضطلع المجتمع المدني بالعديد من البرامج المبتكرة لتخفيف أثر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الأرامل والضعفاء من الأطفال.

وتسلم حكومتي بأن الوصم والتمييز يذكيان نار هذا الوباء، ويحولان دون وصول الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية إلى برامج العلاج والرعاية. وما فتئت حكومتي، في ذلك الصدد، ملتزمة بالقضاء على العنف ضد المرأة والأطفال، والوصم والتمييز المتصلين بالإيدز، وحماية حقوق الإنسان للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وفي حين أننا اتخذنا خطوات كبيرة عديدة نحو مكافحة الوباء، فإننا نسلم بأنه لا بد لنا من أن نزيد جهودنا في العديد من المجالات، ولا سيما في تعزيز النظم الصحية، بما فيها الموارد البشرية على جميع المستويات. وتبلغ أزمة الموارد البشرية من الشدة ما يجعلها تهدد بالقضاء على ذات المكاسب التي تحققت حتى الآن في مكافحة الوباء؛ بل إنها تهدد تحقيقنا للأهداف الإنمائية للألفية التي قطعنا نحو بلوغها شوطا طويلا. وستتبدد تلك الأهداف ما لم يتم عمل شيء بشأن أزمة الموارد البشرية. ولهذا، نود أن نشهد تعزيز التعاون مع شركائنا الدوليين في الكفاح ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لكفالة التمويل والدعم المستدامين واللذين يمكن التنبؤ بهما.

وفي الختام، ما زال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يشكل حالة طوارئ عالمية، لأن كل روح تضيع بسبب الإيدز تشكل معلما على الهزيمة في كفاحنا. ولهذا، نحتاج إلى أن نفعل أكثر مما فعلناه حتى الآن. والواقع أن من حقنا، بل ومن واجبنا، أن نعكس اتجاه تلك الجائحة وأن نضع نهاية لها. وتأمل حكومتي أن يجدد الإعلان الذي سنعتمده اليوم التزام المجتمع الدولي وعزمه على تعزيز الالتزام والعمل العالميين للكفاح ضد الإيدز ووضع نهاية له.

وإن من واجبنا تغيير هذه المسألة ووضع نهاية لها. ولهذا يحسن بنا أن نفعل ما هو أفضل من أجل تحسين حياة المتأثرين والمصابين من شعبنا. ولا بد لنا من أن ندحر هذا المرض.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة آباتور توماس، وزيرة الصحة والصرف الصحي في سيراليون.

السيدة توماس (سيراليون) (تكلمت بالانكليزية): بالنيابة عن حكومة وشعب سيراليون، أود أن أشكر الرؤساء المشاركين وأشيد بهم على إسهامهم الهائل في تيسير العملية التي تكللت في مشروع الإعلان السياسي، الذي نأمل اعتماده اليوم. وأود أيضا التنويه بالأمين العام على تقريره (A/60/736) عن التقدم المحرز حتى الآن في المواجهة العالمية للإيدز منذ إعلان الالتزام لعام ٢٠٠١ (القرار دإ-٢/٢٦، المرفق).

ومن أجل التصدي لآفة وباء الفيروس/الإيدز، أبدت الحكومات الأفريقية بجلاء إرادتها السياسية عن طريق اعتماد التزام برازفيل بشأن توسيع إمكانية حصول الجميع على الوقاية من الفيروس/الإيدز والعلاج والرعاية والدعم في أفريقيا بحلول عام ٢٠١٠. وتظل حكومتي ملتزمة التزاما ثابتا بتنفيذ ذلك الإعلان.

وحتى على الرغم من أن نسبة انتشار الفيروس/الإيدز في سيراليون تبلغ حاليا ١,٥ في المائة، تسلّم حكومتي تماما بأن الوباء يشكل تحديا هائلا لحياة البشر وكرامتهم، ولذا فإنها كثفت جهودها لمواجهة الخطر من خلال اعتماد التدابير التالية: لقد أنشأنا وزارة مسؤولة عن الرعاية الاجتماعية والمنظور الجنساني وشؤون الأطفال من أجل

النهوض بحقوق المرأة وحماية النساء والبنات من جميع أنواع التمييز؛ وتشكيل مجلس وطني معني بالفيروس/الإيدز في مكتب الرئيس، يتولى رئاسته الرئيس بنفسه، من أجل إعداد السياسة الوطنية بشأن الوباء والإشراف عليها؛ وإعداد مشروع متعدد القطاعات لمواجهة الفيروس/الإيدز، الذي يعرف بمشروع مواجهة الفيروس/الإيدز في سيراليون (SHARP)، بدعم من البنك الدولي وشركاء آخرين.

وعلاوة على ذلك، أنشأنا أمانة عامة وطنية تعنى بشؤون الفيروس/الإيدز بغية تنسيق جهود المواجهة الوطنية؛ وشرعنا في حملة هائلة لزيادة الوعي، والمشورة وبرامج اجتماعية أخرى، وخاصة في الأماكن الريفية، عن المرض وآثاره فضلا عن قضايا الوصم بالعار؛ ونظمنا مشاورات وطنية وحلقات عمل معنية بمواجهة الفيروس/الإيدز على الصعيد الوطني، وعملية التوسيع والأهداف الملموسة للوقاية من الفيروس، وتقديم مستوى العلاج والرعاية والدعم الذي يأمل البلد بلوغه خلال الفترة الزمنية المنصوص عليها بحلول عام ٢٠١٠.

وأخيرا، لقد وسّعنا توسيعا كبيرا مشاركة المجتمع المدني في جهود المواجهة الوطنية؛ ودخلنا في شراكة مع فريق الأمم المتحدة؛ ووافقنا على عدم فرض التعريفات وضرائب المبيعات على جميع العقاقير والمعدات الخاصة بمواجهة الفيروس/الإيدز؛ وزدنا أعداد مراكز العلاج في جميع أرجاء البلد؛ وقدمنا عقاقير مضادة للفيروسات لجميع النساء المصابات بالفيروس.

وعلى الرغم من أننا لا نزال نواجه فترة ما بعد الصراع الأهلي، إلا أننا نشعر بالرضا عن إحرازنا لتقدم ملموس في مواجهة الفيروس/الإيدز، إزاء أولويات أخرى متنافسة بما فيها الملاريا، والسل، وضعف الهياكل الأساسية الصحية، ونظم التسليم، ونقص العاملين المدربين وذوي الخبرة في المجال الصحي.

وفي ضوء ما تقدم، أود أن أحث شركاءنا الإنمائيين على الوفاء بالتزاماتهم على خير وجه وذلك بغية تمكيننا من التصدي للتحديات التالية: اعتماد مبدأ ''الآحاد الثلاثة'' واستهلال العمل به؛ وتعبئة أموال إضافية لجميع جوانب البرنامج وتحديد مواقعها؛ وتعزيز بناء القدرات على جميع مستويات الموظفين؛ ودمج موضوع الإصابات المنقولة جنسيا والفيروس/الإيدز في مناهج المدارس والجامعات ومؤسسات التدريب الأخرى؛ وتعزيز منظمات الرعاية والدعم بغية تقديم رعاية خاصة ليتامى الإيدز؛ وإصلاح القوانين ودعمها من أجل حماية حقوق الإنسان للمرأة، والمصابين بالإيدز، واليتامى والأطفال الضعفاء ومجموعات ضعيفة أخرى؛ وجعل عملية التوسيع جزءا لا يتجزأ من برنامج استراتيجية تخفيف الفقر.

ومن أجل بلوغ هدف إمكانية وصول الجميع إلى الوقاية من الفيروس، والعلاج، والرعاية والدعم، حددت حكومتي الأهداف الفورية الثلاثة، التي نعتقد أنها ستهيئ بيئة تمكينية لجهود مواجهتنا الوطنية المتعلقة بالفيروس/الإيدز: اطلاع أشد الفئات ضعفا على المعلومات الملائمة المتعلقة بالفيروس/الإيدز؛ وتوفير برامج الوقاية والعلاج والرعاية والدعم إلى جميع الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية التي تحتاج إلى دعم؛ ومواصلة تقديم الدعم إلى الميزانية الاعتيادية والدعوة إلى ذلك؛ وتعزيز الرعاية الصحية والنظم الاجتماعية؛ وتكثيف نشاطات تدريب الموظفين واتخاذ تدابير تشريعية لحماية حقوق الإنسان للأفراد ضد التمييز وتيسير تمكين المرأة؛ واعتماد مبدأ ''الآحاد الثلاثة'' من خلال إنشاء إطار متعدد القطاعات ومتعدد الاختصاصات في سبيل تنفيذ البرامج وتنسيقها ورصدها وتقييمها.

وختاما، أود أن أشكر البنك الدولي والصندوق العالمي على دعمهما.

أود أن أشكر البنك الدولي والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا على الدعم المقدم منهما. وأود أيضا أن أطمئن الجمعية العامة باسم حكومة بلدي، مرة أخرى، على التزامنا بالمكافحة العالمية لفيروس الإيدز كما ينعكس ذلك في إعلان الالتزام سنة ٢٠٠١ (القرار د إ-٢/٢٦، المرفق) وفي مشروع الإعلان السياسي الذي نحن على وشك اعتماده.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): والآن أعطي الكلمة لمعالي السيد ميخائيل زورابوف، وزير الصحة والتنمية الاجتماعية في الاتحاد الروسي.

السيد زورابوف (الاتحاد الروسي): (تكلم بالروسية): يبقى فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب واحدا من أخطر تحديات عصرنا. وهو بالطبع تحد عالمي، ولا يمكن التغلب عليه سوى من خلال تضافر الجهود الدولية. وفي الوقت ذاته، تؤمن روسيا بأنه من المهم جدا المشاركة في التعاون الإقليمي، الذي يجب علينا أن نتشاطر من خلاله تجاربنا على نطاق أوسع ونطور نهجنا العصرية بغية التصدي للوباء.

لقد جرى تنظيم عدد من الأحداث هذا العام، كجزء من تلك الجهود، على مستوى الخبراء وفي سياق الاجتماعات رفيعة المستوى بين بلدان رابطة الدول المستقلة على السواء. وكان أحد الاجتماعات الهامة يتمثل في مؤتمر بلدان أوروبا الشرقية ووسط آسيا الدولي الأول للنظر في كيفية تعزيز الجهود المضادة للإيدز في المنطقة وتنسيقها. وتدرك روسيا دورها في مكافحة الوباء في منطقتي أوروبا الشرقية ووسط آسيا، وإننا على استعداد لتوسيع دعمنا الفني، والمالي، والتنظيمي لبلدان أخرى في جهودها المبذولة لمكافحة الإيدز.

وتعمل حكومة الاتحاد الروسي كذلك على زيادة المبالغ المالية المخصصة لعلاج مرضى الإيدز في الاتحاد. وفي عام ٢٠٠٦، تنوي الحكومة زيادة مواردها المالية المخصصة لعلاج الإيدز والتهاب الكبد على السواء، وتشخيصهما والوقاية منهما. وفي عام ٢٠٠٧، ينوي الاتحاد الروسي زيادة دعمه المالي بنسبة ٢٥٠ في المائة وسيتخذ تدابير من شأنها تمكيننا من توفير كل ما هو ضروري من أنواع العلاج المضاد للفيروسات. وتبذل الجهود أيضا لجعل الحصول على العقاقير المضادة للفيروسات ميسور التكاليف؛ وسيصبح إنتاجها ممكنا في القريب العاجل في روسيا وبذلك سيتم تقليل تكلفة شرائها. وبوسعنا القول أيضا إنه على الصعيد الوطني، تواكب روسيا الجدول الزمني المحدد لتنفيذ إعلان الالتزام بشأن الفيروس/الإيدز.

ونعتقد أن مستوى التعاون الدولي في النضال ضد الفيروس/الإيدز يستحق تقييما إيجابيا. ونؤيد عمل الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز، والسل والملاريا ونؤمن بأنه ينبغي أن يحصل الصندوق على موارد كافية. وبالإضافة إلى الالتزامات السابقة لحكومة الاتحاد الروسي، فإنها قررت زيادة مساهمتها في الصندوق العالمي إلى ٤٠ مليون دولار. ونود مواصلة المساهمة في الصندوق في المستقبل بصفتنا مانحين.

وتم اختيار مكافحة الإيدز بوصفه أحد الموضوعات ذات الأولوية في مؤتمر قمة سانت بطرسبرغ. وفي الإعداد لمؤتمر القمة، سيلتقي وزراء مجموعة الثمانية في موسكو وسيناقشون مبادرات ترمي إلى كفالة إمكانية حصول جميع مرضى الإيدز على العقاقير، والعلاج والرعاية.

وتعزز الالتزام السياسي بمكافحة الإيدز، الذي ظهر مرة أخرى في هذه الجلسة الرفيعة المستوى، من خلال اتخاذ

تدابير عملية. ونأمل أن تفتح الخبرة المكتسبة في غضون الأعوام الخمسة الماضية فصلا جديدا في شراكتنا العالمية في مكافحة الإيدز.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لمعالي السيدة ماريا باريا، وزيرة الصحة في شيلي.

السيدة باريا (شيلي) (تكلمت بالإسبانية): أولا وفي المقام الأول أود أن أقول إننا نؤيد ما قاله وزير الصحة في غيانا باسم مجموعة ريو.

باسم وفد شيلي، المُشكّل من ممثلي الحكومة والمصابين بفيروس الإيدز والمنظمات غير الحكومية الاجتماعية والوكالات العلمية، أثني على الجهود التي بذلتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لإعادة التركيز على المناقشة العالمية بشأن الموضوع الهام، موضوع فيروس الإيدز، باعتباره التزام البشرية. قبل خمس سنوات في هذه القاعة بالذات أصغت الدول الأعضاء إلى النداء الذي صدر عن الأمين العام كوفي عنان ودخلت في عهد بأننا لن ندخر جهدا من أجل دحر هذا الوباء الذي لا يزال يصيب الملايين من البشر في كل أرجاء العالم. واليوم، إذ نجتمع هنا لاستعراض هذه الالتزامات، نجد أنه أحرز التقدم الكبير فيما يتعلق بكثير منها. ولكن لم يكن ذلك كافيا للسيطرة على الوباء.

وفي هذا الوباء يتبين لنا كثير من وجوه الظلم والتفاوتات القائمة في عالمنا اليوم، وخصوصا تلك المتعلقة بالفقر والجوع والتمييز بين الجنسين وأنواع أخرى من التمييز. ذلك يلحق أكبر الضرر بأفقر البلدان، ولكن في جميع البلدان فإن الشباب، والنساء، والرجال الذين يقيمون علاقات جنسية مع الرجال، والمهاجرين، والعاملين في مجال الجنس واللاجئين هم أكثر السكان تعرضا للخطر. وهذا الوباء يضر بالسكان والبلدان الأكثر تعرضا للخطر حيث من الأصعب الحصول على الوقاية والعلاج الفعالين أو حيث لا يوجدان.

وعلى الرغم من الصعوبات الكامنة في العمليات التي تتضارب فيها المصالح والقيم والمواقف الثقافية والاقتصادية المختلفة، فإن الجمعية العامة تعبر عن التزام البشرية بإيقاف انتشار وباء فيروس الإيدز وبضمان حقوق جميع البشر وبتحسين نوعية حياتهم. وثمة حاجة إلى المشاركة الأكثر حسما من جانب أصحاب المصلحة المعنيين في المجال الاجتماعي لتحقيق هذه الأهداف. يجب علينا أن نعزز الشراكات وأن نوسع نطاقها بين الحكومات والمجتمع المدني. ويجب أن تصبح المسألة محل اهتمام جميع قطاعات الدولة المختلفة والقطاع الخاص الذي يجب أن يلتزم التزاما أكبر. ونحن بحاجة إلى تحالفات استراتيجية لإحراز التقدم بحل المشاكل التي تؤثر في مجتمعاتنا، بخاصة فيما يتعلق بوجوه الظلم والتمييز. يجب علينا أن نضع سياسات تتعلق بالصحة تتناسب مع الوقائع الوبائية والاجتماعية والثقافية لكل بلد من البلدان. ثمة حاجة إلى وضع سياسات وطنية ودولية لتشجيع التنمية والتضامن البشريين، وللإقرار بالتنوع باعتباره شيئا ثقافيا ثمينا.

وبالنسبة إلى حكومة بلدي فإن الاحترام غير المشروط لحقوق الإنسان للمصابين بفيروس الإيدز وللسكان الأكثر ضعفا ليس واجبا يقع على كاهل الدولة فحسب ولكنه أيضا متطلب من متطلبات التقدم بالسيطرة على الوباء وبمراعاة الضرورات الخلقية لمجتمع تتعزز صبغته الديمقراطية باستمرار. يجب علينا أن نوجد الظروف القانونية والسياسية لحماية حقوق الإنسان للسكان وللنهوض بها، وخصوصا حقوق الإنسان للأشخاص الأكثر عرضة للإصابة بفيروس الإيدز، ولتعزيز الحقوق الجنسية والإنجابية.

وترحب شيلي بإنشاء منتديات جماعية وباتخاذ مبادرات تقوم على التضامن، وحشد الجهود والموارد التي تعزز تعزيزا كبيرا العمل الرامي إلى تضييق الفجوة الاقتصادية الواسعة في الاستجابة لفيروس الإيدز، وهي الفجوة القائمة بين العالم المصنع والبلدان التي تمتلك موارد أقل. ولذلك، نقدر تقديرا كبيرا جدا مناشدة الجمعية العامة لإنشاء صندوق عالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. وبالاقتران بالجهود الوطنية شجع الصندوق استجابة أوضح لوباء فيروس الإيدز. ويجب الإبقاء على هذه المبادرة وتعزيزها لتفادي التمييز ضد البلدان ذات الدخل المتوسط.

ونشارك أيضا، مع بلدان أخرى، في عدد من الجهود التعاونية الموجهة صوب توفير سبل الوصول إلى المعالجات، وتتعلق تلك الجهود، على سبيل المثال، بسعر الأدوية وإيجاد التمويل الابتكاري وبالتالي إفادة أشد البلدان والسكان فقرا. ونؤكد أيضا على التزام مجموعة ريو، ومجموعة التعاون الفني الأفقي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والوكالات الرائدة في هذا المجال – منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز – وهي تتوخى أغراضها وأهدافها لتوفير سبل حصول الجميع على الوقاية والعلاج والرعاية، مما يؤكد على الحاجة الملحة إلى تدخلات وإجراءات أكثر حسما للتصدي لهذه المشكلة.

وتعيد شيلي التأكيد على التزامها بمواصلة العمل لإيقاف انتشار وباء الإيدز في بلدنا، والتعاون على المستويين الدولي والإقليمي، وبالتالي النهوض بتحقيق أهداف الألفية والأهداف التي وافقت الجمعية العامة عليها.

لقد حان الوقت لتكثيف الجهود للحصول على استجابة أكثر فعالية. إن كثيرين من الأطفال والنساء والرجال يراقبوننا. ولا يمكننا أن نخذلهم ويجب علينا ألا نفعل ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): والآن أعطي الكلمة لمعالي السيد بيدوما آلان يودا، وزير الصحة في بوركينا فاسو.

السيد يودا (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن فخامة السيد بليز كومباوره، رئيس بوركينا فاسو، أود الإعراب عن ارتياح بلدي لعقد هذه الجلسة الرفيعة المستوى، من أجل تقييم تنفيذ إعلان الالتزام بشأن الفيروس/الإيدز للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥ ومناقشة آفاق السنوات الخمس القادمة. وأود تهنئة رئيس الجمعية العامة والأمين العام والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة بشأن الفيروس/الإيدز على التزامهم بمؤازرة بلداننا في سياساتها وبرامجها لمكافحة الإيدز.

إن النتائج التي أحرزتها بوركينا فاسو في السنوات الخمس الماضية من تنفيذ إعلان الالتزام مشجعة جدا، على الرغم من كونها دون طموحاتنا. وسأذكر عددا قليلا منها. فقد انخفض معدل الإصابة بالإيدز من ٤,٢ في المائة عام ٢٠٠١ إلى ٢,٣ في المائة عام ٢٠٠٤. وارتفع عدد مراكز الاستشارة والكشف من ١٠ مراكز عام ٢٠٠١ إلى ٩٣ مركزا عام ٢٠٠٥، بينما ارتفع عدد الأشخاص الذين يخضعون للفحص كل عام من ٦٧٥ شخصا عام ٢٠٠١ إلى ٢٠٠ ٠٠٠ عام ٢٠٠٥. وارتفع عدد الدوائر الصحية التي تنفذ برنامج الوقاية من انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل من ثلاث دوائر من أصل ٥٥ دائرة عام ٢٠٠١ إلى ٣٧ من أصل ٥٥ دائرة عام ٢٠٠٥. وازداد عدد مواقع الرصد للكشف عن الوباء من خمسة مواقع عام ٢٠٠١ إلى ١٣ موقعا عام ٢٠٠٤، مما يغطي كل الأراضي الوطنية. وازداد عدد المراكز الطبية التي تقدم العلاج المضاد للفيروسات من

ثلاثة مراكز عام ٢٠٠١ إلى ٤٢ مركزا عام ٢٠٠٥، بينما ازداد عدد الأشخاص الذين يحصلون على ذلك العلاج من ٦٧٥ شخصا عام ٢٠٠١ إلى ١٣٦ ٨ شخصا في نهاية عام ٢٠٠٥، من بينهم ٤٧٦ ١ شخصا يتلقون العلاج من اتحادات لمكافحة الإيدز. ويحصل قرابة ٠٠٠ ١٠ شخص على العلاج المضاد للفيروسات منذ آذار/مارس ٢٠٠٦. وازداد عدد الأطفال الذين يحصلون على العلاج من صفر عمليا عام ٢٠٠٢ إلى ٤٢٠ طفلا عام ٢٠٠٥. وتعكس تلك النتائج مشاركة الرئيس كامباوره الشخصية والتزام جميع العناصر الفاعلة في القطاع العام، والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

وعلى الرغم من تلك النتائج المشجعة، تبقى بوركينا فاسو وأفريقيا وسائر العالم تواجه تحديات عديدة، كما يبين ذلك تقرير الأمين العام (A/60/736). وفي ذلك الصدد، أود تهنئة الأمين العام على وضوح تقريره، الذي يصف التقدم الذي أحرزناه والصعوبات التي نواجهها بتفصيل فائق ويقدم حلولا للمستقبل. ويُظهر أنه من الممكن تحقيق نتائج بموارد كافية. وهذا هو الحال في بلدي بدعم من شركائنا الفنيين والماليين، الذين أود أن أشيد بهم إشادة صادقة.

ولهذا تتبنى بوركينا فاسو الموقف الأفريقي المشترك الذي تم اعتماده في أبوجا، والتزمت من خلال تحديد أهداف طموحة يتعين بلوغها عام ٢٠٠١، بتنفيذ تدابير حاسمة على الصعيدين الوطني والقاري. ولذا دعا رؤساء دولنا وحكوماتنا المجتمع الدولي والشركاء الإنمائيين إلى تعزيز شراكاتهم وزيادة دعمهم المالي.

ولن تكون هذه الأهداف أساس تقييم ما نحرزه من تقدم عام ٢٠١٠ فحسب؛ بل سيكفل بلوغها تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

دعونا إذن نعلن التزامنا، هنا والآن، بالتعبئة من أجل إتاحة إمكانية حصول الجميع على خدمات الوقاية والعلاج والرعاية والدعم بحلول عام ٢٠١٠. ويجب أن نعتمد إعلاننا اليوم للإبقاء على الشعلة التي أوقدناها في عام ٢٠٠١.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيدة إلينا نيونيز موردوخ، ممثلة كوبا، التي ستخاطب الجمعية العامة باسم وزير الصحة العامة في حكومة بلدها الذي لا يتمكن، لأسباب خاصة، من حضور جلسة هذا الصباح.

السيدة نيونيز موردوخ (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): اليوم يتوجب عليّ أن أتلو البيان الذي كان الرفيق السيد خوسيه رامون بالاقير، وزير الصحة العامة في جمهورية كوبا، ينبغي له أن يدلي به. وهو ليس هنا بيننا لأنه لم يتلق التأشيرة اللازمة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية. مرة أخرى لم تتقيد سلطات البلد المضيف بتعهداتها بتيسير مشاركة وزير لدولة عضو في الأمم المتحدة. وترفض كوبا أي فرض لمحاولة اتخاذ تدبير تمييزي عليها وتطالب بالاحترام الكامل للحقوق السيادية التي في حيازة شعبها في كفاحها المرير ضد محاولات السيطرة الاستعمارية. تسعى حكومة الولايات المتحدة إلى إخماد صوت المنجزات المدوية التي حققتها كوبا في مكافحتها لفيروس الإيدز على الرغم من الحصار المنطوي على الإبادة الجماعية الذي تفرضه الولايات المتحدة عليها. وتسعى الولايات المتحدة أيضا إلى خنق تعاون كوبا الثري المقدم تضامنا مع العالم الثالث في مكافحته لهذه الآفة الخطيرة. ولن تستطيع طبعا أن تنجح في تحقيق هذا الغرض.

والآن أتلو بيان السيد خوسيه رامون بالاقير، وزير الصحة العامة في كوبا.

”قبل خمس سنوات، خلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بدأ رئيس الوفد الكوبي ببيان ما يلي:

”لا يخلو بلد من الإيدز. لقد تمكن عدد قليل من البلدان الموسرة من تخفيض عدد الوفيات باستخدام العقاقير التي تباع بأسعار عالية غير معقولة. وتواجه بلدان كثيرة أخرى – تعسة وفقيرة – انخفاضا ساحقا في معدل العمر المتوقع لسكانها وفي أعدادهم قد يؤدي إلى فنائها“ (A/S-26/PV.1، ص ٢٧).

”اليوم، على الرغم من تقدم بلدان معينة في المعركة ضد هذا الوباء، لم تتغير الصورة تغيرا يستحق الذكر. البشرية يواجهها عالم فيه تزايد للفقر الذي يوجد تفاوتات ضخمة تؤدي إلى نشوء التعرض الأكبر لأشد السكان فقرا لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتمكنت كوبا من مواجهة أثر هذا الوباء، على الرغم من الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الشديد الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية والذي يعترض سبل الحصول على معظم الأدوية الجديدة التي تنتجها شركات الولايات المتحدة أو شركاتها الفرعية التي لا يمكنها، بسبب قوانين هذا الحصار المنطوي على الإبادة الجماعية، أن تقيم علاقات اقتصادية أو تجارية مع بلدي.

”ويتضمن البرنامج الكوبي للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومكافحتهما الذي بدأ تنفيذه منذ عام ١٩٨٦ مكونات تتعلق بالتوعية، والوقاية، والتشخيص، ورصد الوباء، والرعاية، والبحث. وقد تسنى هذا بفضل التزام الدولة السياسي وما توليه من أولوية لصحة السكان، وكذلك بفضل وجود نظام صحي يتسم بأنه شامل، ومجاني، ويمكن الوصول إليه، ويقوم على أساس المشاركة الاجتماعية والمجتمعية.

”وفي نهاية عام ٢٠٠٥ كان في بلدنا ٥٣٢ ٥ من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وكان من بينهم ٤٥٠ ١ مريضا. وتوفي حتى الآن ٣٨٣ ١ شخصا. وبعد ٢٠ سنة من وجود هذا الوباء، يبلغ معدل انتشاره بين البالغين من العمر ١٥ إلى ٤٩ سنة ٠،٠٩ في المائة. وفي عام ٢٠٠١ أتيحت إمكانية العلاج بالمجان تماما ضد الفيروس للجميع. وأمكن تخفيض معدل الوفيات نتيجة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وحدث منذ عام ٢٠٠٣ انخفاض في عدد المرضى من الإيدز.

”وفي سياق المواجهة الدولية لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، عرضت كوبا إقامة تعاون مع البلدان النامية فيما يتعلق بتدريب الموارد البشرية وتوفير الرعاية الطبية. ولدينا حاليا ٢٢٣ ٢٩ كوبيا يعملون بوصفهم كأطباء وعاملين صحيين في ٧٠ بلدا، ويشاركون في الكفاح ضد الإيدز في مجتمعات محلية في أفريقيا، وأمريكا اللاتينية، ومنطقة الكاريبي. وعلاوة على ذلك ثمة ٤٩٥ ١٧ شخصا من ١٧ بلدا يدرسون في كوبا في إطار منح دراسية، كما أن الأفرقة الطبية الكوبية في الخارج تسهم في تدريب ٥٣٦ شابا في بلدانهم. ولا ينبغي أن تكون من قبيل المبالغة ضرورة رصد مبلغ الـ ٢٢,١ من بلايين الدولارات لمواجهة هذا الداء إلى غاية عام ٢٠٠٨، إذا أخذنا في الاعتبار أنه لا بد لنا من توعية السكان بسبل الوقاية، وتعزيز أنماط المعيشة الصحية، وضمان العلاج بالمجان ضد

الفيروس، وإقامة هياكل أساسية للاضطلاع بهذه الأعمال، فضلا عن زيادة البحوث للوصول إلى أدوية أكثر فعالية وإلى المصل اللازم.

”واختتم بياني بالإشارة إلى ما ذكرناه منذ خمس سنوات. إن العلاج الممكن الوحيد هو وضع كل موارد كوكبنا التي لا تنتهي في خدمة البشرية، بدون مصالح تجارية ضيقة، أو أنانية وطنية. وإن من مسؤوليتنا بلوغ هذا الهدف“.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد صافيت هاليلوفيتش، وزير الشئون المدنية في البوسنة والهرسك.

السيد هاليلوفيتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالبوسنية، وقدم الوفد نصا بالانكليزية): يشرفني عظيم الشرف أن أتكلم اليوم في الجمعية العامة باسم حكومة البوسنة والهرسك، وأن أحيط الأعضاء علما وباختصار بالإنجازات التي حققناها حتى اليوم في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في البوسنة والهرسك.

طبقا لجميع المعايير ذات الصلة، تنتمي البوسنة والهرسك إلى مجموعة من البلدان التي يتدنى فيها نسبيا معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بمعنى أن انتشار الفيروس فيها لا يزيد على ٥ في المائة من أي مجموعة فرعية محددة من السكان.

ولقد تم تسجيل أول حالة للإيدز في البوسنة والهرسك في عام ١٩٨٦، وتم تحديد أول شخص مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية في عام ١٩٨٩. ويوجد حاليا في البوسنة والهرسك ١٠١ شخص مسجلين بوصفهم مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، وإن كان هناك بعض التقديرات التي تعطي عددا أكبر من الحالات.

وعلى الرغم من تدني نطاق المرض والمخاطر، ستتأثر زيادة نقل فيروس نقص المناعة البشرية وانتشاره في البوسنة والهرسك بسوء الحالة الاجتماعية – الاقتصادية، وعدم كفاية التعليم، وعدم التقييم المناسب لمشاكل المجموعات المعرضة للخطر، والهجرة، وعدم كفاية نظام رصد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والوصم والصمت، وعدم وجود تشريع بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتعود الحالة في الغالب إلى الحرب المدمرة التي دارت في البوسنة والهرسك في الفترة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٥، حينما مني النظام البشري والاقتصادي والسياسي والاجتماعي والصحي كله بخسائر فادحة.

وفي عام ٢٠٠٠، ازدادت الأنشطة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للوفاء بشكل فعال بالالتزامات التي توختها مختلف الوثائق والإعلانات الدولية. وفي عام ٢٠٠١، تجلى الرد الأكثر فعالية للمؤسسات الدولية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في البوسنة والهرسك في إنشاء فريق للأمم المتحدة معني بموضوع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

”واستراتيجية البوسنة والهرسك للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومكافحته“ هي الوثيقة الأساسية التي تقوم عليها الأنشطة والمشاريع في هذا الميدان. وفي عام ٢٠٠٠، أنشئ مجلس استشاري لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على مستوى الدولة، وضم ممثلين عن القطاعات الحكومية وغير الحكومية.

وفي ضوء التزامات البوسنة والهرسك المنبثقة عن عضويتها في الأمم المتحدة، والحالة الراهنة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في البلد، والموارد المالية المتاحة وغيرها، حددت الأهداف الاستراتيجية لمكافحة فيروس نقص المناعة

البشرية/الإيدز للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩، وتحققت بالفعل بعض النتائج في هذا الشأن.

وأعلن المجلس الاستشاري للبوسنة والهرسك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز سنة ٢٠٠٦ بصفتها سنة مكافحة الوصم والتمييز. وفي ذلك الصدد، وبالتعاون مع المنظمات الدولية، تم تنظيم برامج تدريبية مختلفة في كافة أنحاء البلد للعاملين في ميدان الرعاية الصحية وغيرهم من الاختصاصيين من أجل زيادة الوعي والمعرفة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتتاح فرصة التدريب أيضا للعاملين في وسائط الإعلام في هذا الشأن، وفيما يتعين كذلك بالعديد من المشاريع الأخرى، ومنها السلامة في أماكن العمل.

وعلى الرغم من أننا بلد يمر بمرحلة انتقال فيما بعد الصراع، وعلى الرغم من أننا بلد موارده محدودة جدا، فإن البوسنة والهرسك ترصد مبالغ متواضعة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. إلا أن هذه المبالغ غير كافية لضمان إمكانية حصول الجميع على العلاج وتنفيذ أنشطة الوقاية. ولهذا، تولي البوسنة والهرسك أهمية كبرى لتوقيع اتفاق مع الصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والدرن والملاريا، الذي وافق على طلبنا في عام ٢٠٠٥.

وفي الختام، دعوني أعبر لكم عن دعم البوسنة والهرسك التام للإعلان السياسي المقترح، وأؤكد من جديد للجمعية العامة أن البوسنة والهرسك، كبلد يسير نحو التكامل الأوربي، ملتزمة تمام الالتزام بزيادة إمكانية حصول الجميع على خدمات الوقاية والعلاج والرعاية فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والوفاء بكل الأهداف المتفق عليها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لسمو الأميرة ستيفاني أميرة موناكو.

الأميرة ستيفاني (موناكو) (تكلمت بالفرنسية): أتيت إلى هنا اليوم كيما أعلن عن تضامني مع من يكافحون ضد الإيدز الذي هو مرض لا يفلت منه أي أحد وما زال يمثل تهديدا بشعا لكل السكان. وليس بوسع كل الرجال والنساء والأطفال أن يكافحوا هذا المرض على قدم المساواة. فلسوء الطالع، ما زالت إمكانية الوصول إلى سبل الوقاية، والفحص، والرعاية، والعلاج مستحيلة على العديد من الناس. وبدافع من الإدراك التام لأهداف جميع الالتزامات التي تعهدنا بها في هذه القاعة، حرص والدي الحبيب الراحل الأمير رينييه الثالث وشقيقي سمو الأمير ألبرت الثاني منذ عام ١٩٩٧ على أن تشارك موناكو في أنشطة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتسهم الإمارة أيضا في الصندوق العالمي للكفاح ضد الإيدز، والدرن، والملاريا، وشاركت منذ العام الماضي في صندوق تعجيل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وبالإضافة إلى ذلك، يشارك بلدي في الحملة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز واليونيسيف المسمى ''الوحدة من أجل الأطفال، والوحدة ضد الإيدز''. ويشارك بلدي أندورا ولختنشتاين وسان مارينو في تمويل برنامج يرمي إلى منع انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل.

وأنا شخصيا أشارك عن طريق رابطتي المسماة ''مكافحة موناكو للإيدز'' التي توفر المزيد من المعلومات الشاملة التي يمكن وصول الجميع إليها وتضع سبلا فعالة للوقاية. كما أننا نشارك في المدارس والجامعات، ونساعد من تتأثر حياتهم بهذا الفيروس وندعم البحوث. ونحارب يوميا لحماية كرامة كل شخص مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية، لأننا لا نطيق أي تمييز. ويزداد رفضنا لهذا التمييز عندما تزيد عمليات الوصم من الآلام البدنية والمعاناة السيكولوجية الناشئة عن هذا المرض. وأشارك أيضا في

الأعمال الداخلة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية التي يشكل فيها الكفاح ضد الإيدز جزءا أساسيا.

وتلتزم إمارة موناكو بدعم الأعمال البارزة التي يضطلع بها شركاء برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذين يسهمون دون كلل، بفضل القيادة التي يوفرها المدير الإنمائي للبرنامج، في بذل الجهود والتغلب على التحديات، والعمل بإيمان وتصميم. وأرى أن من واجبي كامرأة وأم أن أواصل الكفاح ضد هذه الجائحة بكل ما لدي من قوة وطاقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إريك سولهايم وزير التنمية الدولية في النرويج.

السيد سولهايم (النرويج) (تكلم بالانكليزية): قتل حتى الآن خمسة وعشرون مليون شخص بسبب وباء الإيدز. وهذا العدد هو نصف عدد الذين قتلوا في الحرب العالمية الثانية، ويزيد ١٠ مرات على عدد الذين قتلوا في حرب فيتنام أو في الأزمات الأخيرة كأزمة الكونغو أو السودان. وهذه أزمة عالمية رئيسية.

وهذا يطرح السؤال التالي: هل كان رد المجتمع الدولي مناسبا ومتناسبا مع حجم هذه الأزمة الضخمة؟ أعتقد أننا جميعا نعرف الإجابة على هذا السؤال. لم يكن رد المجتمع الدولي ببساطة متناسبا مع شدة الأزمة.

ولن أطيل الكلام. وسأركز فقط على نقطة رئيسية واحدة. أعتقد أن أحد الأسباب التي جعلت الرد غير متناسب أننا سمحنا لأنفسنا ألا نتكلم بحرية وبصراحة عن عدد من المجالات المحظورة المتعلقة بالإيدز. وحاولنا ببساطة تجنب عدد من الكلمات التي لا نرى أنها لطيفة أو رقيقة أو طيبة، ولهذا أخفى النقاش إلى حد ما حقائق وباء الإيدز. وإن كنا لا نستطيع أن نتكلم بحرية وبصراحة عن أمور معينة، فإن التغلب على هذا المرض سيكون بالطبع أكثر صعوبة.

وفيروس نقص المناعة البشرية هو مسألة تتصل بالدم، وتتصل بالجنس، وتتصل بعدم المساواة بين الجنسين. والإيدز مسألة تتعلق بالعلاقة المثلية بين الرجال. والإيدز أيضا مسألة تتعلق بالسلطة. والإيدز مسألة تتعلق بإساءة استعمال المخدرات. وهو مسألة تتعلق بكل هذه الجوانب المختلفة للحياة البشرية. وليست المسألة هي أننا نحب كل ذلك أم لا، وإنما هي أن هذه هي حقيقة حياة البشر في كل أنحاء الأرض.

وباختصار شديد، سمحنا لأنفسنا ألا نتكلم بالقدر الكافي وألا نتكلم بحرية كافية عن العنف ضد المرأة. وإن لم نمكن المرأة من أن تسيطر سيطرة كاملة على نشاطها الجنسي، فسيكون من الأصعب بكثير التغلب على الإيدز. ولا بد من تمكين المرأة من مكافحة الاعتداء الجنسي، ومن أن تسيطر سيطرة كاملة على حياتها، فمسألة ممارستها للجنس أو عدم ممارستها له هي قرار ينبغي أن تتخذه بنفسها. وينبغي تمكينها من اتخاذ ذلك القرار بحرية.

وثانيا، سمحنا لأنفسنا ألا نتكلم بحرية عن الجنسية المثلية، وعن الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال، وعن خوف الإنسان من الإنسان. ولو سمحنا لهذا النهج أن يستمر، ستكون النتيجة هي أن أنشطة الجنسية المثلية ستمضي في الخفاء. ولن تختفي هذه الأنشطة ولكنها ستمارس ببساطة في الخفاء. ومرة أخرى، فإن ذلك سيجعل التغلب على هذا المرض أكثر صعوبة، لأن الناس سيميلون إلى عدم استخدام الرفالات، وإلى عدم حماية أنفسهم، وعندها لن نستطيع أن نصل إليهم بالبرامج التي نريد أن نصل إليهم بها إذا لم نستطع أن نتكلم بحرية.

ثالثا: سمحنا لأنفسنا ألا نتكلم بحرية عن تعاطي المخدرات. وتعاطي المخدرات ظاهرة موجودة في كل مكان في العالم، وفي بلدي وفي كل بلد آخر. وإن لم نستطع أن نتكلم عن تعاطي المخدرات، فمرة أخرى، سيكون أمر التغلب عليها أكثر صعوبة، ولن نتمكن من توزيع الحقن النظيفة التي يمكن أن تؤدي إلى تقليل نطاق المشكلة.

وأخيرا، مرة أخرى، لقد مات ٢٥ مليون شخص بسبب الإيدز. وينبغي ألا نسمح بموت ٢٥ مليون آخرين. وبالطبع، ينبغي ألا نسمح بموت مليون شخص آخر. وينبغي ألا نسمح حتى بموت إنسان واحد، لأننا نعرف حقا كيفية دحر المرض. وتتوفر الآن الأدوية التي يمكنها الحفاظ على أرواح البشر، وينبغي توفير تلك الأدوية في كل بلد على سطح كوكبنا. وهي مسألة ذات طبيعة مالية وتنظيمية أساسا.

وإننا نعرف الجواب الفني والسياسي على ذلك، ولكن هناك أيضا الجواب الاجتماعي. ويجب علينا السماح لأنفسنا بالكلام بحرية عن قضايا عديدة تتصل بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، وإلا فلن نتمكن من التصدي للمرض بطريقة صحيحة. وأعتقد فعلا أننا نعرف كيفية دحر المرض – ولكننا لم نفعل مجرد ذلك حتى الآن. والأمر يعود لنا – لنا جميعا، مشتركين – بأن نفعل ذلك ببساطة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن إلى معالي السيدة كريستين نيبوت آجوبي، الوزيرة المسؤولة عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الكوت ديفوار.

السيدة نيبوت آجوبي (كوت ديفوار) (تكلمت بالفرنسية): أود باسم رئيس الجمهورية، فخامة السيد لورا غباغبو، وباسم حكومة وشعب الكوت ديفوار، وبالأصالة عن نفسي، أن أعرب عن امتناني لإتاحة هذه الفرصة لي للتكلم أمام الجمعية العامة.

ويؤيد وفدي البيان الذي أدلى به الرئيس دينيس ساسو نغيسو باسم المجموعة الأفريقية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة كي أشكر الأمم المتحدة، والأمين العام، والمجتمع الدولي بأسره على المساعدة التي يقدمونها إلى بلدي الذي ما برح يعاني من ويلات الحرب منذ بضع سنوات. وتود كوت ديفوار، التي هي بلد يبلغ عدد سكانه ١٧ ٦٠٠ ٠٠٠ نسمة ويبلغ فيه معدل انتشار الإيدز ٧ في المائة، وهذا واحد من أعلى المعدلات في أفريقيا، أن أتكلم عن كل العقبات التي تعترض تحقيق أهدافنا ووضع استراتيجيات يمكن أن تساعدنا على التعجيل ببلوغ الأهداف الواردة في الإعلان. ولقد أدى عزم كوت ديفوار القاطع على الكفاح ضد هذه الجائحة إلى إنشاء وزارة مسؤولة عن الكفاح ضد الإيدز. ولم يؤد الصراع الاجتماعي السياسي الذي تواجهه كوت ديفوار إلى تقليل حماسها للكفاح ضد انتشار هذا الداء أو التزامها بعكس اتجاه داء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ووقفه بحلول عام ٢٠١٥.

وهكذا، خصصت الدولة في الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥ ما يقرب من ٤٠ مليون دولار للكفاح ضد الإيدز. وتم، بدعم من الشركاء، بلوغ المؤشرات التالية على الصعيد الوطني: قام ٦٧ في المائة من الأعمال التجارية الرئيسية بوضع برامج خاصة للكفاح ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ تم فحص ١٠٠ في المائة من الدم المقدم لأغراض نقله إلى آخرين فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ ويتوفر الآن لدى ٨٣ في المائة من الشباب البالغين من العمر ١٥ إلى ٢٤ سنة معرفة دقيقة بكيفية منع نقل فيروس نقص المناعة البشرية عن طريق الجنس؛ ويفيد

ما نسبته ٧٠ في المائة من الشباب الذين تتراوح أعمارهم من ١٥ إلى ٢٤ سنة أنهم يستخدمون واقيا عند إقامة علاقات جنسية مع شريك عابر.

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه قد واجهتنا خلال فترة الأزمة هذه عقبات جسيمة. ولهذا، تتسم التوصيات التي قدمناها من قبل بأنها حيوية الأهمية لبلوغ الأهداف المحددة. ولذلك من الضروري دعم عملية إعادة توحيد كوت ديفوار، حتى يمكن للنظام الصحي أن يستعيد حيويته في كل أنحاء الإقليم الوطني، وتكثيف طرق الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من أجل وقف آثار السلوك السيئ الناجم عن هذه الأزمة، وزيادة الموارد المالية لكوت ديفوار من خلال تنفيذ مشروع الإيدز المتعدد القطاعات – وهذا مشروع تم إنجاز مرحلته التحضيرية بكاملها منذ عام ٢٠٠٥ – وتعزيز تنسيق الأداء الفعال للهيئات التي أنشأتها الحكومة، ودعم احترام العمل الوطني من جانب الشركاء.

وفي الوقت الذي يستمر فيه انتشار الوباء في السياق المبين سابقا، ومع كل العوامل غير المواتية، من الملح أن نتصدى، بدعم من المجتمع الدولي، للعقبات التي تحول دون تنفيذ سياسة وطنية للكفاح ضد الإيدز، تسمح بزيادة التقدير لمتابعة إعلان الالتزام (القرار ٢ للدورة الاستثنائية ٢٦، المرفق). وللقيام بذلك – مع خالص الشكر الواجب لكل من يقدمون المنح للصندوق العالمي، وللرئيس بوش من خلال خطة الرئيس الطارئة للإغاثة من الإيدز، ولوكالات الأمم المتحدة عن طريق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ولمديره التنفيذي – تود كوت ديفوار أن يكون بوسعها الاستمرار في الاعتماد لا على نفسها فحسب، وإنما أيضا على التضامن الدولي والتعاون المخلص من جانب الشركاء، للخروج من هذه الأزمة الاجتماعية السياسية التي تحبط الرد الوطني.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): والآن أعطي الكلمة لمعالي الأونرابل برنارد نوتاجه، وزير الصحة والتأمين الوطني في جزر البهاما.

السيد نوتاجه (جزر البهاما) (تكلم بالانكليزية): يشيد كومنولث جزر البهاما بقيادة الأمم المتحدة المتواصلة ورؤياها، برئاسة الأمين العام، في تشكيل الإرادة والزخم السياسيين لمكافحة الفيروس/الإيدز. ولقد انعقدت الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المعنية بالفيروس/الإيدز في مرحلة حاسمة الأهمية، عندما كان الاهتمام العالمي بمكافحة الفيروس/الإيدز والالتزام بها متدنيين جدا. فقد كانت مكافحة الإيدز تأتي في مؤخرة الاهتمامات. وكان اهتمام المانحين بها ضعيفا؛ وكانت أعداد من توفي من جراء المرض مفرطة لانعدام إمكانية حصولهم على العقاقير التي تنقذ الأرواح. ولم يكن هناك أي بلد يفعل ما فيه الكفاية، وكان بوسع البلدان كافة أن تفعل المزيد.

وعملت تلك الدورة الاستثنائية وإعلان الالتزام على حفز المجتمع الدولي. وانتهزت الحكومات والمانحون والمجتمع المدني الفرصة، واستُهلت عملية توسيع مواجهة الإيدز.

وكان من المشجع حقا رؤية الاهتمام المتجدد عبر السنوات التالية. ولا يوجد مثيل لما حدث، إذ بدأ العلاج يصل أولئك الذين يحتاجونه أمس الحاجة. وبعد مرور خمسة أعوام على تلك الدورة الاستثنائية التي تمثل معلما بارزا، نجد أنفسنا أمام مفترق طرق. فنحن على عتبة إحراز نجاح هائل ضد الفيروس/الإيدز من خلال توفير إمكانية حصول الجميع على العلاج بحلول عام ٢٠١٠، وتحقيق الهدف الإنمائي للتنمية بعكس مسار الفيروس بحلول عام ٢٠١٥، كما هو مؤمل. وبوسعنا إيقاف انتشار الإيدز.

وفي أيلول/سبتمبر الماضي كانت جزر البهاما واحدة من بلدان قلائل اعترف الأمين العام بأنها عكست مسار

الإيدز. وتجلى ذلك من خلال تواصل الانخفاض في معدل الإصابة بالفيروس والنجاح في توسيع العلاج والرعاية والدعم، مما أفضى إلى انخفاض ملموس في انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل من ٣٠ في المائة إلى ١ في المائة، وإخضاع قرابة ٦٠ في المائة من السكان المستهدفين بصورة أولية إلى العلاج المضاد للفيروسات، وانخفاض يزيد على ٥٠ في المائة في أعداد الوفيات من جرّاء الإيدز، وتراجع ملموس في شغل الأسرّة في المستشفيات.

بيد أن عملنا أبعد ما يكون عن الاكتمال. فالمجتمع الدولي لا يسير بخطى ثابتة بعد على طريق عكس انتشار الفيروس/الإيدز حقا. وسيتطلب المضي قدما مواصلة إبداء الإرادة والالتزام السياسيين ومواصلة تكثيف جهود الوقاية، جنبا إلى جنب مع تقديم العلاج، والرعاية والدعم. ويجب علينا أيضا الالتزام بكفالة دمج الرعاية المتعلقة بالفيروس/الإيدز في الرعاية الأولية؛ وإنشاء عيادات في المجتمعات المحلية من أجل تقديم المساعدة في تيسير حصول الجميع على العلاج؛ ومكافحة الوصم والتمييز، اللذين لا يزالان يشكلان عقبتين رئيسيتين في البلدان كافة؛ ومواصلة بناء قدرات الموارد البشرية والاحتفاظ بها بغية تنفيذ برامج شاملة. ولكن، لن يتحقق أي من ذلك بدون توفير التمويل الذي يمكن التنبؤ به والمستدام للبلدان المتدنية والمتوسطة الدخل. ولا بد لنا من تكثيف جهودنا المبذولة في ذلك الصدد.

ولا يمكن أن توجد وقاية بدون رعاية. ولا بد من زيادة ما نبذله من جهود عن طريق استحداث مبيدات الجراثيم الفعّالة بغية المساعدة في الوقاية، فضلا عن العقاقير الجديدة والفعّالة للعلاج، وأخيرا، إنتاج لقاحات فعّالة وميسورة التكاليف.

ويؤمن كمنولث جزر البهاما إيمانا راسخا بأن مواصلة بذل جميع أصحاب المصلحة للجهود سيمكّن المجتمع الدولي من إحراز تقدم مجد في مكافحة الفيروس/الإيدز. ولا بد لنا من الصمود وانتهاز الفرص السانحة حاليا بغية عكس مسار هذا الوباء المدمر. وتبقى جزر البهاما ملتزمة بالمكافحة وستعمل مع كل شركائها في المجتمع الدولي لإنهاء هذه الآفة العالمية.

الرئيس: (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيد خوليو فيغا باسكيير، وزير داخلية نيكاراغوا.

السيد باسكيير (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية): تشارك نيكاراغوا في هذا المحفل الهام للأمم المتحدة بكل تصميم وحماس لتؤكد من جديد التزامها السياسي إزاء خطر لا يعترف بأي حدود، ولا يميز بين إنسان وآخر، ويؤثر مباشرة على النمو الحاصل مؤخرا لمنطقتنا في أمريكا الوسطى. ولا يمثل هذا الخطر بالنسبة لنا مشكلة على الصحة العامة فحسب، وإنما يمثل أيضا مشكلة على الأمن العام. ونيكاراغوا بلد فتي وواحد من أكثر البلدان فقرا في أمريكا اللاتينية، ويمثل فيه المراهقون والشباب أكثر من نصف السكان المهددين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويمكننا بسهولة أن نستنتج أننا إن لم نتحرك في الوقت المناسب فإننا سنعاني بشدة من الإصابة.

وانه ليسرنا أن أعمالنا كبلد، تدل عليها إجراءات يمكن تحديدها كميا. وأحد الأمثلة الدالة على ذلك هو حملة الاتصال والتوعية والإعلام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، التي تم تنفيذها على الصعيد الوطني فيما بين القوات المسلحة والشرطة، وأيضا فيما بين المواطنين المحرومين من حريتهم. وهذه المبادرة جهد مشترك بين الحكومة والمجتمع المدني.

ولا طائل من وجود رغبة والتزام بالكفاح ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إذا لم يساند هذه الرغبة وهذا الالتزام دعم مالي قوي. وفي نيكاراغوا، أصبحت ميزانية الصحة هذا العام أكبر بكثير عنها في الأعوام الماضية. ومع ذلك، فإن هذا غير كاف. وبعد أن أبدت حكومتنا انضباطا اقتصاديا كليا، فإنها تطلب إلى المؤسسات المالية التي نتعامل معها، وبخاصة صندوق النقد الدولي، أن تقدم، بموجب الاتفاق الاقتصادي الموقع بين نيكاراغوا وصندوق النقد الدولي، زيادة هامة في النفقات الاجتماعية حتى يتسنى مواجهة جائحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بقوة أكبر. فتلك مسألة حياة أو موت وليست مجرد مؤشرات اقتصادية.

وتناشد نيكاراغوا كل بلدان العالم أن تشاركنا الجهود لتوفير أسعار مناسبة لأدوية علاج فيروس نقص المناعة، وبهذا نوفر لكل من يعيشون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تغطية شاملة ومتكاملة. وتلك أيضا مسألة حياة أو موت. والوقاية أيضا مسألة حياة أو موت ولا يمكن إهمالها بسبب الوصم أو التمييز.

ولسنا وحيدين في هذا الكفاح. ففيما وراء حدودنا، شملنا المجتمع الدولي بالتضامن، وبخاصة من خلال الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والدرن والملاريا، ومن خلال المساعدة التقنية المقدمة من برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي ندين له بالامتنان. ومع ذلك، نود أن نوجه اهتمام الجمعية العامة إلى المستوى الأمثل للتنسيق والفهم المتبادل الذي استطاعت حكومتنا أن تحققه مع منظمات المجتمع المدني في نيكاراغوا عن طريق لجنتنا الوطنية للإيدز أساسا. ونود أيضا أن نذكر، على وجه التخصيص، المشاركة المتسمة بالتصميم المتزايد من قبل الرجال والنساء الذين يعيشون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وبما أننا بلد من أقل البلدان بالنسبة لمستوى انتشار الفيروس ولكن أعلاها قابلية وأكثرها خطرا للتعرض لهذا الفيروس، فإننا نطلب رسميا إلى الأمم المتحدة أن تعتبرنا من البلدان التي تحظى بالأولوية في هذا المجال، حتى يتسنى لنا أن نكرس جهودا ضخمة لإتاحة إمكانية حصول الجميع على وسائل الوقاية والعلاج والرعاية والدعم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيد تشوا سوى ليك، وزير الصحة في ماليزيا.

السيد تشوا (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): نحن في ماليزيا على وعي تام بالدمار الذي يمكن أن يسببه لشعبنا انتشار فيروس نقص المناعة البشرية دون ضابط. ففي عام ٢٠٠٥ وحده، تم اكتشاف ٦ ١٢٠ حالة إصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، مما أدى إلى معدل إصابة قدره ١٧ حالة جديدة في اليوم. وعلى الرغم من أن تعاطي المخدرات عن طريق الحقن لا يزال يمثل الوسيلة الرئيسية لانتشار الفيروس، إلا أن الاتجاهات الأخيرة تبين أن نقل الفيروس عن طريق العلاقات الجنسية بين الرجال والنساء أدى إلى زيادة عدد النساء المصابات بالفيروس. وتسلّم الحكومة الماليزية بالحاجة الملحة لعلاج وباء فيروس نقص المناعة البشرية، وتلتزم التزاما تاما بإعلان الالتزام المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠٠١ (القرار ٢ للدورة الاستثنائية ٢٦، المرفق). ومع ذلك، فإننا في الواقع ما زلنا نواجه تحديات عديدة تشمل القيود على الموارد البشرية، ونقص الخبرة التقنية، ونقص التدخل الفعال الذي يلبي حاجات المجموعات المعرضة للفيروس، وفي المقام الأول الوصم والتمييز. ولكي نواجه هذه التحديات، وحتى نبدأ التزاما سياسيا على أعلى المستويات، تم صياغة خطة استراتيجية وطنية جديدة لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز للفترة ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٠، مع إنشاء لجنة على

مستوى وزاري معنية بالإيدز يرأسها نائب رئيس الوزراء وتسترشد بمبادئ ”الأولويات الثلاث“.

وتركز الخطة الاستراتيجية الوطنية على وضع استراتيجية ترمي إلى تعزيز القيادة والدعوة؛ وتعزيز التدريب والقدرة؛ وتقليل القابلية للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بين المتعاطين للمخدرات عن طريق الحقن وشركائهم؛ وتقليل القابلية للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بين النساء والشباب والأطفال؛ وتقليل قابلية الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بين المجموعات المهمشة والضعيفة؛ وتحسين إمكانية الحصول على العلاج والرعاية والدعم.

ولقد أبدينا التزامنا وقيادتنا في مجالي الوقاية والعلاج. وعلى الأخص، ومن أجل جعل إمكانية الحصول على العلاج أيسر وأقل تكلفة، اتُخذت خطوات لاستيراد أدوية عامة أقل سعرا عن طريق الترخيص الإلزامي. وتمكّنت الحكومة الماليزية، باتباع هذا النهج، من أن تزيد عدد الذين حصلوا على علاج لهذا الفيروس على امتداد السنوات الثلاث الماضية إلى ثلاثة أمثاله. وفي عام ١٩٩٨، تم وضع برنامج لمنع انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل على صعيد البلد كله، تضمن تقديم العلاج بالمجان للأمهات المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية وأطفالهن حديثي الولادة.

ثانيا، وإذ أدركت الحكومة أن تعاطي المخدرات عن طريق الحقن الوريدية يمثل أحد الأسباب الرئيسية لانتشار المرض، فإنها اتخذت مؤخرا خطوات جريئة لمعالجة تلك المشاكل. إذ نفذنا في تشرين الأول/أكتوبر، بقيادة وزارة الصحة، في شراكة مع منظماتنا غير الحكومية الرائدة والمجلس الماليزي المعني بالإيدز، برامج لتخفيف أضرار الإيدز، بما في ذلك برامج العلاج البديل لتعاطي المواد المشتقة من الأفيون ولتبادل الإبر والحقن الوريدية. ومن أولويات البلد للوقاية في السنوات المقبلة تحقيق زيادة سريعة وعالية في الوصول إلى عدد أكبر من متعاطي المخدرات عن طريق الحقن الوريدية.

وفي سبيل تنفيذ الخطة الاستراتيجية الوطنية المعنية بالإيدز للفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٠ التي وُضعت حديثا، ضاعفت الحكومة الماليزية مخصصاتها من الميزانية للإيدز من ٥٥ مليون دولار إلى ١٣٥ مليون دولار للسنوات الخمس المقبلة. وإضافة إلى ذلك، وضعنا أهدافا استراتيجية محددة ومواعيد زمنية لتحقيق الحصول الشامل على الوقاية والعلاج والعناية والدعم.

إن الإعلان الذي سيصدر عن هذا الاجتماع الرفيع المستوى، والذي نلتزم به، نحن الدول الأعضاء، سيشكل قوة دفع إضافية لنا نحو العمل. وبذلك الإعلان سنكون قد حققنا معلما بارزا آخر في مكافحتنا للإيدز. ولكن ليس هذا وقت الراحة والكلام، لأن العمل هو المطلوب بصورة ملحة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.